-جامعة مولود معمري-تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي للسياسة الأمريكية في المتوسط ما بعد الحرب الباردة 2018-1990

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:
أولمي بوجمعة
بن سعاد يوسف

إشراف الأستاذ:
بن بلعيد فريد

لجنة المناقشة:

أ/ ونوغي مصطفى .....رئيسا(ة)

أ/بن بلعيد فريد .....مشرفا ومقررا

أ/غنام فايزة.....ممتحنا (ة)

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم الآية 07

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل، وبقلب ملأه الحب والوفاء، نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف بن بلعيد فريد .

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا، ومدلنا يد العون من قريب أو من بعيد.

الإهداء

قال الله تعالى:" **و ما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العلمين**"

الاية 29 من سورة التكوير.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من:

والدي الحبيبين حفظهما الله واطال في عمرهما ،أخي: مزيان،

وأختي العزيزة نورة، وإلى كل من ساعدني في عملي هذا ولو

بدعاء في ظهر الغيب.

بن سعاد يوسف

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من والدي الكريمين

حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما ،وكل أفراد عائلتي

الكريمة كبيرهم وصغيرهم ،وإلى كل من ساندني طيلة فترة

دراستي من بعيد أو من قريب.

أولمي بوجمعة

مقـدّمـة

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدّراسة.

-المبحث الأوّل: ماهية الإقتصاد السياسي .

- المطلب الاوّل: تعريف الاقتصاد السياسي.
- المطلب الثّاني: نظريات الاقتصاد السّياسي.

-المبحث الثّاني: جيوسياسة المتوسط.

- المطلب الأوّل: التعريف بمنطقة المتوسط.
- المطلب الثّاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسّط.
- المطلب الثّالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.

-المبحث الثّالث: أبعاد الاهتمام الدولي بمنطقة المتوسط.

- المطلب الأوّل: البعد الاقتصادي –الطاقوي-.
- المطلب الثّاني: البعد الأمني.
- المطلب الثالث: البعد الحضاري.

الفصل الثاني: الآليات الامريكية لتحقيق الهيمنة الاقتصادية في المتوسّط.

-المبحث الأوّل: السياسة الخارجية الامريكية.

- المطلب الأوّل: تعريف السياسة الخارجية الأمريكية.

- المطلب الثّاني: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.
- المطلب الثّالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

-المبحث الثّاني: التطور التاريخي للتواجد الأمريكي في المتوسط.

- المطلب الاوّل: فترة السيادة العثمانية .
- المطلب الثّاني: فترة الاحتلال الأوروبي.
- المطلب الثالث: فترة اثناء و بعد الحرب الباردة.

المبحث الثّالث: المبادرات الاقتصادية الأمريكية في المتوسّط.

- المطلب الأوّل: مبادرة إيزنستات.
- المطلب الثّاني: مشروع الشّرق الأوسط الكبير و الجديد.
- المطلب الثّالث: الفوضى الخلاقة.
- المطلب الرّابع: صفقة القرن.

الفصل الثّالث: تحديات التفوق الاقتصادي الأمريكي في المتوسط.

-المبحث الأوّل: تحديات المنافسين المباشرين.

- المطلب الأوّل: التحدي الصيني.
- المطلب الثّاني: التحدي الروسي.
- المطلب الثّالث: التحدي الأوروبي.

-المبحث الثّاني: التحديات الإستراتيجية.

- المطلب الأوّل: الإنعطاف نحو آسيا.
- المطلب الثّاني: الطفرة النفطية.

-المبحث الثّالث: مستقبل التواجد الأمريكي في المتوسط.

- المطلب الأوّل: سيناريو الانسحاب.
- المطلب الثّاني: سيناريو التدعيم والتطور.
- المطلب الثّالث: سيناريو الحفاظ على الوضع الرّاهن.

-خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

1-التعريف بالموضوع:

شكلت منطقة المتوسط فضاء استراتيجيا و معبرا بحريا هاما، مما دفع بالمؤرخ البريطاني "**هالفورد جون ماكيندر**" الى وصفها بقلب الأرض، فمن يتحكم فيها يسيطر على العالم . انطلاقا من هذه الأهمية لم تتردد الدول الكبرى في تسخير امكانياتها للتغلغل في هذه الرقعة الجغرافية منذ امد بعيد ، وإذا كان المفهوم التقليدي للهيمنة مرتبط بمدى السيطرة العسكرية ، أصبح بعد نهاية الحرب الباردة مرتبطا بدرجة أساسية بالمصالح النفطية و الإستثمارات الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس ، تحولت منطقة المتوسط من مجرد معبر يربط المحيطين الأطلسي و الهندي عن طريق المضائق على غرار مضيق جبل طارق و قناة السويس، الى فضاء تجاري يمون إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى سواء بالموارد الطّاقوية كالنفط و الغاز و المواد الخام الأولية كالحديد والنحاس .

إستنادا إلى هذه المعطيات سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتوجه إلى المتوسّط منذ القرن السابع عشر ميلادي إبان فترة الحكم العثماني ، غير أن تواجدها الفعلي لم يتكرس إلا مع نهاية الحرب العالمية الثّانية ،حيث منحت في البداية الأولوية للجانب العسكري عبر تثبيت أسطولها البحري السادس في هذه المنطقة ،و لكن مع بروز قوى دولية جديدة منافسة للأحادية

القطبية الامريكية كروسيا و الصين إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ، لجأت إلى سياسات جديدة بهدف الحفاظ على مكانتها المتميزة في المتوسط و سعت إلى الاستثمار في مجالات أخرى غير الطاقة، بغية كسب حربها الإقتصادية خاصة ضد الطرف الصيني ،لينال البعد الاقتصادي حصة الأسد في السياسة الخارجية الأمريكية المنتهجة وفي مختلف برامج الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين على سدة الحكم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

2-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تطرقها إلى أحد أهمّ الركائز التي تتأسس عليها الدول ، ألا و هي المسائل الإقتصادية ، وتبرز خاصة عند ربط هذه القضايا بمنطقة حيوية و جيوستراتيجية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط .

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أول قوة إقتصادية عالمية و المكانة المتميزة التي يحضى بها الفضاء المتوسطي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على الهيمنة المطلقة و التصدي لطموحات القوى الإقتصادية الصاعدة.

3- مبررات إختيار الموضوع :

يمكن تقسيم مبررات اختيار هذا الموضوع الى شقين:

أ-مبررات موضوعية :

1-إن المبرر الأقوى الذي دفعنا إلى البحث في موضوع **البعد الإقتصادي للسياسة الامريكية في المتوسط** ، هو قلة و ندرة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع ، حيث إنحصرت الدراسات السابقة على قضية الإقتصاد في الشرق الأوسط و التي مست فقط جنوب شرق المتوسط ، مع تهميش التوجه الأمريكي الفعلي في المتوسط .

2-إنّ الحديث عن الاقتصاد في المتوسط يثير التردد لدى المختصين لكون الفضاء المتوسطي خاصة الضفة الجنوبية التي تتميز بعدم الإستقرار و كثرة الصراعات الداخلية و القبلية التي تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي.

3-اعتبار منطقة المتوسط إحدى أهم المناطق التي طبقت فيها سياسات و إستراتجيات القوى العظمى في صورة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

ب- مبررات ذاتية :

تتمثل الدوافع الذاتية لاختيار هذا الموضوع في تناوله المنطقة التي ننتمي إليها، بالإضافة لميلنا الى دراسة الإقتصاديات المتوسطية و المغاربية و استطلاع حالة هذه الأخيرة و مرتبتها

مقارنة بصفوة الإقتصاديات العالمية ، فضلا عن شغفنا الكبير بالسياسات و الإستراتجيات الإقتصادية للقوى النافذة في هذة المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

4- أدبيات الدراسة :

إن انجاز أي دراسة ما ، يتطلب الإستناد إلى قائمة من المراجع لديها علاقة بالموضوع المراد إتمامه، و سنحاول هنا استعراض اهم الدراسات التي اعتمدنا عليها :

أ- **دراسة مهند حميد الراوي** في كتابه " **عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية ، دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي** " ، و عالج الباحث فكرة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة ، و التحديات التي تواجهها القطبية الأمريكية ، سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي، إضافة إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل الإصرار الأمريكي على **الإنفراد** بالزعامة العالمية[1].

ب- **دراسة رايق سليم بريزات** ، في كتابه " **مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية** " . و قد تتطرق الباحث إلى الأبعاد المتعددة للمشروع الشرق الأوسط الكبير، إضافة إلى أهدافه المعلنة و المتمثلة في بناء مجتمع مثالي ، و زيادة الفرص الإقتصادية.[2]

ج- **مذكرة عثماني بسمة:** " **التنافس الأمني الأمريكي- الروسي في منطقة المتوسط** " ، التي ركزت فيها على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط و مجالات التنافس كالطاقة و

[1]- مهند حميد الراوي ، **عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2015).

[2] - رايق سليم ، بريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأميركية** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2015).

السلاح، ثم التطرق إلى الازمة السورية كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة شرق المتوسط.[1]

د- مذكرة عبد الرزاق بوزيدي : " التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط" دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، حيث تناول في هذه المذكرة مجالات التنافس الأمريكي –الروسي في جنوب شرق المتوسط كالتنافس في المجال الطاقوي (النفط) و التسلح، وقد تطرق في بحثه إلى الأزمة السورية كحالة للتنافس الأمريكي–الروسي في هذه المنطقة ، و ختم دراسته بإستعراض مختلف السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة في ظل التنافس الأمريكي–الروسي[2] .

5-إشكالية الدراسة :

تتناول هذه الدراسة إشكالية الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في فترة نهاية الحرب الباردة، و التي تزامنت "واكبت" مع مجموعة من التحولات على مستوى الفضاء المتوسطي ، مما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى قدرة هذه الإستراتيجية على مواجهة تلك التحديات و التطورات، فعليه إرتأينا لصياغة الإشكالية التالية لدراسة :

- ما مدى قدرة الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية على تجسيد أهدافها في المنطقة المتوسطية، في ظل التحولات التي ميزت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ؟

---

[1]- بسمة عثماني، **التنافس الأمني الأمريكي الروسي في منطقة المتوسط**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة العربي بن مهيدي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

[2]- عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خضير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015).

– إلى جانب هذه الإشكالية يمكننا طرحنا مجموعة من التساؤلات بهدف الإحاطة الناجعة بالموضوع :

1– ماهي التطورات التي عرفها مفهوم الاقتصاد السياسي ؟ .

2–ماهي الأهمية التي يحضى بها حوض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية ؟.

3–كيف واجهت الولايات المتحدة ميدانيا بروز القوى المنافسة لها إقتصاديا في المتوسط ؟.

4– ماهو مستقبل التواجد الاقتصادي الأمريكي في المتوسط في ظل التحديات و الرهانات الجديدة التي تواجهها في المنطقة ؟ .

6– الفرضيات .

إنطلاقا من إشكالية الدراسة التي تركز على البعد الإقتصادي للسياسة الأمريكية في المتوسط، و الأسئلة الفرعية المنبثقة منها، لجئنا إلى صياغة الفرضيات التالية:

1– كلما تطور مفهوم الإقتصاد مع المدارس التقليدية ثم المعاصرة ساهم بشكل كبير في بناء إستراتجيات اقتصادية جديدة ناجحة.

2– تعتبر منطقة المتوسط ذات مكانة إستراتجية جد هامة، ما جعلها جزءًا من السياسة الكونية الأمريكية.

3– نجاح الإستراتجية الاقتصادية و تحقيق الهيمنة الأمريكية في المتوسط، مرتبط بتنويع الاستثمار خارج المحروقات و احتواء الصراعات و تحقيق الامن و الاستقرار في المنطقة.

4- مستقبل التواجد الإقتصادي الأمريكي في المتوسط مرهون بقدرتها على تطوير و تعزيز إقتصادها في المنطقة ، و توسيع استثماراتها خارج البترول و الغاز و التصدي للقوى الاقتصادية الصاعدة .

7- الإطار النظري للدراسة :

تتناول هذه الدراسة من الجانب النظري النظريات التالية :

أ- **النظرية الواقعية** : إن الصراع من أجل القوة و السلطة هي السمة الأساسية في العلاقات بين الدول حسب رواد هذه النظرية ، فالعالم ما هو إلاّ عالم المصالح المتناقضة " **فميكافيلي** " Nicolas Machiavel يعتبر أن السياسة هي صراع المصالح و أن الغاية تبرر الوسيلة ، و أن الضرورة لا تعرف القانون ، لذا فيجب الفصل بين الأخلاق و السياسة ، أما " هانس **مورغانتو** " Hans Morgenthau يعتبر أن القوة و المصلحة و توازن القوى هي المفسرات الأساسية للعلاقات الدولية .

ب- **النظرية الليبرالية** : يؤكد رواد النظرية الليبرالية أن الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحها الذاتية و الدولة ليست الفاعل الوحيد في حقل العلاقات الدولية ، كما يؤكدون على فرض التعاون و ينظرون إلى المصالح الوطنية بنظرة أقل من إستعمال القوة، فهم يؤكدون على أهمية المسائل الإقتصادية و التكنولوجية .

ج- **نظرية التبعية** : ظهرت في بداية الستينيات من القرن العشرين ما يعرف بنظرية التبعية او **نظرية الإستعمار** ، فهي جزء من الإتجاه الماركسي للعلاقات الدولية ، فيقول " **فليب برايار**

" Philippe Braillard : " لقد نمى في الحقيقة في نهاية أعوام الخمسينات تيار من الفكر الماركسي الجديد ينكر حقيقة زوال الإستعمار، و السعي إلى تأكيد و إستمرار بقاء الإمبريالية في العلاقات الدولية المعاصرة " . فهو يؤكد على وجود علاقة تبعية بين بلدان الرأسمالية الصناعية الكبرى و بلدان العالم الثالث التي تعاني من التخلف .

8- الإطار المنهجي للدراسة :

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته يتطلب الإستعانة، بعدة مناهج، و عليه أضفنا **المنهج التاريخي** الذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها و ظروفها الأساسية و الغرض من إستخدامه هو إستقراء ماضي التواجد الإقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط.

كما نستعين **بالمنهج الوصفي** لوصف الظاهرة موضوع الدراسة و التعبير عنها كما و كيفا، كما ان الإستناد لهذا المنهج ضروري لوصف البيئة و البنية الإقتصادية لمنطقة المتوسط .

وسنقوم بتوظيف **المنهج الإحصائي** من خلال عرض إحصائيات تتعلق بالمشاريع الاقتصادية في المتوسط ما بين الدول المنافسة كالولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، الصين والإتحاد الأوروبي الموجهة للمنطقة، إضافة إلى قيمة الصادرات و الواردات بين هذه الدول .

و إستخدام **المنهج المقارن** من خلال المقارنة بين مختلف المشاريع و المبادرات المقترحة من طرف القوى الفاعلة في المتوسط و مدى تأثيرها على المنطقة ، كمشروع أيزنستات و مبادرة برشلونة .

9- الإطار المكاني و الزماني للدراسة :

أ- الإطار المكاني :

إن المجال المكاني للدراسة تحدده قبل أي شيئ العوامل الطبيعية و الموقع الجغرافي ، فهو مرتبط إرتباطاً وثيقا بطبيعة و المراحل التي عرفتها المبادرات و الإتفاقيات الإقتصادية المطروحة ، فهو يتسع ليضم كل الدول المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط و المعنية بهذه الاتفاقيات و الشراكات كما يتقلص أحيانا ليصبح مختصراً في ضفة معينة على حساب ضفة أخرى .

ب- الإطار الزمني :

تركز الدراسة على الفترة الزمنية ما بعد الحرب الباردة (1990 – 2018) ، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة، فالعودة إلى فترة ما قبل الحرب الباردة مهم لتفسير التحولات أو التطورات التي عرفتها الإستراتجية الإقتصادية الأمريكية في المتوسط .

10- تقسيم الدراسة :

سنتناول موضوع الدراسة في خطة تتكون من ثلاثة فصول ، و كل فصل يحتوي على مباحث و هي كالأتي :

سنتطرق في الفصل الأول بعنوان : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة . أين سنتناول ماهية الاقتصاد السياسي و اهم النظريات المفسرة له ، كما سنتناول جيوسياسية المتوسط عبر

تعريف منطقة المتوسط و التركيز على أهميتها الجيوسياسية و الإستراتجية ، و نختم الفصل بعرض أهم أبعاد الإهتمام الدولي بمنطقة المتوسط و الذي يتمثل في البعد الاقتصادي (الطاقوي) ، الأمني و الحضاري .

اما الفصل الثاني و الذي المعنون : آليات تحقيق الهيمنة الإقتصادية الأمريكية في المتوسط، سنستعرض فيه السياسة الخارجية الأمريكية من حيث التعريف و المبادئ و الأهداف ، ثم التطور التاريخي للتواجد الأمريكي في المتوسط و هذا في مختلف الفترات بداية من فترة السيادة العثمانية ، فترة الإحتلال الأوروبي ، و فترة أثناء و بعد الحرب الباردة ، و في الأخير سنستعرض أهم المشاريع و المبادرات الاقتصادية الأمريكية المواجهة للمتوسط و التي هي كالأتي : مبادرة إيزنستات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير و الجديد، الفوضى الخلاقة و صفقة القرن .

في الفصل الثالث الذي هو تحت عنوان : تحديات التفوق الإقتصادي الأمريكي في المتوسط . ففيه نتحدث عن تحديات المنافسين المباشرين و ذلك بالتطرق إلى التحدي الصيني و الروسي و الأوروبي ، و سنتناول أيضا التحديات الأستراتيجية التي تتمثل في الإنعطاف نحو آسيا و الطفرة النفطية . نهاية بمستقبل التواجد الأمريكي في المتوسط و السيناريوهات المحتملة (سيناريو الإنسحاب ، التدعيم و التطور ،و الحفاظ على الوضع الراهن) .

11- صعوبات الدراسة :

عند قيامنا بإنجاز هذا الموضوع الحامل لعنوان : " **البعد الإقتصادي للسياسة الأمريكية في المتوسط** " ، و التي ترجع أساسا إلى طبيعة الموضوع في حد ذاته ، و كذا قلة إن لم نقل ندرة المراجع المعالجة لهذا الموضوع خاصة الكتب و إن وجدت فإنها لا تتناول الموضوع بشكل مباشر و مفصل ، الأمر الذي دفعنا إلى الإعتماد على مقالات مستخلصة من المجلات و المذكرات إضافة إلى المواقع الإلكترونية.

الفصل الاول

الإطار النظري و المفاهيمي للإقتصاد السياسي و السياسة الخارجية الأمريكية.

تمهيد:

منذ وجود الإنسان على الأرض و هو في صراع دائم مع الطبيعة من أجل تحقيق البقاء، و توفير الخيرات المادية التي تساعده على العيش، فالطبيعة هي التي تزخر بهذه الخيرات، و ما عليه سوى إيجاد الوسائل اللازمة و الآليات من أجل إستغلال هذه الموارد، فالإنسان في البداية (الإنسان البدائي) كان يحاول أن يتعامل مع الطبيعة و أن يستغل ثرواتها بطرق بدائية و المتاحة في ذلك الوقت، و مع تطور العلم و التكنولوجيا استطاع أن يسهل و يسرع عملية استغلال الثروات الطبيعية و يمكن أن نستنتج أنه إستطاع في بعض الأحيان أن يسيطر على القوى الطبيعية.

نجد الإنسان دائما يسعى لإشباع حاجاته المادية من خلال إستخدام الموارد الإقتصادية، و عند الحديث عن الإقتصاد نستطيع أن نقول أنه أساس بناء و تطور الدول، فلا يمكن الإستغناء عن العملية الإقتصادية التي تسمح لتبادل المنافع و الخيرات و الموارد بين الدول، فنجد أن هناك جدال كبير بين المفكرين و المنظرين حول هذا المصطلح الذي هو حديث النشئة و أضيف إليه مصطلح السياسة و أصبحنا نتحدث عن الإقتصاد السياسي.

عند التطرق إلى الإقتصاد وجب علينا أن ندرج منطقة المتوسط الذي يتمتع بأهمية إقتصادية كبيرة كونه يتوسط القارات الثلاثة ، و تزخر بالبحر المتوسط الذي يشكل شريان

الإقتصاد العالمي، و طبيعة المنطقة هو الذي أعطاها طابع إقتصادي، و من هنا نجد هناك محاولات القوى الكبرى إعطاء أهمية للمنطقة و إدراجها في أجندة سياستها الخارجية.

-المبحث الأول :ماهية الإقتصاد السياسي.

المطلب الأول :تعريف الإقتصاد السياسي.

- قبل أن نتطرق إلى مفهوم الإقتصاد السياسي وجب أولا أن نعرف علم الإقتصاد.

- **مفهوم علم الإقتصاد :**

بالرغم من التعريفات المتعددة لعلم الإقتصاد إلا أنه لا يخرج عن كونه أحد العلوم الإجتماعية التي تدرس سلوك الإنسان سواء كان فردا أم مجتمعا، في كيفية إشباع حاجاته المادية من خلال إستخدامه للموارد الإقتصادية، و يواجه هذا الإنسان مشكلة دائمة في هذا السلوك تكمن في أن حاجاته تكون دائما أكبر بكثير من الموارد الإقتصادية المتاحة له، و يسعى علم الإقتصاد لحل هذه المشكلة من خلال توفير الحلول المثلي في كيفية توزيع أهداف معينة يسعى إليها الإنسان[1] .

[1] عبد الله الطاهر، بشير الزغبي، عبد الله اليوسف، **مبادئ الإقتصاد السياسي** (عمان دار وائل للنشر، ط - 1، 2002)، ص،19.

بعدما عرفنا علم الإقتصاد سنتطرق إلى تعريف الإقتصاد السياسي، الذي هو أساس الدراسة التي تقوم بها،و هذا من خلال التعاريف التي قدمها بعض المفكرين في هذا المجال.

-**تعريف الإقتصاد السياسي** : على سبيل المثال التعريف الذي قدمه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 حيث قال : "**ان الاقتصاد السياسي يعتبر فرعا لعلم رجل الدولة او المشرع، له هدفان : الأول توفير الدخل و الإعتماد للأشخاص ، أو بشكل أكثر تحديدا لتمكينهم من الحصول على دخل و رزق لأنفسهم، و ثانيا هو تزويد الدولة بالدخل الكافي للخدمات العامة**".[1]

في هذا التعريف يتم تحديد أهداف الدولة من خلال هذه العملية، و هو ضمان و توفير الدخل و الإعتماد للأشخاص و تمكينهم من الحصول على الرزق و الدخل، و يكون هناك تزويد الدولة بالدخل الكافي للخدمات العامة، و يكون المشرع في هذه الحالة يقرر القوانين من أجل ضمان دخل الأفراد و المعيشة و الرفاهية لهم.

-هناك تعريف آخر ل "**Malinvand**" حيث عرف الإقتصاد هو **العلم الذي يدرس كيفية إستخدام الموارد النادرة لتلبية حاجيات المجتمع، و هو مهتم بالعمليات الأساسية**

[1] 1-INTRODUCTION à L'ÉCONOMIE Politique dont: Https://www.universalis-Fr/ encyclopedie/ nouvelle-economie-politique. Le (14/04/2018). "

- op.cit.2.

للإنتاج و التوزيع و إستهلاك السلع من ناحية ، و من ناحية أخرى الإهتمام بالمؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة لتسهيل هذه العمليات. "

حيث يربط هذا التعريف علم الإقتصاد بالتناقض القائم بين الموارد النادرة من جهة و جهد الإنسان الهادف إلى مواجهة هذه الندرة لكي يفي بحاجاته المتعددة.

-يعرفه أيضا الأستاذ تروشي **Truchy** في كتابه الإقتصاد السياسي بأنه **دراسة لنشاط الإنسان في المجتمع بقدر ماله علاقة بحصوله على الأموال و السلع و الخدمات.**

و عرفه آخرون على أنه " **علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض و علاقاتهم بالأشياء في سعيهم إلى تحقيق الرفاهية المادية**"، و هذا التعريف يمكن تطبيقه فقط على المجتمعات العصرية لأن هذه المجتمعات تسعى دائما إلى تحقيق التقدم و الرفاهية المادية من أجل عيش رغيد و طمأنينة النفس من الجانب الإقتصادي، أما المجتمعات البدائية لم يكن لها وعي بضرورة تحقيق التقدم المادي، و لم تكن تسعى بشكل كبير إلى تحقيق الرفاهية المادية، و هذا راجع إلى نمط العيش السائد آنذاك.[1]

[1] إقتصاد سياسي، على الموقع: .Https://ar-wikipedia-org/wiki;(15/04/2018)

المطلب الثاني : نظريات الإقتصاد السياسي :

ا. **المدرسة التجارية المركنتيلية** :و يشتق إسم هذه المدرسة من الكلمة الإيطالية " التاجر"، وهي أول مدرسة إقتصادية في الرأسمالية، حيث أطلق هذا المصطلح على سياسة الدولة الإقطاعية في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولي، و قد عبرت هذه المدرسة عن مصلحة فئة التجار، نشأت هذه المدرسة في الثلث الأخير من القرن 15في محاولة لقيام سياسة إقتصادية تخدم مصلحة التجار، إن الصف الأساسي الذي وضعته المركنتيلية أمامها كان يتلخص في إجتذاب أكبر كمية من الذهب و الفضة إلى داخل البلاد، فالثروة كانت بالنسبة للتاجرين تقتصر على ما تحوزه الدولة من ذهب و فضة، وليس ما ينتجه المجتمع من سلع و خدمات، أما مصدر الدخل الأساسي فهو ينحصر في التجارة فقط، و هذا كان يتلائم مع المرحلة التاريخية السائدة.

ففي هذه المرحلة كان الإنتاج السلعي قد تطور تطورا كبيرا مما تطلب الحاجة إلى النقود من أجل تبادل السلع المنتجة، من هنا فإن التصدير هو النشاط الإقتصادي الأكثر ربحا .[1]

[1].إبراهيم مشروب، **الإقتصاد السياسي مبادئ - مدارس - أنظمة** (بيروت: دار المنهل اللبناني ، ط.1، 2002)، ص. 37-38

– مرت المركنتيلية في تطورها بمرحلتين : المركنتيلية المبكرة و المركنتيلية المتطورة.

أ –المرحلة المبكرة :

تبدأ هذه المرحلة من فترة الإكتشافات الجغرافية (الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وتنتهي في منتصف القرن السادس عشر).

ومن أهم ممثليها :ستافورد، مالين(إنجلترا)، سكاروفي(ايطاليا)، لم تكن التجارة الخارجية في هذه المرحلة متطورة بما فيه العفاية بسبب ضعف وقلة الإنتاج المحلي المعد للتصدير، لذا فإن الدولة التي كانت مهتمة بزيادة كمية الأموال في الخزينة، إنتتهجت سياسة تقوم على جذب النقود إلى البلاد بمختلف الوسائل و شراء أقل قدر من السلع الأجنبية.

–و يمكن تلخيص السياسة المركنتيلية في هذه المرحلة في التالي :

–منع إخراج النقود من البلد.

–الإعلان أن المتاجرة بالنقود هي حكر على الدولة فقط.

–إجبار التجار الأجانب على إنفاق أرباحهم داخل البلد.

قد أدت هذه السياسة إلى عدم تطور التبادل التجاري الدولي و أثرت على تطور الإنتاج السلعي، من هنا فإن النقود لم تقم بسبب هذه السياسة بإحدى وظائفها الهامة كوسيلة للتبادل السلعي، لذلك فإن الدول التي انتهجت مثل هذه السياسات أعادت النظر فيها و إتبعت سياسة " الميزان التجاري.[1]

ب –مرحلة التطور :

–أهم ممثليها : مين (إنجلترا)، مونكرتين(فرنسا).

إزدهرت التجارة في هذه المرحلة وخاصة بعد الإكتشافات الجغرافية، وقد حلت في هذه الفترة سياسة ذات طابع إنتاجي محل السياسة النقدية، فالمسألة الرئيسية إنحصرت في قيام ميزان تجاري رابح فالدولة تعتبر غنية بمقدار ما يكون الفرق بين قيمة البضائع المصدرة والبضائع المستوردة كبيرا، ويتم دعم هذا الفرق بوسيلتين :

–عن طريق شراء البضائع بأسعار رخيصة و بيعها بأسعار مرتفعة.

–عن طريق تفضيل السلعة الوطنية و الحد من إستيراد الكماليات.

[1] المرجع نفسه، ص ص38-39.

من ناحية ثانية، دعت المدرسة المركنتيلية في هذه المرحلة إلى فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على البضائع المستوردة و مكافأة التجار الناجحين، و ذلك تطبيق لسياسة حمائية تخدم مصالح التجار الوطنيين، كان من الطبيعي أن تصب المركنتيلية إمكانياتها في هذه المرحلة حول التبادل التجاري، لذلك لم تبحث في إيجاد قوانين إقتصادية تخدم قضية الإنتاج، من هنا فإنها إعتبرت أن الإقتصاد السياسي يختص بالميزان التجاري فقط، فكان التوجه لديهم حول إنتاج سلع تعطي مردودا كبيرا، أكثر مما تساوي في الحقيقة[1].

والحقيقة أن هذه المدرسة طرحت مصلحة الوطن فوق مصلحة الأفراد، فقد أحلوا الفكرة القومية أي الوطن الذي يجب أن يعلو شأنه إقتصاديا وسياسيا، ذلك أن سعادة الأفراد ورفاهيتهم إنما ستمد من إزدهار و قوة الوطن، كان لابد من دعم سلطة الدولة إقتصاديا و سياسيا بعد ظهور الدولة القومية و الإكتشافات الجغرافية فالتنافس على اشده بين الدول الأوروبية من أجل اقتسام العالم، نقل و نهب ثروات الذهب و الفضة من المناطق المكتشفة من آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

[1] -زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناش، **مبادئ الاقتصاد السياسي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2007)، ص ص.92-93.

-مبادئ الفكر المركنتيلي :

تدور أفكار المركنتيليين أو التجاريين حول عدة من المبادئ، يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

1-**ثروة الآمة تتلخص بما لديها من المعادن النفيسة :** فالذهب و الفضة هما عماد الآمة، و بالتالي فإن أفضل الوسائل لتدعيم ثروة الآمة تكون بتكديس المعادن النفيسة.

2-**تحقيق ميزان تجاري فائض :** الذهب و الفضة يشكلان ثروة الآمة و بالتالي فإن الحصول على هذين المعدنيين يتم عن طريق التجارة الدولية و هذا لا يتحقق، إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه – أي إذا حقق فائضا في ميزانه التجاري.

3- **تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية :** لعبت الدولة دورا في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل و الإمتيازات و المراسيم و الإحتكارات للتجارة المغامرين و الشركات التجارية عبر البحار.

فقد كان التيار المركنتيلي يدعم كثيرا التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، فراح هذا الفكر يبرر الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق فائض في الميزان

[1] -المرجع نفسه، ص ص.93-95.

التجاري، و السبب يعود إلى التنافس العاديين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها و توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين و لهذا يتطلب درجة عالية من التدخل الحكومي، و ذلك عبر فرض سياسة حمائية تضمن توفير سوق متسعة أمام المنتجين الوطنيين، و القيام بمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التجارة و تشجيعها في إنشاء الطرق و الموانئ، و القضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات الدولة الواحدة و منح الإعانات للمصدرين و تشجيع إنتاج مختلف السلع الصالحة للتصدير و تخفيض نفقة إنتاجها[1].

1-توماس مان : 1571-1641:

يعتبر أحد أهم ممثلي الفكر الإقتصادي التجاري الإنجليزي و من أهم أفكاره :

-على المواطنين أن يمتنعوا عن الإسراف في إستهلاك البضائع الأجنبية.

-يجب إستغلال كل شبر من الأراضي الزراعية، من أجل التخفيض من الإعتماد على الإستيراد من الخارج.

[1] - إبراهيم مشروب، مرجع سابق، ص43.

يجب التعرف على الدول التي تستورد من إنجلترا، فإذا كانت هذه الدول لاتستطيع الحصول على حاجاتها إلا من إنجلترا فيجب علينا أن نبيعها بأغلى الأسعار، أما إذا كانت تستطيع شراء إحتياجاتها من دول أخرى فعلينا أن نبيعها بأسعار أقل.

-السلع المشتراة من إنجلترا يجب أن تنقل على سفن إنجليزية بحيث نستفيد من أجور النقل.

-إذا كان لابد من الإسراف على شراء السلع، فليكن هذا الإسراف على شراء البضائع و السلع الإنجليزية من أجل خلق فرص عمل للمواطنين.

-العمل في الصناعات المعدة للتصدير.

-تشجيع تجارة الترانزيت، فبلادنا قادرة على ذلك بسبب موقعها البحري[1]

يؤكد توماس مان من خلال أفكاره هذه ، على ضرورة إعطاء الأولوية للإقتصاد المحلي، وذلك بالإعتماد على السلع و الشركات المحلية ثم الإنتقال إلى التصدير و التجارة الدولية.

[1] - المرجع نفسه، ص44.

2- نظرية ديفيد ريكاردو "الإمتيازات المقارنة: Comparative Advantage

نشر ديفيد ريكاردو كتابه مبادئ في الإقتصاد السياسي عام 1817 و قدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الإقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، و يطلق على نظرية النفقات النسبية أيضاً نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية.

و يستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الإفتراضات التالية [1] :

1- وجود دولتين و سلعتين في التبادل التجاري.

2- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق، حيث أن الأسعار لا يحددها المنتج أو المستهلك و إنما الدولة، و تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.

3- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، و عدم قدرتها على التنقل بين الدول.

4- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة و هذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة و هذا يعني أن منحنى عرض السلعة يكون أفقيا.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات و سياسيات** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط2، 2010) ، ص36-37.

5- إنعدام نفقات النقل و التعرفة الجمركية.

6-يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، و جميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معنية متشابهة.

7-تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها، التبادل التجاري.

8-التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

من خلال عرض ديفيد ريكاردو لمختلف القوانين التي تنظم العملية الإقتصادية أكد على ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية و ذلك بتحديد الأسعار و تنظيم الاسواق و تقليل نفقات النقل و التعريفات الجمركية.

3-آدم سميث و التكاليف المطلقة: Absolute Advantage

يؤكد آدم سميث أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الإختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل و تبادلها بسلعة أخرى تكلفتها أقل في الدول الأخرى[1]، و هذا يؤدي بالتالي إلى التخصص و تقسيم العمل الدولي و من ثم إستغلال الموارد الإقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، و زيادة الإنتاج،

[1] -فتيحة بنابي ، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-** ،أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة أحمد بوقرة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2009/2008)، ص.31.

و توسيع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية واسعة.

يعتقد آدم سميث أن نفقة إنتاج السلعة تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها و أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد من عناصر الإنتاج الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد تكلفة السلعة و قياس قيمة الموارد الإقتصادية المستخدمة في إنتاجها و على كل حال فإن تفسير آدم سميث لقيام التجارة الدولية على أساس إختلاف النفقات المطلقة لا يغطي الى بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة و الدول النامية مثلا، ثم إن هذا الأساس يبدو غير واقعي لمعظم التجارة الدولية و خاصة بين الدول المتقدمة[1] .

II. النظرية الكلاسيكية :

لقد تأثر الفكر الإقتصادي للمدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر بالتطورات التي حدثت في حياة المجتمع الأوروبي من النواحي الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، و بالتحول من الرأسمالية التجارية التي كانت السمة التي ميزت أفكار المدرسة المركنتيلية إلى الرأسمالية الصناعية التي بدأت بالظهور في أواخر القرن الثامن عشر لذا حاول الإقتصاديون الكلاسيك من أمثال آدم سميث و ديفيد ريكاردو و

[1] -علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ، ص34-36

أتباعهما في إنجلترا و فرنسا في تحديد العوامل التي يتوقف عليها كل من حجم الناتج القومي و مستوى التوظيف، و مستوى الأسعار، و تحديد هذه العوامل سوف يؤدي إلى معرفة العوامل التي تحدد مستوى التوازن للإقتصاد القومي[1] .

و يقوم التحليل الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ و المرتكزات نوجزها فيما يلي[2]:

1- **الحرية الإقتصادية المطلقة و عدم تدخل الدولة :** إعتبر الإقتصاديون الكلاسيك أن الحرية الإقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي و هي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الإقتصادي، و تتمثل هذه الحرية الإقتصادية :حرية التعاقد، حرية التملك، حرية التجارة الداخلية و الخارجية، حرية ممارسة أي مهنة أو نشاط إقتصادي - و الحرية الإقتصادية تقضي بعدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، بحيث يترك الأفراد يمارسون نشاطهم الإقتصادي دون تدخل أي أحد.

2-**نظرية السكان** :من أشهر رواد هذه النظرية "**روبرت مالتوس** "من الإقتصاديين الكلاسيك، و لعل أكثر ما إشتهر به مالتوس هو القانون الذي يحكم نمو السكان و نظرته

[1] عبد الله الطاهر، بشير الزغبي - عبد الله اليوسف، مرجع سابق، ص183.

[2] Diemer. Conferience en economie général; (IUFM Auvergne; gestion et économie; Lyon)

المتشائمة و اللاإنسانية للسكان، و قد نظر أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى المعادلة التي طرحها مالتوس على أنها قانون طبيعي مستقل عن طبيعة النظام الإقتصادي و الإجتماعي القائم، و في هذا الخصوص يقول **مالتوس** :

" **السبب الرئيسي للفقر الدائم لاصلة له بطريقة الحكم و بسوء توزيع الملكية، فليس بوسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء، و ليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل و الغذاء**"، وضع مالتوس نظريته في السكان منحازا في ذلك إلى ملاك الأراضي الزراعية و ذلك للتبرير سوء الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية للعمال.

فهو يقول في نظريته أن الزيادة السكانية هي عملية بيولوجية و لا علاقة لها بالنظم السياسية و الإجتماعية القائمة و هو في ذلك يبني تحليله على معطيين هما:

أ /أن الغذاء ضروري للإنسان.

ب /أن العاطفة الجنسية بين الجنسين ضرورية [1].

3- **نظرية تناقض الغلة** :من أنصار هذه النظرية :ديفيد ريكاردو و روبرت مالتوس و ستيوارت ميل.

[1] -فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص.34.

ينص هذا القانون على أنه مع الزمن و مع تزايد رأس المال و العمال المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود، فمثلا إذا أردنا أن نزيد حجم الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة العمال و الآلات المستخدمة، فإن الأراضي الزراعية بعد مدة معينة تصل إلى مرحلة التشبع، و بالتالي فإن الزيادة في إستخدام العمال و الآلات لا تؤدي إلى نفس الزيادة في الإنتاج الزراعي، و إنما العكس، و يظهر هذا القانون في إنخفاض معدل الربح أي في نسبة الربح إلى إجمالي رأس المال.

قد ظهرت هذه الواقعة منذ أوائل القرن الثامن عشر مع بداية ظهور التناقضات في النظام الرأسمالي و بروز أزماته.

قد وجد هذا القانون أساسه في نظرية المنفعة الحدية، و هي النظرية التي تستخدم لتبرير السياسة المتبعة من قبل الرأسماليين في توزيع الدخل، و التي تقوم على أن القيمة المنتجة تتوزع بشكل عادل و بنسبة مساهمة كل عنصر في عملية الإنتاج[1] .

4-الريع : هو الدخل الذي يأتي عن الرأسمال ، الأرض و الأملاك الغير مرتبط بعمل صاحبه، الريع في مفهوم آدم سميث هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يقدمه المزارع للمالك لقاء إستثماره لإمكانيات الأرض الخيرة، فهو يعتبر أن الريع هو نتيجة لعطاء الأرض

[1] -المرجع نفسه، ص.36.

و خصوبتها، و يقول في هذا المجال :" **ما إن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطلب مالك الأرض نصيبه من أي إنتاج يستطيع العامل أن ينتجه أو يجمعه منها، و ريع مالك الأرض يشكل الإقتطاع الأول من إنتاج العمل المبذول في إستثمار الأرض.**"

أما ريكاردو، فيعتبر أن الريع ينشأ بسبب إختلاف الميزة التي تتمتع بها أراضي خصبة بالنسبة إلى أرض نائية أقل خصوبة، حيث أنه لو كانت جميع الأراضي بنفس الخصوبة لما ظهر الربح، و تعتمد نظرية الريع عند ريكاردو على معطيين هما :

- قانون الغلة المتناقظة في الزراعة.
- إستعمال الأراضي الحدية بسبب التزايد السكاني[1].

5-نظرية التجارة الدولية :

دافع الإقتصاديون الكلاسيك عن الحرية الإقتصادية في المجال التجاري الداخلي والخارجي، و قد بنوا دفاعهم عن هذه الحرية على أن إتباع سياسة تجارية حرة يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع، و هكذا تستطيع كل دولة أن

[1] - حسني زينه، **بحث في أسباب و طبيعة ثروة الأمة** (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية ، ط.1، 2008)،ص ص.211-221.

تنتج لنفسها و لغيرها من الدول، فالحرية التجارية و ما يترتب عليها من تخصص كل بلد في الإنتاج على أساس المزايا النسبية سوف يزيد من الرفاهية الإقتصادية للدول[1].

III. المدرسة النيوكلاسكية: (الحدية):

تعتبر هذه المدرسة إمتدادا للمدرسة الكلاسيكية، لأنها تؤمن بالليبيرالية كمنطق للنشاط الإقتصادي و لكنها تختلف عنها في نقطتين مهمتين ألا و هما :في طريقة التحليل و نظرية القيمة، لذلك يعتبر الإقتصاديون المدرسة الحدية بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة " Newclassics"، و لقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة1871 ، و هذا عن طريق ثلاث مفكرين إقتصاديين و هم :كارل مانجر "Carl Menger" بالنمسا و ولراس "Walras " في لوزان بسويسرا ، الفريد مارشال " Alfred Marshall " ستالي جيفنس، "Jevons Stanay " بكامبردج بإنجلترا .و من أهم المبادئ التي إنطلقت منها هذه المدرسة :

1- يعتبر الحديون أن قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها و ليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها، بمعنى آخر أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة أو المادة الثانية، إذن قيمة المواد تتحدد بمنفعتها الحدية لا

[1] أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط1، 2018)، ص108

بالعمل، و المنفعة الحدية تنتج عن إستهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة و هذه المنفعة تخضع للنقصان و هذه الأخيرة تتحدد بندرة السلعة محل الإعتبار.

-إستعمال الأسلوب الحدي في البحث الإقتصادي، و لقد إستعمل ريكاردو هذا الأسلوب قبل الحديين في نظريته المعروفة "بالريع "بحيث أعتبر أن الأرض الحدية أو أخر أرض مستغلة هي مصدر الريع، أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدات الآخرة، مثال على ذلك عندما نقول الأجر الحدي فهو أجر آخر عمل و عندما نقول السعر الحدي فهو آخر وحدة[1].

-أهم مدارس ورواد المدرسة النييوكلاسية :

-مدرسة كمبريدج :كان **ستالي جيفنس** من بين رواد المدرسة الحدية و لقد إنتقد الكلاسيكيين في قولهم أن سر و مصدر القيمة هو العمل و علل موقفه بحكاية الصياد الذي يقضي وقتا معين لصيد سمكة و لكنه يفاجئ بإخراج قطعة من الماس من عرض البحر عوض السمكة و هكذا يحصل على شيء له قيمة رفيعة رغم قضاءه نفس الوقت الذي كان عليه أن يقضيه لو إصطاد سمكة، أي أن القيمة لا تتأثر بعمل بل بالمنفعة التي تأتينا من ذلك العمل.

[1] -زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص.115.

و لكن يعتبر **ألفريد مارشال** هو زعيم النيوكلاسكية و هو أستاذ بجامعة كمبريدج حيث أنه أعاد تشغيل النظام الكلاسيكي بصورة فعالة إلى حد أنه منذ ظهور مؤلفه مبادئ الإقتصاد عام 1890 أصبحت الكلاسيكية الحديثة معترف بها في إنجلترا حيث إعتبر أن علم الإقتصاد يقتصر على تعاملاته في جانب معين من حياة الإنسان أو بعبارة أخرى أن هذا العلم يقتصر على دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات صناعية، إهتم مارشال بقضية الأسعار و القيمة فقد جمع بين فكرتين حول القيمة الأولى تقول أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج.

أما الثانية القيمة تحدد على أساس المنفعة، و إعتبر أن كلاهما يؤثر على القيمة لكن هذا الآثر يختلف باختلاف الفترة، ففي فترة قصيرة تؤدي المنفعة دورا أساسيا في تحديد القيمة أي أن الطلب هو محدد السعر أما في فترة طويلة المدى تلعب التكلفة دورا محددا، القيمة و العرض هما من يحددان السعر في الأسواق[1] .

-مدرسة لوزان :

تتمثل هذه المدرسة في أعمال المفكرين الإقتصاديين " ليون ولراس "Leon walras" " فرنسي الأصل و الإيطالي "فيلفريد بريتو "Wilfredo.pareto" و إشتهر ولراس بعدة

[1] النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، على الموقع: (11/04/2018),**httpsciencesjuridiques.ahlamontada.nett1077topic.**

أعمال أشهرها نظرية المبادلة و القيمة و نظرية حول التوازن العام، أما فيما يخص نظريته الأولى فإنه يعتبر أن المبادلة تنشأ عن تداخل بين ظاهرة الندرة و ظاهرة المنفعة، أو بمعنى آخر فإن الظاهرتين تؤديان دورا هاما في تحديد قيمة المادة، أما بالنسبة للنظرية الثانية يفترض أن المحيط الإقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه أو يسيره المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج (فلاحون، رأسماليون، عمال) ، أن من خلال هذا التعامل العفوي أو التلقائي لهذا النشاط يحدث التوازن العام هذا من خلال تدخل محددات السوق و المتمثلة في العرض و الطلب[1].

-**المدرسة النمساوية** : تتسم المدرسة النمساوية برفضها كل التحاليل الكلاسيكية التي تعتمد على معطيات موضوعية و بإستنادها على ذاتية الإنسان و نفسيته لتغيير تصرفاته الإقتصادية و تقييمه للثروات لذلك تسمى هذه المدرسة بالإتجاه النفسي أو البسيكولوجي و من أهم روادها كارل منجر، بون بافرك و فون فيزر.

-**كارل منجر** :**carl Menget** إهتم هذا المفكر في دراساته التي صدرت في فيينا سنة 1871بنظرية الخيرات و نظرية القيمة، و يقول أن الخيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس إلا إذا قابلتها حاجة أو منفعة بشرية لها، و من هذا المنطلق فهو يقسم الخيرات إلى

[1]-المد رسة النيوكلاسيكية، على الموقع: **httpwww.mouwazaf-dz.comt11566-topic**، (2018/06/25)، 22:45.

خيرات حرة(هواء، ماء) ، و خيرات إقتصادية مربوطة بقيمة كالسلع، أما قيمة هذه الخيرات فتقاس حسب درجة الأهمية التي يعطيها المستهلك[1].

-بون بافرك:" Bohm Bawerk "

إستعمل نفس الطريقة التي إستعملها مانجر، و لكنه ركز أكثر على نظرية المنظم، حيث إعتبر هذا الأخير بمثابة محور النمو الاقتصادي و قائد التقدم البشري و هذا راجع إلى الخصال الشخصية التي يتمتع بها هذا المسير، و تطرق إلى ضرورة التفريق بين الربح و الفائدة و هذا على أساس أن الربح عائد خاص بالتنظيم أما الفائدة فهي عائد خاص بالرأسمال.

-فون فيزر :"VON wiser"

إهتم بالإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، أي إنتاج آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال، كالعمل، مثلا معرفة قيمة هذه الإنتاجية شيء ضروري لأنه بمعرفة نسبة كل عامل من عوامل الإنتاج داخل كل إنتاج[2].

[1] النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، على الموقع : httpsciencesjuridiques.ahlamontada.nett1077-topic, (2018/04/11)

[2] المدرسة النيوكلاسكية، على الموقع :https://Fr.scibd.com/doc/22556739, (2018/04/11)

IV. النظرية الكينيزية:

تسمى المدرسة الكينيزية نسبة لمؤسسها " **جون مينارد كينز** "

هو إقتصادي و رجل دولة بريطاني ولد عام1883 ، درس في جامعة كامبردج و أصبح أستاذا فيها، في عام 1919 عين ممثلا لوزارة المالية البريطانية في مؤتمر السلام في باريس.

في عام 1936 أصدر مؤلفه الأساسي "النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقد ."و الذي طرح فيه مبادئ السياسة الإقتصادية للدولة الرأسمالية، و قد لقى كتابه إستحسانا كبيرا عند صدوره شبيها بكتاب آدم سميث "ثروة الأمم "و كتاب كارل ماركس " رأس المال ."و بالفعل كان لكينز تأثير كبير في الفكر الإقتصاد المعاصر و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد نادى كينز بالنظرية الكينيزية الموجهة التي تهدف إلى بعث القدرة على الحياة في النظام الإقتصادي الرأسمالي، و تعرض كتابه للكثير من الإنتقادات و خاصة من جانب رجال الأعمال و البنوك الذين إتهموه بالرديكالية و بالعداء للنظام القائم، و قد توفي كينز عام 1946[1] .

[1] -فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص ص.80-89.

إن محاولة فهم تحليل " كينز"، و محاولة الوقوف على السياسة الإقتصادية التي إنتهجها في هذا التحليل كعلاج للكساد و البطالة، يفترض علينا أولا شرح أسس نظريته و الفرضيات التي تأسست عليها[1] :

1- يحتل الدخل مركزا مهما في النظرية الكينيزية، لأن هذا الدخل و التغيرات التي تطرأ عليه تحكم سلوك الأفراد الإستهلاكي و حجم الإدخار، و بالتالي فإن هذه التغيرات تحدد في النهاية حجم التوظيف لعناصر الإنتاج، و خاصة ما يتعلق بتوظيف عنصر العمل . إن الفرض الاساسي في الإقتصاد الكينيزي هو أن التوظيف دالة للدخل فكلما إزداد دخل المجتمع يزداد التوظيف، و العكس صحيح .

2- لقد جعل كينز الإستهلاك العنصر الرئيسي في فكرة الإقتصادي و هو أساس ما يسمى بالطلب الفعال على السلع و الخدمات .و أكد كينز أن الإستهلاك يتحدد بعاملين هما : مستوى الدخل النقدي، و الميل الحدي للإستهلاك الذي يعرفه بأنه نسبة التغير في الإستهلاك إلى نسبة التغير في الدخل، و عند دراسته للميل الحدي للإستهلاك يؤكد " كينز " أن هذا الميل أقل من الواحد الصحيح، و أن الطبقات الغنية في المجتمع تتميز بميل حدي للإستهلاك أقل من الطبقات الفقيرة، و لذلك إذا إزداد الدخل في مجتمع تشكل الطبقة الفقيرة

[1]- عبد الله الطاهر، بشير الزغبي، عبد الله اليوسف، مرجع سابق، ص.187.

أغلبية ساحقة فيه، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة في الإستهلاك و بنسبة كبيرة، و على العكس من ذلك في المجتمع الذي تشكل الطبقة الغنية أغلبيته .فإن إزدياد الدخل سيؤدي حتما إلى إزديادة قدرة المجتمع على الإدخار، و بالتالي زيادة قدرته على الإستثمار و إنشاء فرص عمل كثيرة.

3- يرتبط مستوى الإستثمار حسب النظرية الكينيزية بالكفاءة الحدية لرأس المال و معدل الفائدة فكلما كان الفرق بين الكفاء الحدية لرأس المال و معدل الفائدة كبيرا، كلما زاد الإستثمار في المجتمع، و بذلك خلق فرص عمل أكثر و محاربة البطالة.

4- يرى " كينز "بأن الدولة تستطيع أن تزيد من الطلب الفعال و التوظيف عن طريق التحكم بالإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة، فالإنفاق الحكومي حسب وجهة نظره، لا يتأثر كثيرا بالمتغيرات الإقتصادية، و لذلك يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي يعتبر وسيلة هامة للتحكم بالنشاط الإقتصادي، فزيادة الإنفاق الحكومي على الإستهلاك و الإستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال بشكل مباشر، و بالتالي زيادة التوظيف، و كذلك تغير مستوى الضرائب المفروضة على مداخيل و ثروات أفراد المجتمع سوف تؤثر على مستوى طلبهم الخاص من

خلال تخفيض أو زيادة دالة الإستهلاك في المجتمع مما يكون لها أثر فعال في زيادة الطلب أو تخفيضه[1].

-المبحث الثاني :جيو سياسية المتوسط.

المطلب الاول : التعريف بمنطقة المتوسط :

يعد البحر المتوسط نقطة إلتقاء القارات الثلاثة :أوروبا، إفريقيا و آسيا و يتوسطها، و يعتبر أيضا قلب العالم نظرا لموقعه الإستراتيجي الهام، فيمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى آسيا شرقا و يتحكم في عدة مضائق مثل مضيق جبل طارق و قناة السويس التي تربط بين المحيط الهندي و البحر المتوسط، و مضيق البوسفور و الدردنيل، و نجد أن في هذه المنطقة تمركز لمجموعة من الجزر مثل قبرص، و مالطا و غيرها.

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القديم حضارات تاريخية عديدة منها : الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية الإسلامية و توالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي إعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل :إسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا و أخيرا القوى الكبرى :الإتحاد السوفياتي سابقا و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- المرجع نفسه، ص188.

يتسم المتوسط بالتعدد و التنوع، يظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة (العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإيطالية، الإسبانية...)، إضافة إلى تعدد الديانات فهناك الإسلام و المسيحية و هما الديانتين الرئيسيتين في دول المتوسط، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية و غيرها من الأديان التي يدين بها سكان المتوسط، و نجد كذلك تعدد في الأصول: الأصل الأوروبي، الآسيوي، العربي و الامازيغي...[1]

-عرف البحر المتوسط بعدة أسماء خلال التاريخ، مثلا :كان الرومان يسمونه ماره نستروم(mare Nostrum) أي" بحرنا "بحر الروم، في اللغات الأوروبية يسمى البحر " بالمتوسط "لأنه موجود بين ثلاث قارات و بالتالي فهو يتوسط العالم، و يسميه أيضا الكتاب المقدس" البحر الكبير"، أما بالعبرية الحديثة فيسمى هايم هتيكون أي البحر الأوسط، و يطلق عليه الأتراك" أكيندين " التي تعني البحر الأبيض و ذلك لكثرة زبد أمواجه، و سماه العرب قديما" بحر الشام "أو" بحر الروم[2] .

[1] وهيبة تيباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص46.

[2] البحر الأبيض المتوسط، على الموقع : .Https://ar.wikipedia.orglwiki (2018/03/12)

و إشتق إسم" البحر التومسط "من توسطه للأرض و هو مشتق من كلمتين لاتينيتين (Méduis) (Méditerranée) و هما تعني المتوسط و (terra) تعني الأرض، فهو يتوسط قارات العالم القديم و هي آسيا، أوروبا، إفريقيا.

-من الواضح أن الدولة المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات و التفاعلات في منطقة البحر المتوسط، و هي بذلك مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة.

-هناك العديد من الدراسات قدمت تعريفات لمنطقة المتوسط و الدول المتوسطية، فمن خلالها نستطيع أن نستنتج معيارين لتعريف الدولة المتوسطية و هما المعيار الجغرافي و المعيار الإستراتيجي[1] .

1-المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية:

-يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، و هو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية.

[1] وهيبة تيباني، مرجع سابق، ص47.

-فالبحر الأبيض المتوسط جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات و هي : إفريقيا، أوروبا، آسيا، و يقع بين خطي عرض 46 شمالا، و خطي طول 50.5 غربا و 36 شرقا، و تبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كلم مربع، و يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم.

أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا و ليبيا فيبلغ حوالي 970كلم.

-يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق و في الإتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور و الدردنيل و بينهما بحر مرمرة، و من الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.

يتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه و تتفرع عنه ، فالبحر المتوسط كما يلاحظ " **فرنان بروديل Fernand Braudel**:"مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية :البحر الترانيTyrrhenian Sea)) ، و البحر الأدرياتيكي(Adriatic sea) ، و البحر الأيوني(Lonian sea) ، و بحر إيجه Aigean) (Sea، و البحر الأسود (Black Sea) و يلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من

تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور و الدردنيل، و يبلغ طول مضيق البوسفور26 كلم، ثم بحر مرمرة مساحته 1400 كلم، و مضيق الدردنيل يتراوح عرضه بين 13-6, 5 كلم و يتميز البحر الأسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط و تبلغ مساحته حوالي 508 ألف كلم، و تبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود، و تحيط بالبحر الأسود ستة دول و هي : تركيا، بلغاريا، رومانيا، أكرانيا، روسيا، جورجيا و بناء على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول لا تعتبر دولا متوسطية لأن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، ما عدا تركيا فهي دولة متوسطية حيث لها ساحل مطل على البحر المتوسط، و تجدر الإشارة إلى دولة يوغسلافيا التي إنقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة و هي سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة و الهرسك، صربيا هي دول لها ساحل على البحر الأدرياتيكي تم إعتبارها متوسطية على أساس أن هذا البحر هو جزء من البحر المتوسط.

و عليه فإن الدول المتوسطية تقع في القارات الثلاثة هي : آسيا، إفريقيا، أوروبا، إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط و هما قبرص و مالطا.

فنستنتج أن الدول المتوسطية هي الدول التي لديها منفذ إلى البحر المتوسط ، إذ هناك عشرون دولة متوسطية من خلال هذا المعيار و هي : الجزائر، تونس، المغرب، مصر،

ليبيا، إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة و الهرسك، يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا، قبرص، مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا[1].

2-المعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية :

-يتمثل المعيار الإستراتيجي من خلال إرتباط الدول فيما بينها إما إقتصاديا أو سياسيا، أو وجود مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا، و مع وجود هذا الإرتباط و التعاون يمكن أن تكون الدول غير المتوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية، تقيم فيما بينها علاقات تعاون.

وفقا للمعيار الإستراتيجي لا يمكن حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول، فالدول المتوسطية حسب هذا المعيار يتسع و يضيق، و هذا وفقا لرؤيتها لمصالحها و أهدافها من التعاون المتوسطي.

[1] وهيبة تيباني، مرجع سابق، ص48-49.

من خلال هذا المعيار نجد هناك دولا أعتبرت متوسطية رغم أنها بالمعيار الجغرافي ليست متوسطية، و هذا لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية و لنشاطها المتوسطي و نذكر منها :

-**الأردن** :تعتبر من الدول الفاعلة في منطقة المتوسط بالرغم من أنها ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، و ذلك يظهر من خلال النشاط و العلاقات الإقتصادية و السياسية التي تربطها مع الدول المتوسطية.

-**موريطانيا** :تعد موريطانيا عضو في إتجاه المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 الذي يضم كل من : الجزائر، تونس، ليبيا و المغرب فكلها دول تطل على البحر المتوسط، و هي طرف في حوار 5+5 الذي يضم دول إتحاد المغرب العربي إضافة إلى البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا .و هذا ما مهدى لها بلعب دور في منطقة المتوسط و تعتبر فاعل فيه، بالرغم من انها ليس لها ساحل أو منذ على البحر المتوسط.

-**البرتغال** :تعتبر فاعل في منطقة المتوسط بإعتبارها عضو في الإتحاد الأوروبي، و هي طرف في المبادرات الأورو متوسطية كمسار برشلونة، و حوار 5+5 رغم أنها دولة أطلسية بالمعيار الجغرافي.

دول الخليج العربي :تربطها علاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية و لديها علاقات إقتصادية مع دول الإتحاد الأوروبي، فهي تعتبر فاعل في منطقة المتوسط و في التعاون المتوسطي، رغم بعدها عن المنطقة[1] .

–فالمعيار الجغرافي يحدد إنتماء الدولة المتوسطية، التي يكون لديها ساحل و منفذ إلى البحر الأبيض المتوسط، و أما المعيار الإستراتيجي فيعتمد على مدى نشاط الدولة في المنطقة إما عن طريق التعاون مع الدول المتوسطية المطلة على البحر المتوسط، أو من خلال إرتباطها بعلاقات إقتصادية أو سياسية، و إنضمامها إلى المبادرات المطروحة في المنطقة مثل حوار 5+5 ، مشروع برشلونة و غيرها من المشاريع.

–المطلب الثاني : الاهمية الإستراتجية للبحر الأبيض المتوسط :

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهد الحضارات الإنسانية و الديانات السماوية، كالحضارة المصرية، الحضارة البابلية، الفارسية، الفنيقية ، الحضارة الإغريقية، القرطاجية ، النومدية ، الرومانية، الحضارة البيزنطية، الحضارة العربية الإسلامية و الأوروبية المسيحية .و هذا ما أدى إلى خلق علاقات بين شعوب و .حضارات هذه المنطقة فاتسمت بالتعاون تارة و بالصراع تارة أخرى.

[1] وهيبة تيباني، مرجع سابق، ص50.

إن بروز منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية على المستويين الإقتصادي و الحضاري جعل منها محط أنظار و أطماع القوى الإستعمارية الأوروبية بالنسبة للضفة الجنوبية، خلال القرنين الماضيين، و تعد منطقة ذات وزن كبير أثناء الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي و الغربي بقيادة كل من الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، فالبحر الأبيض المتوسط هو مركز الثقل في جزيرة العالم طبقا لآراء **السير هالفورد ماكندر**، و لا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوبوليتيكي و الإقتصادي و العسكري و السياسي، فهو محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة[1] .

-كما يقول ماكيندر على منطقة المتوسط :من يستطيع أن يسيطر على جزيرة العالم، يسيطر على قلب العالم، و من يسيطر على قلب العالم سيسيطر على العالم، و هذا راجع إلى الموقع الإستراتيجي الذي يميز منطقة المتوسط و الذي يعتبر شريان العالم.

-أدت الحركة الإستعمارية إلى عودة إهتمام الدول الكبرى بحوض البحر الأبيض المتوسط لإعتباره الطريق الأقرب إلى مستعمرات فرنسا و بريطانيا في إفريقيا و آسيا، و هذا التنافس الإستعماري كان وراء شق قناة السويس 1869 التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط و

[1] رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن: القوة سلم القوى. دراسة حالة: الحوار الأطلسي-المتوسطي**، أطروحة ماجستير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص97.

البحر الأحمر، و هذا أدى إلى إختصار الطريق البحري الذي كان يدور حول القارة الإفريقية في رأس الرجاء الصالح و إسترجاع البحر الأبيض المتوسط بأهمية كمنطقة عبور أساسية بين القارتين إفريقيا و آسيا.

كما أن الفترة التي تلت إكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن20 م في إيران و العراق، تم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية، و في الخمسينيات في شمال إفريقيا، و هذا شكل عاملا مستقطبا للقوى الكبرى إلى المنطقة لتنقيب عن البترول و تكريره و بتأمين نقله نحو بلدانهم و كذلك بيعه بأسعار تلائم مصالحها، و هذا ما جعل حوض البحر الأبيض المتوسط يستمد أهميته الإقتصادية من خلال كونه بحر يجاور الدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي و شبه الجزيرة العربية، أضف إلى ذلك أن هذا الحوض يعتبر الطريق الرئيسي لحاملات النفط من الدول العربية إلى أوروبا الغربية، و أمريكا و اعتباره أيضاً ممرا للأساطيل البحرية للسفن التجارية من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا إلى إفريقيا و آسيا، زيادة على ذلك حركة الملاحة البحرية بين ضفتي المتوسط تعزز أهمية هذا الحوض المائي[1].

[1]- بسمة عثماني ، مرجع سابق، ص ص.16-18.

-عندما نتحدث عن التقسيم الحضاري الذي يميز البحر الأبيض المتوسط كان له أثر كبير على الجيوسياسية المتوسطية، فعلى مر الزمن نجد أن الحروب التي نشبت بين دول المنطقة كانت في نفس الوقت صراعا بين الحضارات المختلفة، و كان حوض المتوسط مسرحا لهذا الصراع، على سبيل المثال الحروب بين الإغريق و الفرس490 ق.م و الحروب البونيقية بين الرومان و القرطاجيين من264 ق.م إلى146 ق.م ثم أتت الحروب الصليبية بين المسلمين و المسيحيين من1069 م، إلى1492 م، مرورا بالتنافس العثماني-الإسباني في البحر الأبيض المتوسط سنة1571 ، لتأتي فيما بعد الحركة الإستعمارية الأوروبية إبتداءا من حملة بونابرت (Bonaparte) على مصر بين1798 م و1801 م، و إحتلال فرنسا للجزائر سنة1830م، إنتهاء إلى حروب البلقان في البوسنة و الهرسك بين الصرب و الكروات من جهة و المسلمين من جهة أخرى(1995-1992)، و كان أيضا مسرحا لحروب و صراعات لدول لم تكن مشاطئة له أثناء الحرب العالمية الثانية بين دول المحور بقيادة ألمانيا و الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و أثناء الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية [1].

-إذن كل هذه الحروب و الصراعات على مر التاريخ تبين أهمية المنطقة و سعي كل القوى العالمية السيطرة عليها منذ زمن طويل، و هذا راجع للموقع الإستراتيجي الهام الذي

[1] رابح زاوي، مرجع سابق ، ص.103-104.

يتميز به البحر المتوسط و الدول المشاطئة له، فهو يتحكم في كل المضائق التي تؤدي إلى القارات الثلاثة، و يعتبر شريان الإقتصاد العالمي من خلال مختلف المعاملات الإقتصادية التي تحدث فيه.

المطلب الثالث :الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.

تعتبر الجيوسياسية علم يركز على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو علم الدراسة تأثير الأرض على السياسية، و في المقابل سعي السياسية الإستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي، و يعمل على خدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة و القرارات في الدولة.

و عليه فإن جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي، و لهذا فإن الأراء الجيوسياسية تختلف مع إختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان و ما ينطوى عليه من مفاهيم و قوى جديدة لذات الأرض[1].

يشكل البحر المتوسط معطى و واقعا جيوسياسيا حضاريا و تاريخيا في أن واحد و تمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا إستراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة " المجال، الحركة "

[1]- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر،ط.1، 1989)، ص65.

و الأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات " آسيا، أوروبا، إفريقيا " و نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي، فهو ليس كالبحار الأخرى فهو مزدحم بالجزر و تنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة، فهو بحر محاصر بالأراضي، و بالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به [1].

–من أجل التأكيد على أهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلن (Morton Kaplan) إلى التأكيد " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، و إحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط " ، و تعتبر منطقة المتوسط ذات أهمية إستراتيجية و هذا يؤدي إلى تسهيل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت، و الإنتقال و الإتصال كمنطقة مضيق جبل طارق و مضيق البسفور و الدردنيل و قناة السويس، فوجود أي قوة يمكنها أن تغلق هذه المضائق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط و منه إلى المناطق الاخرى [2].

[1] خالد عبد اللطيف ، "مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط ،مجلة السياسة الدولية "، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد123، 1996،ص250.

[2] - مريم زكري ، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية المغاربية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (أبو بكر بلقايد : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011/2010) ،ص 17.

تعتبر **نظرية المجال الحيوي** من أكثر النظريات الجيوبوليتيكية المطبقة لصاحبها العالم الألماني " فريديريك راتزل "الذي وضع القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة و هي :

1- أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة، فكلما إنتشر السكان و حملوا معهم طابعا خاصا للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد من مساحة الدولة.

2-أن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع، و هو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم-الراية – يتبع التوسع التجاري.

3- يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة الضم و ذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.

4- أن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلق لها و الذي يحميها، الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب بل إنها أيضا توضح مراحل نموها.

5- تسعى الدولة في نموها إلى إمتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولا أو مناطق ساحلية أو مناطق ذات قيمة في إنتاج الغذاء.

6- أن الميل العام للتوسع و الضم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد و يشتد، فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام[1].

ونستطيع أن نلخص أراء **راتزل** بفكرة أن الدولة هي عبارة عن كائن حي ينمو و يكبر و هي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، و هذا التوسع يكون على حساب الأراضي المجاورة لها، و حتى البعيدة عنها التي تكون ذات قيمة سياسية مناطق ساحلية أو سهول، و هذا يكون إما بطريقة سلمية كالتعاون أو بإستخدام القوة أي الإحتلال.

من أنصار هذه النظرية نجد " ماكيندر "في بريطانيا و " ألفريد ماهان "في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد إشتهر ماكيندر بنظرية " قلب العالم "و قسم جيوبوليتكيا العالم إلى ثلاثة أقسام و هي :

أ-قلب الأرض :و يشمل كل من روسيا و أوروبا الشرقية.

ب-الجزيرة العالمية :تشمل إفريقيا، آسيا و أوروبا و يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.

ج-الهلال الخارجي :و هو الذي يغلق على الجزيرة العالمية و يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، و أضاف نطاق أخرى و هو الهلال

[1] محمد رياض، مرجع سابق، ص47.

الداخلي يقع بين قلب الأرض و الهلال الخارجي و يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند و الصين.

من خلال هذا التقسيم وضع ماكيندر معادلته الشهيرة " :من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، و من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".

مستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية، فنجد أن موقع البحر الأبيض المتوسط حسب هذه المعادلة جد هام لأنه يتوسط القارات الثلاثة : إفريقيا، آسيا و أوروبا و من يستطيع بسط سيطرته و نفوذه في المنطقة سيطر على العالم، و هذا ما تحاول فعله القوى العالمية منذ زمن طويل من خلال محاولة السيطرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط.

-أما " ألفريد ماهان "صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتجية، و يؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبناء القوة البحرية، فالسيطرة على البحار و الممرات البحرية و بناء أساطيل و تقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى، و عامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.

للتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع و إتصال بين فضاءات جغرافية و شعوب تنتمي إلى حضارات و ثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهان لنزاعات مستمرة و متعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ1000 سنة، فصدق الجغرافي **إيف لاكوست** (Yves lacoste) عندما وصف في كتاب " (Geopolitique de la Méditérrané) أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتكية صراعية"، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل :المنطقة الشرقية و المنطقة الغربية.

فنجد في الجزء الشرقي الصراع العربي–الإسرائيلي، والنزاع التركي–اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية.

–و التاريخ يشهد على أهمية المتوسط من خلال هيمنة الرومان على المنطقة.

فيما بعد سقط تحت سلطة الممالك العربية الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين و المسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، و جاء فيما بعد العثمانيون و فرضوا تواجدهم و سيطرتهم على المنطقة، و بعد تراجع و إنقسام الإمبراطورية العثمانية، أصبح المتوسط محل نزاع بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا و بريطانيا، و أثناء الحرب العالمية

الثانية و مع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الإستعمارية القديمة و صار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، و الطريق لبلوغ المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، و هذا يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الإستراتجيتين الأمريكية و السوفياتية، بعد سقوط الإتحاد السوفياتي و بروز الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندتها، و أكدت على ضمان وجودها في المتوسط، و هذا من خلال إبقاء قواعدها العسكرية في المنطقة[1].

-بعد نهاية الحرب الباردة سقطت فكرة المواجهة بين الشرق و الغرب و حلت محلها المواجهة بين الشمال و الجنوب، و تأكد هذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أي مواجهة بين الغرب و الإسلام، و هذا ما تحدث عنه من قبل " **صامويل هنتغنتون** "في كتابه صدام الحضارات، فهذه المواجهة ظاهرة للعيان بين الشمال و الجنوب و لكن أيضا هناك منافسة كبيرة بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و هذا من خلال إطلاق مشاريع و مبادرات سياسية، أمنية، إقتصادية موجهة نحو الفضاء المتوسطي و هذا ما يدل على مدى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.

[1] وهيبة تيباني. مرجع سابق. ص54.

المبحث الثالث : أبعاد الإهتمام الدولي بمنطقة المتوسط.

المطلب الاول : البعد الإقتصادي.

إن الموقع الجغرافي المميز و الإستراتيجي و الذي يحظى به حوض البحر الأبيض المتوسط مقارنة بباقي البحار قد زاد من أهميته الكبرى، إلى جانب الثروات الباطنية الإستراتجية التي يحتويها، مما جعل من هذه المنطقة بمثابة القلب النابض و شريان إقتصاد القوى الدولية، و كما تساهم المنطقة بفعالية في نشاط الإقتصاد العالمي، مما جعل القوى الدولية الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة و ثرواتها و جعلها تحت نفوذها مما يضمن لها مصالحها الإقتصادية و إستمراريتها، فمنطقة البحر المتوسط تكتسي أهميتها الإقتصادية من كونها معبرا، أساسيا و هاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية، فهي تنشط و تسهل في الوقت نفسه، عمليات التصدير و إستيراد البضائع، هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية إكتساها البحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة[1].

بعد حفر قناة السويس في 1869 سمحت هذه الأخيرة بربط القوى الأوروبية العظمى بمستعمراتها الجديدة و بعد إكتشاف النفط في المنطقة ، في النصف الثاني من القرن 19

[1] رتيبة برد، **الحوار المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5** ، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر من يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008/2009) ،ص59.

خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك ثلثي من إحتياط العالم من النفط، عملت القوى الكبرى على إقامة و نقل شركات التنقيب على النفط إلى المنطقة مما زاد من الحركية التجارية للسفن لنقل النفط نحو الأسواق الأمريكية و الأوروبية، فتمركز نشاط أكبر الشركات العالمية للنفط في حوض البحر الأبيض المتوسط مثل ...Shell, Green Peace, Total

يعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر و الأسهل للنقل و التنقل من الشرق و الغرب، و هو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا، فهو ينتقل يوميا عبر مياهه ما يقارب حوالي 4 مليون طن من السلع، كما تمر به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية، و حوالي 500 سفينة صيد، إضافة إلى الحركية الكثيفة بين صفتيه الشمالية و الجنوبية، و تصل السلع المارة عبره إلى حوالي13 ٪ من الإجمالي العالمي[1].

إن منطقة المتوسط ليست مخزونا لطاقة النفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات و موارد إقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لإقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه، فنجد مثلا كل من الجزائر و المغرب تصدر زيادة على الغاز و النفط، الفوسفات و الحديد فهذه الدول تتحكم في 2/3 من ثروات المنطقة.

[1] المرجع نفسه، ص59-60.

أما عن أوروبا التي لا يمكن إقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط العربي الذي غالبا ما يأتيها عابرا قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر البحر المتوسط، فهي أكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة، و أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر قوة خارجية عن حوض البحر الأبيض المتوسط، أدركت منذ البداية أن ضمان إمداداتها النفطية يمر عبر إقامة جهاز أمني يسهر على مصالحها يتمثل في الأسطول السادس[1].

المطلب الثاني :البعد الامني :

كان التحول الذي أعقب نهاية الحرب الباردة الأثر الكبير في تغيير عدة مفاهيم من أهمها مفهوم الأمن، و ذلك بفعل مجموعة من التحولات على الساحة الدولية و لعل من أبرزها التحول في طبيعة و مصادر التهديدات الأمنية، فبعد أن كان العدو متضح المعالم أصبح العدو غير ظاهر و غير محدد و يصعب توقعه، لذلك فقد كان لآثار هذه التهديدات دور محوري في تقسيم البيئة الأمنية على مستوى مناطق و أقاليم، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الفاعل الأساسي في السياسة العالمية من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه

[1] المرجع نفسه، ص51.

التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبه الأمني، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي إمتدادا لنفوذها و مصالحها، و بالتالي إستقرار المنطقة يعني إستقرار مصالحها و نفوذها[1].

التهديدات الأمنية في المتوسط :

إرتبط تحول مفهوم الأمن ببروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و ما تلاها من متغيرات كأحداث 11 سبتمبر 2001 ، و التي ساهمت في طرحها أكثر من دولة ما أضفى عليها صبغة عالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية، أصبحت عابرة للأوطان "Transnational " كالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الإرهاب الدولي...إلخ.

غير أن تسمية هذه التهديدات ب " الجديدة "و ربطها بفترة معينة أمر غير ثابت، للأن هذه التهديدات كالهجرة الغير شرعية و الجريمة المنظمة و الإرهاب ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها طابع الحدة هو مميزاتها التي تمنحها خصوصية مغايرة تتمثل في عبورها للأوطان و إتخاذها بعدا عالميا، و هذا مقارنة بالتهديدات التقليدية القطرية ذات الطابع العسكري[2].

1-Democratie Arabic center For strategic, politique and economie stadies. :التهديدات الأمنية في المتوسط و اثرها، في: https://democraticac.de

2-المرجع نفسه.

تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط :

من القضايا التي تبرز الأهمية الأمنية الكبيرة لحوض البحر الأبيض المتوسط و التي من جهة مقابلة تؤثر على أمنها لإرتباطها المباشر بالقوى الكبرى، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية المتمركزة سواء التابعة لدول الحوض المتوسطي أو لدول خارجية كالأسطول الروسي و الأسطول السادس الأمريكي، فبالرغم من التطورات الدولية و الإقليمية إلا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية البارزة الأهمية و هذا لأجل الحفاظ على إستقرار هذه المنطقة الحساسة و الإستراتجية، و هذا لأجل التصدي و لمنع أي مؤثرات دولية أو إقليمية من شأنها أن تظهر في مناطق التلامس الأرضي لدول حوض المتوسط، مما زاد من التخوفات و ضاعف بذلك من تركيز إهتمام الدول خاصة المحيطة بالحوض بضمان الأمن و الإستقرار، و لقد تضاعف هذا الإهتمام[1] ، أضعافا مضاعفة مع زيادة الإهتمام الأمريكي بالتحكم بمنطقة حوض البحر المتوسط، و هذا من خلال محاولات إقحامه في خطة مشروعها للشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي سيعرض البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة التوترات و اللااستقرار و يحوله إلى ساحة للصراع البحري لأساطيل القوى الكبرى المتواجدة و المهيمنة عليه، و دفع سباق التسلح و التنافس ما بين هذه الأساطيل نحو الأمام، و هنا يبرز خاصة التنافس على إقامة قواعد عسكرية على ضفاف

[1] رتيبة برد، مرجع سابق، ص.56.

المتوسط، و إلى تحويل بعض الموانئ إلى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما حدث بالنسبة لميناء **حيفا** الإسرائيلي، إضافة إلى المستودعات العملاقة التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل لتخزين الأسلحة و المعدات العسكرية الأمريكية، ضف إلى ذلك شتى الإغراءات، خاصة الإقتصادية منها، التي تحاول أن تقدمها لدول الحوض مقابل القبول بإقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها تطرح كذلك قضية أخرى متعلقة بأمن المتوسط كون هذه المنطقة منطقة عبور الترسانة الحربية، و إحتواءه على ترسانة نووية هائلة، و التي تعتبر خطر كبير على دول و شعوب المنطقة، مما أدى إلى المطالبة بنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، و في هذا الصدد قامت مصر بدعوة إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، لكنها إمتنعت عن الإستجابة لذلك، لتمتعها بمساندة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] رتيبة برد، مرجع سابق، ص57.

المطلب الثالث : البعد الحضاري.

إتفق العلماء و الباحثون على أن الحضارة هي التقدم و الرقي في نواحي الحياة المختلفة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و حتى الفنية و العمرانية و غيرها، و من أسباب قيام الحضارة وجوب توفر عدة عوامل منها :

-الموقع الممتاز و سهولة الاتصال بالجهات المجاورة.

-ملائمة المناخ، مما يساعد على بذل النشاط البشري و الإبتكار.

-خصوبة التربة الزراعية، ووفرة الموارد المائية كالأنهار.

-إستقرار السكان في المجتمع الزراعي و تعاونهم[1].

قد إرتبط البحر المتوسط إرتباطا وثيقا بتاريخ الحضارات الإنسانية، فهو مجاور لارض مهبط الرسالات السماوية الموجودة ، كما أن أقدم الحضارات الإنسانية قامت حوله مثل الحضارة البابلية ، الأشورية ، المصرية ، الإغريقية ثم الفارسية ، الرومانية، الإسلامية، فالحضارة الغربية هي التي تقود العالم اليوم[2].

[1] https://alearn.univ-ovargla-dz/2013-2014/courses/sej/doeument.

[2] إسماعيل سيبوكر، محاضرات الحضارة الإنسانية ،مستوى السنة الأولى ، ص2.

هكذا ظل المتوسط قرونا طويلة مركز العالم و البحر الوحيد تقريبا المزدهر تجاريا و إستراتيجيا، نظرا لمحدودية التجارة العالمية و ضعف وسائل النقل البحري في التاريخ القديم، و أيضا لتوسط هذا البحر قارات العالم القديم.

إكتسب البحر المتوسط أهمية إستراتيجية كبيرة منذ فجر التاريخ، و ظلت مضائقه جبل طارق و البسفور و الدردنيل موضع صراع بين الدول و الأمم الساعية للسيطرة على العالم، فكانت ممرات حيوية للتجارة و الجيوش و الهجرات عبر العالم،و هو ما يفسر التنوع العرقي و اللغوي و الديني و الثقافي و الحضاري الهائل الحوض المتوسط، مما جعل مؤرخين و علماء إجتماع يسمونه " مركز العالم[1].

إن الأجناس و الحضارات التي عاشت في منطقة المتوسط أبدعت و خلفت إرثا فنيا و علميا و أدبيا مرموقا و عريقا، مما شكل أداة ربط بين المعارف الإنسانية و تقارب ذهنيات و أفكار شعوب المنطقة في ميادين شتى كالفن و الثقافة و السياسة مما أدى إلى إنشاء مفهوم موحد و محدد لحضارة المنطقة ألا و هو " حضارة البحر الأبيض المتوسط "مما زاد من حرص و قناعة شعوب المنطقة على ضرورة حماية هذا الإرث و التراث المتوسطي الفريد و المميز، خاصة التراث الديني الأصيل و الذي يجمع الديانات السماوية الثلاث :

[1] البحر-الأبيض - **www-aljazeera- net/ eneyelopedia/citiesandregions**(.2016/04/20).

الإسلام ، المسيحية و اليهودية، مما يعتبر أكبر دليل تاريخي و قاطع على تعايش الحضارات، مما ينفي قطعيا إحتمال صدامها و صراعها، فقد وصف المتوسط بأنه منبع النور و كونه ذو طابع حضاري جوهري لتجمع مختلف الحضارات و الثقافات فيه، و أم عن أكبر و أعظم إنحاز إرتبط بالتاريخ الحضاري لحوض البحر الأبيض المتوسط و الذي يمتد به إلى التاريخ المعاصر في إستمرارية مبهرة، فلم تحققه من قبل، ألا و هو تأثير العرب المسلمين الذين إستطاعو تحت راية الإسلام أن يحققوا ما أسماه ماكيندر "الإمبراطورية العالمية "الأولى في التاريخ، حيث أسقطوا بذلك وحدة البحر الأبيض المتوسط بفهومه اللآتيني و حولوا هذا البحر إلى بحيرة عربية شبه خالصة[1].

-إستنتاجات الفصل :

-رغم إختلاف المفكرين حول التعريفات التي قدموها للإقتصاد السياسي إلا أن هناك توافق و تفاهم على أن الإقتصاد السياسي يدرس كيفية إشباع حاجات الإنسان المادية و تمكينه من توفير الدخل و الرزق، و ذلك من خلال إستخدام الموارد الإقتصادية.

-تقر المدرسة المركنتيلية بضرورة إحتكار الدولة للتبادلات الإقتصادية و المتاجرة بالنقود و هي التي تنظم الحياة الإقتصادية، عكس المدرسة الكلاسيكية التي تصر على منح الحرية

[1] رتيبة برد- مرجع سابق - ص62.

المطلقة في التبادلات التجارية و الإقتصادية، و عدم تدخل الدولة في هذا الشأن مع إعطاء الحرية المطلقة للأفراد في ممارسة نشاطهم الإقتصادي.

جاءت بعدها المدرسة النيوكلاسيكية التي تعتبر إمتداد للكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبيرالية كنمط للنشاط الإقتصادي، لكن تختلف عنها في نقطتين هما :طريقة التحليل و نظرية القيمة.

-أما المدرسة الكنزية قد سعت إلى بعث الحياة في النظام الإقتصادي الدولي لمروره بأزمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و ذلك بإيجاد علاج للكساد و البطالة المنتشرة في تلك الفترة الزمنية، و تقر بضرورة تدخل الدولة و ذلك عن طريق التحكم بالإنفاق الحكومي و الإرادات العامة.

-يمتلك المتوسط أهمية كبيرة نظرا لتوسطه العالم و إطلالته على القارات الثلاثة :و ذلك من خلال الأهمية الإستراتجية و الجيوسياسية التي يتوفر عليها، و تحكمه في مضائق و ممرات جد حساسة كالبسفور و الدردنيل ، مضيق جبل طارق و قناة السويس.

-شكلت منطقة المتوسط عبر التاريخ محطة إهتمام و تنافس القوى الكبرى، نظرا لتمتعها بمقومات إقتصادية ، حضارية ، جيوسياسية، و لإعتبارها منطقة تنافس و نزاع و صدام بين الدول العظمى لما تمتلكها من ثروات كالموارد الطاقوية كالغاز و البترول و الطاقة

الشمسية ، و محاولة توسيع مناطق نفوذها في هذه المنطقة من أجل التحكم فيها و في العالم، طبقا و عملا بمقولة ماكيندر من يسيطر على قلب العالم سيسيطر على العالم و هذا بإعتبار المتوسط قلب العالم.

الفصل الثاني

آليات تحقيق الهيمنة الإقتصادية الأمريكية في المتوسط

تمهيد :

ظلت السياسة الخارجية الأمريكية لفترة طويلة تتسم بالعزلة ،فقد بدأت تنخرط بقوة في الشؤون العالمية بدءا بالحرب العالمية الثانية مرورا بتأسيس الحلف الأطلسي و إلى التدخل في فيتنام، و كادت أن تدخل في حرب عالمية ثالثة مع الإتحاد السوفياتي حيث كان العالم يعيش ثنائية قطبية في ظل ما عرف بالحرب الباردة، و مع نهاية الثمانينات و سقوط جدار برلين إنتهى هذا الصراع بانتصار العقيدة اللبيرالية الرأسمالية، إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم و عرفت السياسة الخارجية الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم كحرب الخليج و التدخلين في أفغانستان و العراق، مم يبرز مدى تأثرها بالبيئة الخارجية و الداخلية بفعل الحزبين المتعاقبين على الحكم كل واحد يحاول ترك بصمة على السياسة الأمريكية عموما و الخارجية خصوصا، و هذا من أجل تحقيق الأهداف و المصالح .

تغيرت الرؤى بعد الحرب العالمية الثانية بالتخلي عن إستخدام القوة الصلبة إلى إستخدام القوة الناعمة، ذلك من خلال الهيمنة الإقتصادية في جميع المجالات و حاولت الولايات المتحدة ترسيخ مبادئها الإقتصادية على العالم، بفعل التنافس الكبير الذي تعرفه مع مختلف الدول كروسيا و الصين و الإتحاد الأوروبي في هذا المجال، ومحاولة توسيع مناطق نفوذها عبر العالم بطرح سياسات و مشاريع تخدم مصالحها الإقتصادية بالدرجة الأولى خاصة في منطقة

المتوسط و الشرق الأوسط الذي شهد، صراعا خفيا بين هذه الدول من أجل بسط السيطرة عليه بالنظر للموارد الطبيعية التي يزخر بها و الموقع الإستراتيجي الذي يتميز به.

المبحث الأول : السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية الأمريكية.

- قبل القيام بتعريف السياسة الخارجة الأمريكية سنقوم بتقديم تعاريف مختلفة لبعض المفكرين عن السياسة الخارجة بصفة عامة

- يعتبر إعطاء تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية أمر في غاية التعقيد، و هذا لعدة إعتبارات أساسية هي[1]:

1) مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها في بيئتها الخارجية، و بالتالي تعريفها بالسياسة الخارجية .

2) إرتباط السياسة الخارجية من الناحية النظرية بالإنتماء إلى مجموعة بحثية معينة لها منظور محدد حول الظاهرة المدروسة، وبالتالي فإن التحويلات الحاصلة في المقاربات النظرية لحقل معرفي معين تنعكس كل تعريف مصطلح محدد.

[1]فريد بن بلعيد ، **"محاضرات غير منشورة في مقياس السياسة الأمريكية في المتوسط "**(قسم العلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو ،السنة الجامعية 2017/2016:).

3) السياسة الخارجية لدولة هي محصلة تفاعل عدة عوامل منها :الدائمة و المؤقتة، المعنوية و المادية، و الأساسية و الثانوية، الداخلية و الخارجية، السلمية و العنيفة .

بالتالي قدم أهل الإختصاص عدة تعاريف لمصطلح السياسة الخارجية أهمها :

التعريف الذي قدمه **"حامد ربيع"**، إذا يعرف السياسة الخارجية بإنها :

"جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري او التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية ".

من خلال هذا التعريف فالسياسة الخارجية تنصرف إلى النشاط الخارجي للدولة أو غيرها من الوحدات، فعليه ليس كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية إن لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة .

يقدم كل من **"فيرنس و سنايدر"**تعريف أخر يرادف بين السياسة الخارجية و بين قواعد العمل و أساليب الإختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات، فيؤكدان أن السياسة الخارجية هي :"منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل "[1].

[1] - محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة، ط.2 ،1998)، ص.7.

فهذا التعريف لا يميز بين السياسة الخارجية و غيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف و الإختيار.

هناك تعريف أخر قدمه "**تشارلز هيرمان**"للسياسة الخارجية بأنها مرادف لسلوكات الخارجية التي يقوم بها صناع القرار الرسميون، فيقول "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ".

وفقا لهذا التعريف، فإن السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة من السلوكيات و التصرفات التي يقوم بها صانعوا القرار في البيئة الخارجية، و هذا من خلال رصد سلوكيات الدول، و تخرج من نطاقها أبعاد أخرى كالأهداف و الإستراتيجيات المعلنة.

كما يعرف **محمد السيد سليم** السياسة الخارجية، على "أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[1].

من خلال التطرق إلى مختلف التعريفات التي قدمها المفكرين عن السياسة الخارجية، سنحاول تقديم مفهوم للسياسة الخارجية الأمريكية باعتباره موضوع الدراسة .

[1] - المرجع نفسه ، ص.12.

يعتبر تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية أمرا صعبا بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية، و تأثير في الساحة الدولية و هذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ بداية نشأتها، سواء في تعاملها أو في نظرتها إلى المحيط الدولي ، أو من حيث مكانتها في ميزان القوى الدولي، و مدى تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية، لذا تتسم السياسة الخارجية الأمريكية في جوهرها بالإتساع و تعدد الأبعاد، كما يبين وزير الخارجية الأمريكية الأسبق **Dean achesson** "أن السياسة الخارجية ألأمريكية تمثل تلك السياسة القومية التي تفرض تصورا للبيئة الخارجية الواسعة و المحيط بالحدود الإقليمية الأمريكية، بحيث لا تمثل إختصاصا محددا و إنما هي بمثابة توجيه و مقياس للقيم الأمريكية التي تعد الهدف الأساسي لضمان البقاء القومي "[1].

لفهم أكثر السياسة الخارجية الأمريكية سنتطرق إلى أهم محدداتها [2]:

[1] - فريد بن بلعيد ، **"محاضرات في مقياس السياسة الأمريكية في المتوسط "**(قسم العلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو، السنة الجامعية :2017/2016)

[2] - ميلود العطري ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتنية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2008/2007) ،ص39-57

1- المحددات الداخلية :

أ- الدوائر الرسمية :

-**رئيس الدولة:** يجب أن يكون ذو شخصية كاريزمية و يتميز بفصاحة اللسان، فله دور بارز في صناعة السياسة الخارجية فهو الدبلوماسي الأول في البلاد يبرم الاتفاقيات و المعاهدات الدولية و هذا راجع إلى طبيعة النظام الرئاسي الأمريكي، فشخصية الرئيس تلعب دورا في إتخاذ القرارت خاصة إن كانت مصيرية و يشكل ضغطا كبيرا نتيجة الدور القيادي لدولة و كونها قوى كبرى، و يتطلب من الرئيس أن يكون ذو خبرة كبيرة و دراية بشؤون السياسة و خباياها .

الأجهزة الحكومية : هي مجموعة الأجهزة المنوطة بصنع السياسة الخارجية الأمريكية، و هي كالأتي :وزارة الخارجية و على رأسها وزير الخارجية، الاستخبارات الأمريكية CIA، البانتغون، و وزارة الدفاع الأمريكية، مجلس الأمن القومي، البرلمان أو الكونغرس الأمريكي ، فجميع هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية، فهناك علاقة متداخلة بينها لصنع سياسة خارجية قوية و موحدة، في نفس الوقت هناك تنافس كبير بين هذه المؤسسات و يمكن

في بعض الأحيان أن تفشل توجيهات الإدارة الأمريكية في زمن معين ، خاصة إذا كان هناك إختلاف في التركيبة السياسية للمؤسسات [1].

ب- الدوائر الغير الرسمية :يلعب الجانب الغير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسية الخارجية الأمريكية، و ينبع ذلك من موقعه و دوره و مكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة و تتمثل هذه الدوائر في كل الأحزاب السياسية، و جماعات المصالح، ووسائل الإعلام، و الرأي العام الأمريكي .

- **الأحزاب السياسية** :تعتبر من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و يتوقف دورها في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة و التأثير بموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو في خارجها أي في المعارضة، فالنظام الحزبي في أمريكا قائم على ثنائية حزبية رغم وجود أحزاب أخرى لكنها ليست كبيرة عكس هذين الحزبين اللذان يتمتعان بقوة التنظيم و الإنظباط ووضوح العقيدة و الإيديولوجية و الفلسفة، فهذه الأحزاب لديها شعبية كبرى و تلعب دورا في تنشئة المجتمع و توجيه الرأي العام .

- **جماعات المصالح:** تلك المنظمات الغير حكومية سواء كانت في شكل نقابات أو إتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية، التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية

[1]– هادي قبيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة و الواقعية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط.1 ،2008) ،ص10 .

عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات، و من بين أبرز هذه الجماعات نجد الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي، و الذي يؤثر بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية منذ قيام إسرائيل و ذلك من خلال تواجده في مواقع حساسة على المستوى الرسمي و غير الرسمي، و هذا من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي ليتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا و إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط، و أبرز مثل على ذلك، نقل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس .

- **وسائل الإعلام** : تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة، القريبة و السريعة للإتصال بين الجماهير و السياسة، و تثار القضايا السياسية بين الحكومة و الجمهور و قضايا أخرى بالتالي يكون رأيا عاما، لذلك يعتبر الإعلام من أهم الأدوات لتكوين الرأي العام سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لذلك تجد حساسية شديدة بين أجهزة الإعلام و صناع القرارات لأنها لا تخدمهم أحيانا في توجيهاتهم و مشاريعهم السياسية، و كثيرا ما نشرت فضائح السياسية الخارجية ففضيحة **water gate** خير مثال على ذلك، من جهة أخرى نجد صناع القرار يعتمدون بشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها، كمثال على ذلك المشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11 سبتمبر أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب .

- **الرأي العام:** عند ما نتحدث عن الرأي العام الأمريكي هذا يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع يتميز بميزتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية مجتمع متنوع، و هذا ما خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، و هذا التذبذب جعل إهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية إهتماما فردانيا يقتصر على إنعكاستها الإقتصادية التي تنعكس دورها على وضعية المعيشة، فهناك إتجاها عاما مفاده أن إهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير و متعلق بأزمات دولية خاصة، فمعرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا و قدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة، و هذا ما يثير مشكلة في التعارض بين مبادئ الديموقراطية و ما تفرضه من ضرورة إحترام الرأي العام و فعالية السياسة الخارجية و يمكن أن نشير إلى الدور الغير مباشر الذي يلعبه الرأي في إستطلاعات حول بعض القضايا و المشاركة في الإنتخابات و بعض مؤسسات المجتمع المدني.

2- محددات البيئة الخارجية :

تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد و التغيير المستمر و عدم الوضوح مما يجعل من الصعب التنبؤ بها و التعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها، و تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات و العوامل الإقليمية و الدولية التي يكون لها دور تأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات و توجهات السياسية الخارجية الأمريكية، على إعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحو

هذه السياسة، فالنظام الدولي و الإقليمي سواء من حيث البيئة أو من حيث طبيعة التفاعلات و القيم السائدة فيه و القواعد التي تتحرك ضمنه، و كذا سلوكيات مختلف الوحدات المشكلة له، يشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى، و يبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية، فمن جهة تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسية الخارجية في بعض الحالات مثل الصراع ، التهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي أو تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة و عقلانية لدى صانع القرار، و في هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا و الأهداف الإستراتجية محددة، و بالتالي خيارات السياسة الخارجية تكون أكثر عقلانية و ذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستوى بين الرسمي و غير الرسمي ، و يسهل على صانع القرار كسب الدعم المادي و الجماهيري و من ثم تمرير سياستهم و توجهاتهم الخارجية و تمثل **سياسة الإحتواء** خلال الحرب الباردة مثلا على ذلك، و من جهة أخرى قد تكون المعطيات الخارجية عاملا معرقلا في وجهة صناع القرار، خاصة في حالات الإستقرار الدولي و الإقليمي، هنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسية الداخلية و بذالك يقل هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية، و تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة خير مثال على ذلك حيث زال الخطر الشيوعي و زالت التبريرات الإيديولوجية و الإستراتجية ، و زاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم و تنفيذ السياسة الخارجية،

و أصبح لزاما على المختصين بالسياسة الخارجية إيجاد بدائل للمناورة و هذا ما حدث بالإعلان عن الحرب ضد الإرهاب .

- **المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية :**

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين القوى الكبرى في العالم، و هي تسعى دائما لفرض سيطرتها و زيادة إنتشارها على المستوى العالمي، و هذا من خلال تبينها مجموعة من المبادئ التي تعد منطلقا لسياستها الخارجية، و هي نابعة من فلسفة و إيديولوجية المجتمع الأمريكي .

- إن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، مستوحاة من دستور فيلادلفيا 1789 و مبادئ و لسون الأربعة عشر سنة 1918، و هي مبادئ أخلاقية و قيمة و هي كما يلي [1]:

1- **حق الشعوب في تقرير مصيرها** : كما جاء في مبادئ **ولسون** الأربعة عشر و كون أن الولايات المتحدة الأمريكية عانت من الإستعمار البريطاني فحاولت أن تقدم صورة على أنها الدولة القوية التي تساند حقوق الشعوب المغتصبة و المناهضة للإستعمار، فكانت هذه النقطة بمثابة ورقة رابحة ظهرت بها كقوة عالمية و لا تساند الحركات الإستعمارية ، و هذا ما أدى إلى كسب ود و تعاطف شعوب العالم حيال هذه القوة الطيبة خاصة الشعوب المستعمرة

[1]- رياض حمادوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة منتوري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011) ،ص86 .

و النامية ، و بعد بروزها كأكبر قوة عالمية إستغلت هذه النقطة لفرض هيمنتها و فلسفتها في النظام الدولي .

2- **نشر الحرية و الديمقراطية الليبرالية** :و ذلك من خلال إستخدام القوة الصلبة العسكرية أو القوة اللينة عن طريق وسائل ديبلوماسية و ثقافية و حتى إقتصادية ، و حسب "**ألكس دي توكفيل Alexis de tocqville** "أن النموذج الأمريكي للديموقراطية و الحرية هو أفضل نموذج في العالم، و هذا بعد دراسة لظاهرة الديمقراطية و الثورة الصناعية فيها و ذلك راجع إلى أنها دولة فتية ليس فيها أنظمة سابقة تصارعت مع قوى المجتمع المدني ، و تشكلت الولايات المتحدة الأمريكية من أفراد فروا من أجل تحقيق حريتهم نتيجة إضطهاد أنظمة الحكم و الكنيسة في أوروبا، و عليه فإن تأسيس الولايات المتحدة الامريكية كان على أساس الحرية و الديموقراطية ، و التنوع العرقي فيها لم يمنعها في أن تؤسس نظام إقتصادي و إجتماعي يتميز بتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، وهي الان تدافع عن هذا المبدأ و تعمل على نشره عن طريق قوتها التكنولوجية و الثقافية و الإقتصادية كما فعلت مع دول أوروبا عن طريق مشروع مارشل 1947 ، أو عن طريق القوة العسكرية كما تفعل الان مع دول العالم الثالث لتصدير هذا النموذج .

3- **إحترام و حماية حقوق الإنسان** :لقد كان هذا المبدأ من أهم المبادئ في السياسة الخارجية الأمريكية و في وضع إستراتجيتها من أجل الهيمنة على النظام الدولي ، و فتح

مجلات أخرى لنفوذها الاقتصادي، و كان سببا لتدخل في الشؤون الداخلية للدولة كتدخلها في العراق و الصومال، و إستطاعت أن تنتشر في العالم من خلال كسب ود الشعوب المضطهدة و جعلها تتصور أنها هي مفتاح الحرية و كرامة الإنسان و هذا راجع لكونها ليست قوة إستعمارية تقليدية [1].

4- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول** :جاء به الرئيس السابق مونرو سنة 1823 "تحت شعار أمريكا للأمريكيين"، كان هذا المبدأ راسخ في السياسة الخارجية الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حيث تراجع هذا المبدأ مع الصراع على زعامة العالم بينها و بين الإتحاد السوفياتي أصبح التدخل من خلال مبدأ حماية حقوق الإنسان بعدما إنخرطت في الشؤون الدولية إستطاعت الإطاحة بالعديد من **الأنظمة** في العالم.

5- **التصدي و محاربة الأنظمة الديكتاتورية** :بإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية حملت على عاتقها مهمة حماية حقوق الإنسان و الشعوب المستضعفة، فهي تقوم بإختيار التي تتماشى مع مصادرها و فرضها بالقوة، حيث قامت بالإطاحة عدة أنظمة و القادة مثل "**صدام حسين**"في العراق، وبرز هذا الدور أثناء الحرب الباردة بالتصدي للأنظمة الشيوعية المستبدة و الغير ديمقراطية حسب رؤيتها، و بعد الحرب الباردة تحول هذا المبدأ إلى ما يسمى "بالدول المارقة أو "الفاشلة".

[1]– المرجع نفسه، ص.88

6- **تحقيق و تعزيز السلم و الأمن الدوليين** :هذا يكون إما عن طريق القوة الردعية أو إنشاء منظمات دولية لحفظ السلم و الأمن الدوليين مثل منظمة الأمم المتحدة و حلف شمال الأطلسي بقيادة أمريكا ، بالتالي تحقيق السلم حسب النظرة الأمريكية .

7- **إحترام القانون الدولي و الشرعية الدولية** :تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر الدول التي ينص دستورها و تشريعاتها الداخلية على إحترام القانون الدولي، وهذا من خلال إحتضانها لهيئة الأمم المتحدة ، ودائما ما تركز خطابها السياسي الموجه للعالم على هذا المبدأ ، لكن من حيث تجسيد هذا المبدأ من خلال مختلف تدخلاتها في الأزمات الدولية كانت بعيدة عن تطبيق القانون الدولي و الشرعية الدولية [1].

8- **الحرب على الإرهاب** :تبنت هذا المبدأ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و هو مرتبط بمبدأ محاربة الدكتاتوريات في العالم، إلا أنه ليس محدد في أنظمة أو دول (محور الشر) و هذا ما يسمح لها بالتدخل في الدول لملاحقة أفراد أو تنظيمات عسكرية ، و عليه فإن مجال تدخلها قد توسع و أصبح يشمل كل الأطراف الفاعلين و الغير الفاعلين في النظام الدولي (دول، منظمات، أفراد، أحزاب ، تنظيمات حكومية و غير حكومية ....إلخ) ، و إرتبط بالإستراتجية الأمريكية للهيمنة على العالم و هو بمثابة أداة فعالة لتحقيق نتائج سريعة لتحقيق أهداف و مصالحها و توسيع مناطق نفوذها عبر العالم .

[1] - المرجع نفسه ، ص.89 .

9- حرية التجارة العالمية و رفع الحواجز الجمركية : يعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية لأن دولة مثل أمريكا تحتاج أسواق خارجية لتصرف منتجاتها بإعتبارها قوة إقتصادية و ثقافية و عسكرية ، فيرفع القيود الجمركية و الحماية عنها يضمن لها أرباح كبيرة على حساب دول أخرى و هذا لعدم قدرتها على مناقشتها من كل الجوانب ، فالإنتاج الضخم المتدفق من السوق الأمريكية إلى العالم يحتاج إلى عدم وجود حواجز جمركية لتسهيل حركة الأشخاص و السلع مما يمهد لها السيطرة على الاسواق العالمية ، رغم أنها تفرض حواجز على سلع الدول المنافسة لها لحماية سلعها و منتجاتها.

10- رفض أي شكل من أشكال الخلط بين الدين و السياسة :حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ فصل الدين عن الدولة أو السياسة، لكن ما يغلب عليها خاصة بعد وصول المحافظين الجدد إلى الحكم أصبحت سلوكاتهم و ممارساتهم لديها صبغة دينية و ذلك بتبني أفكار مفكرين مثل "**صمويل هانتغتون**" و هذا ما أدى بها إلى إستخدام أوسع للقوة لمحاربة من تسميهم بالمتطرفين و غالبهم مسلمين و محاولة إلصاق التطرف بالدين الإسلامي، و هذا له علاقة بربط الدين بالسياسة في السياسة الخارجية الأمريكية .[1]

[1] - المرجع نفسه ، ص.91 .

المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية الأمريكية :

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها ، و التي تعتبرها من أول الأولويات هي:

– الزيادة في قوة الدولة الأمريكية ، و محاولة إضعاف الدول الطامحة للهيمنة على المستوى الدولي و الإقليمي ، وكذلك إقصاء كل الدول المعادية و المارقة .

– إعادة ترتيب القوة الدولية و مراكزها في النظام الدولي ، كخلق تحالفات جديدة و محاولة تغيير بنى بعض الإتحادات و المنظمات التي تطمح للعب دورا فعالا في السياسة الدولية.

– ضمان وصول النفط العربي خاصة من دول الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين بأقل تكلفة ممكنة ، و هذا يكون من خلال محاولة التقليل من أهمية النفط العربي و تقليص دوره بالنسبة للغرب و ذلك للحيلولة دون أن يصبح العالم العربي المورد الوحيد للطاقة التي يحتاجها الغرب ، فالولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها تسعى دائما نحو تنويع مصادر النفط ، و البحث عن مصادر أخرى للنفط ما يعرف بالنفط الصخري ، ورفع المخزون الإستراتيجي ، و في بعض الأحيان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتلويح إلى إستخدام القوة المسلحة إذ تعرضت مصالحها للخطر أو أوقفت إمدادات النفط[1].

[1]- صدقة يحي فاضل ، "السياسة الأمريكية في المنطقة:الأهداف و الوسائل ."في:**www.okaz.com.sa/1515518**، (2018/06/19).

- مكافحة التطرف و الإرهاب العنيف على نطاق عالمي بدرجة أكبر و تركيز جهود المكافحة سينصب على الأرجح في أفغانستان و باكستان الذي يمثل مركز تركيز القاعدة ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و الحرب على أفغانستان لإزاحة نظام الطالبان من الحكم ، و محاصرة روسيا في مناطقها الحيوية السابقة و هي بمثابة خطوة لتأمين منطقة الخليج الغنية بالنفط و الحفاظ على أمن إسرائيل في المنطقة أيضا[1].

نجد محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير الأنظمة الدكتاتورية التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر ، أو التي يمثل وجودها دعما غير مباشر للإرهاب من خلال عدائها للحرية و الديمقراطية و هي الدول التي تسمى "بمحور الشر".

من خلال إستراتجية الحرب على الإرهاب قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الإتحاد الأوروبي و منع تدفق النفط إليه و يصبح معزولا عن منابع النفط من مصدره الأول و الأساسي الخليج العربي ، و هذا بإضعاف العراق و السيطرة عليه عن طريق الاحتلال، و بالتالي منع تصدير النفط إلى الدول الأوروبية إلا بشروط و أسعار تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، و إعادة ترتيب منطقة الخليج لمصالحها الشخصية على حساب الدول الأخرى .

- في السنوات الأخيرة مع مجيء **باراك أوباما** إلى سدة الحكم بدأت تتغير نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه العالم خاصة الدول التي تتنافس معها ، محاولة إيجاد أساليب التعاون

[1]- غازي فيصل حسين ، **السياسة الخارجية الأمريكية و تحديات الطاقة و البيئة و التنمية** (عمان: دار الراية للنشر و التوزيع،ط.1،2017) ، ص84 .

خاصة مع الإتحاد الأوروبي في مجالات مختلفة مثل موضوع التغير المناخي الذي تهتم به أوروبا، كما قال **فلا ناغان** أنه سيكون هناك إعادة إحياء علاقات الشراكة مع الحلفاء الأوروبيين ، وسيبحث أوباما أيضا عن طريقة للعمل و التعاون مع روسيا في المجالات التي تحظى بإهتمام مشترك ، و التوجه نحو التعاون مع الدول الأسيوية التي يتوقع منها القيام بدور هائل في النظام الإقتصادي العالمي كالصين و الهند. و لعبت إدارة أوباما دورا كبيرا في منطقة إفريقيا و المتوسط بشكل خاص ، ودفع التعاون الإقليمي في مجال الأنشطة الإقتصادية و السياسية في المنطقة بإعتبارها سوقا واسعة لمنتجاتها و هي مؤهلة لإستقطاب الأنشطة الإقتصادية بإعتبارها دول نامية ، وتوفرها على الموارد الأولية. [1]

يمكن أن نحدد أيضا أهداف السياسة الأمريكية في منطقة المتوسط فيما يلي:

- **أهداف إقتصادية** : وتتمثل في الهيمنة على موارد الطاقة و الثروات المعدنية و ذلك عبر ضمان الوصول إلى مصادرها و حماية منشأتها و تأمين إستمرار تدفقها ، و يندرج هذا الهدف ضمن الأمن الطاقوي الأمريكي و الممتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج .

[1]- المرجع نفسه ،ص.85.

كما ترتبط الأهداف الإقتصادية الأمريكية في المتوسط بحماية خط التجارة البحري ، مع إستثمار عامل إعتبار المنطقة مناخا مشجعا لإستثمار و تأمين فرص التجارة عبر الإستحواذ على أسواق جديدة .

- **أهداف أمنية** : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المتوسط حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم لمكافحة الإرهاب و محاصرة التنظيمات المسلحة و يتم ذلك عبر دعم و تشجيع القوات العسكرية لبلدان المنطقة من خلال منع التدريب و التمويل اللازمين ، كما ترتبط الأهداف الأمنية الأمريكية في المتوسط بإقامة قواعد عسكرية هدفها إخضاع المنطقتين الحاضنتين لعنصري الطاقة و الإرهاب لسيطرة الأمريكية تماشيا مع منطق السياسة الكونية .

- **أهداف إستراتجية** : تتمثل الأهداف الإستراتجية في منطقة المتوسط عبر كسب و تأمين ولاء دول المنطقة و إدراجها ضمن مخططاتها ، و ذلك عبر دعم عمليات الإصلاح و الدمقرطة ، فضلا عن تكثيف المبادرات و المشاريع المشجعة للتطبيع مع إسرائيل على غرار مشروع الشرق الأوسط الكبير ، و الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان ، ويرتكز على التحول نحو الديمقراطية ، الإنفتاح الإقتصادي و تشجيع القطاع الخاص .

المبحث الثاني: التطور التاريخي للتواجد الأمريكي في المتوسط .

المطلب الاول: فترة السيادة العثمانية .

بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية عن إستقلالها من بريطانيا في 04 جويلية1776 م ، سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العثمانية الايالات الأقوى في المتوسط كالجزائر و طرابلس و ذلك بإقامة قنصليات و إبرام معاهدات خاصة لحماية الأسطول الأمريكي من القرصنة في المتوسط. في عام 1801 دخلت هذه الاخيرة في حرب مع الدولة العثمانية إنتهت بهزيمة الأمريكان في أول حرب لهم خارج حدود البلاد ، و ذلك بعد **رفضهم** دفع الجزية للوالي العثماني **"يوسف قرة مانلي"** نظير دخول الأسطول الأمريكي إلى البحر المتوسط .

أثار رفض الأمريكان دفع الجزية للدول العثمانية ، غضب الوالي الذي أمر بتكسير سارية العلم الأمريكي في سفارة الولايات المتحدة بمدينة طرابلس الليبية ، و إهانة السفير الأمريكي و طرده .وفقا لوثائقي مصور بعنوان "التاريخ الكاذب "نشر عبر موقع "اليوتوب"[1]، و على خلفية ذلك أرسل الرئيس الأمريكي حينها ، **توماس جفرسون** أسطول بلاده لتأديب والي طرابلس "يوسف قرة مانلي"، ردا على إهانته للولايات المتحدة الأمريكية ، لتبدأ الحرب البحرية التي سرعان ما إنتهت بكارثة على أمريكا حيث تمت محاصرة الأسطول الأمريكي و أسر أكبر

[1]- جيلاني تقرون، العلاقات بين إيالت الجزائر و الو لايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني 1776-1830م، **مجلة جيل العلوم الإنسانية و الإجتماعية** ،ع.190 ،مارس 2018، ص95.

سفينتها "**فيلادلفيا**"و بحسب التقرير المصور ، إستسلم حوالي 300 بحار أمريكي كانوا علي متن السفينة "فيلادلفيا" التي عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إستعادتها و أرسلت جواسيس لحرقها، وعمد الأمريكان بعد ذلك إلى بعث الخلاف بين والي طرابلس و شقيقه "**أحمد باشا قرة مانلي**" في مصر ،و تمت رشوة "أحمد باشا قرة ماتلي" بالمال و النساء قصد أن يتحالف معهم ضد الوالي يوسف في طرابلس و تغيير نظام حكمه و وعدوه بالسلطة على المدينة ، جهز الامريكيون جيشا لغزو مدينة درنة شرق طرابلس لكن سرعان ما إستنجد والي طرابلس بقوات من المغرب و الجزائر و تونس و الدول العثمانية ، إنتهت المعركة بهزيمة شنيعة أخرى للجيش الأمريكي الذي خسر في يوم واحد قرابة 1800 جندي و أسر 700 منهم ، وأدت هذه الهزيمة بأمريكا إلى توقيع إتفاقية مذلة لها مع ولاة تونس و طرابلس و الجزائر و المغرب بموجبها تدفع أمريكا تعويضا لهذه الدول عن كل جندي قتل و تدفع ايضا الجزية مضاعفة عن السابق و الإعتذار من الدول الثلاث .[1]

المطلب الثاني: فترة الإحتلال الأوروبي.

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إستقلالها عن بريطانيا على أن تورط نفسها في مشاكل العالم القديم "أوروبا" و أن يضل العالم الجديد بعيدا عن تدخلات القوى الأوروبية ، فقد كانت أمامها مهمة طويلة و شاقة تتمثل في بناء إقتصادها القومي و التوسع غربا في

[1]- هزيمت و إذلال الأمريكان على يد الخلافة العثمانية في "شواطئ طرابلس"في :(28 ماي .2017) http// :www.turkpress.conode /34944

إتجاه المحيط الهادي ، و إستطاعت أن تحقق ذلك مع منتصف القرن التاسع عشر ، حيث بلغت قامة الإقتصاد الأمريكي قامة إقتصاد بلاد أوروبا الغربية بفضل وفرة الموارد الطبيعية و المواد الخام ، و نقل التكنولوجيا و تطويرها محليا مع أيدي المهاجرين الأوروبيين الذين قصدوا العالم الجديد بحثا عن حياة أفضل .

كانت العلاقات الأمريكية الأوروبية في هذه المرحلة علاقات تجارية و ثقافية محظى في إطار الحرص على إقامة علاقات ودية مع الجميع ، و عدم التورط في النزاعات العالم القديم ، ووضع **"مبدأ مونرو"** في ديسمبر 1823م ، أسس سياسة العزلة على أساس أن تظل أمريكا "العالم الجديد" للأمريكيين أو بعبارة أخرى تظل الأمريكتان مجالا حيويا للولايات المتحدة لا تسمح لاوروبا بالتدخل فيه ، في المقابل ان تضل الولايات المتحدة بعيدة عن التدخل في صراعات أوروبا[1]، و قد ساعدت تلك العزلة الولايات المتحدة الامريكية على بناء إقتصاد ها القومي مستفيدتا من موارد العالم الجديد معتمدة على سوقها ذات الإمكانيات الهائلة دون أن تواجه بإنفاق بإنفاق عسكري كبير تتطلبه السياسة العالمية النشيطة فيما لو فكرت في مثل تلك السياسة.

رغم أن الرئيس **"ودرو ولسون"** فكر في كسر جدار العزلة عندما مد يد العون للحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، و أطلق مبادئه الشهيرة التي تضمنت حق تقرير المصير للشعوب

[1]- رووق عباس ،"الولايات المتحدة من العزلة إلى الهيمنة، "مجلة الملال"، ديسمبر 1992، ص.01 .

الخاضعة للدول العثمانية ، كما تضمنت الدعوة لإقامة هيئة دولية تضم الأمم جميعا ، تسعى إلى حل الصراعات التي تنشب بينها بالطرق السلمية تحت إسم **"عصبة الأمم"** إلى أن الرئيس لم يحظى بتأييد الكونغرس الذي فضل التمسك بسياسة العزلة ، و لم يوافق على إنضمام الولايات المتحدة الأمريكية للعصبية التي ساهم رئيسها بفكره وجهده في إنشائها [1]. و في عام 1899 أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزير الخارجية **"جون هيك"** بيان المبادئ أو ما يسمى بسياسة الباب المفتوح التي تتيح لمصالحها الإقتصادية و خاصة لاستثمارات و التجارة فرصة الحركة في العالم القديم دون عائق ، و في إطار تلك السياسة الحذرة إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفسح الطريق أمام إستثماراتها في بلدان كانت مناطق نفوذ لبلاد غرب أوروبا ، من ذلك مثل الإستثمارات البترولية و الأمريكية في العراق و السعودية كما ضمنت لتجارتها حرية الحركة دون التعرض من الجانب البريطاني و الفرنسي [2].

و قد حققت هذه السياسة بعدا استراتجيا جديدا اكتسبته المصالح الأمريكية المتشعبة في العالم القديم ، في أوروبا و الشرق الأقصى و الأوسط ، أملى على صناع السياسة الأمريكية توجهات جديدة بدأت تتبلور بخطى سريعة عند قيام الحرب العالمية الثانية ، جذبت الولايات المتحدة إلى الساحة الدولية لتصبح اللاعب الرئيسي الذي يتصدى للدفاع عن مصالح العالم الغربي الرأسمالي في مواجهة العالم الشرقي الإشتراكي الذي برز بعد الحرب بزعامة الإتحاد السوفياتي

[1]– المرجع نفسه ، ص.2.

[2]– دكتور هافرد "الباب مفتوح" في .**htmls. chitcola_blogspot_com/2010/05/blog_spot_199**، (2018/06/20)

و التي إنتهت عمليا عام 1989 بالتغيرات الجذرية التي شهدتها أوروبا الشرقية ، ثم بتفكيك الإتحاد السوفياتي نفسه .

هذه الرحلة القصيرة "بمعيار الزمن" التي نقلت الولايات المتحدة من موقف المتفرج القابع على جانب الساحة الدولية يراقب ما يدور فيها ، إلى لاعب رئيسي على هذه الساحة و لم تجد بدا للعب الدور الرئيسي، و إنما أعدت نفسها خلال فترة ما بين الحربين للقيام بهذا الدور تشعب مصالحها الإقتصادية و الإستراتجية ، و لم يغب عن ذهن صناع السياسة الأمريكية تهيئة بلادهم للعب هذا الدور منذ بدأت أفاق الموقف الدولي تتلبد بغيوم الحرب مع مطلع الثلاثينات [1].

فكان على الولايات المتحدة أن تتأهب للدفاع عن مصالحها الإقتصادية و الإستراتجية و خاصة أن اليابان –القوة الصاعدة في عالم المحيط الهادي– كانت تمثل تهديدا لتلك المصالح ، و كانت سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهادئ ترمي إلى مقاومة الأطماع اليابانية ، فعرضت حكومة الرئيس "**روزفلت** "عقوبات إقتصادية على اليابان في جويلية 1940 و تدهورت نتيجة لذالك العلاقات اليابانية الأمريكية ،و خاصة عندما قام الرئيس الأمريكي بتجميد الأموال اليابانية في البنوك الأمريكية ردا على غزو اليابان للهند الصينية ، ثم ما لبثت اليابان أن شنت هجوما مفاجأ على قاعدة "**بيرل هاربور**"في 7 ديسمبر 1941،فأعلنت الولايات المتحدة

[1]- رؤوف عباس، مرجع سابق، ص.2.

و بريطانيا الحرب على اليابان في اليوم التالي مما دعا ألمانيا و إيطاليا حلفتي اليابان إلى إعلان الحرب على الو-م-أ في 11 ديسمبر 1941، و بذلك أصبحت الو-م-أ طرفا أساسيا في الحرب العالمية الثانية فوقع عليها معظم عبء و المجهود الحربي في المحيط الهادي حتى نهاية الحرب، كما وقع عليها عبء دعم جبهة الحلفاء في أوروبا و شمال إفريقيا فضلا عن دعمهم إقتصاديا من خلال قانون الإعارة و التأجير الذي أصدره الرئيس الأمريكي ليتيح للحلفاء فرصة الحصول على ما يحتاجونه من مؤن و عتاد[1].

- الأزمة الإقتصادية 1929 و الركود الكبير :

لقد مر التطور الإقتصادي الرأسمالي بمراحل بدأت من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية ، و في كل مرحلة من مراحله تعرض لأزمات إقتصادية عديدة خصوصا في القرن التاسع عشر و كانت ذات طابع محلي في الغالب ، و لكن مع ظهور أول أزمة ذات صفة عالمية سنة 1929 تأثرت غالبية الدول بها .و من السمات المميزة و المهمة للنظام الكلاسيكي ، افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد و ليس ذلك مستغربا لأن هذا النظام كما رأينا يستبعد بطبيعة وجود أسباب تؤدي إلى الكساد .و كانت حال التوازن التي يعود إليها الإقتصاد من تلقاء نفسه هي حال العمالة الكاملة ، وتلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور و الأسعار و من الواضح أن الكساد هو وقت

1-المرجع نفسه ، ص.3.

تتكدس فيه السلع لعدم وجود مشترين وبالتالي يظل العمال عاطلين لأنه مع وجود سلع كثيرة بما يتجاوز القرض المناسب و تضخم المخزون، و لكن عدم وجود مشترين هو نقص في الطلب .ومن كل هذا كانت هناك نتيجة أخرى واضحة هي أنه لا يمكن أن يكون هناك علاج للكساد لأنه مستبعد على أساس نظري ، فالأطباء مهما بلغت شهرتهم ليس لديهم علاج لمرض لا يمكن أن يوجد و كانت نتيجة ما سبق أتت عندما وقع "الكساد الكبير" بعد انهيار بورصة الاوراق المالية في اكتوبر 1929، كان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي ,أي كل الإقتصاديين تقريبا هو إلتزام الصمت ,فقد كان أمرا يتطلب الترقب و الإنتظار [1].

وكانت السياسة الإقتصادية للولايات المتحدة تتبع الرؤية الكلاسكية و كان الإنتعاش متوقعا و يتم التنبؤ بحدوث لكن حدث ما لم يكن في الحسبان إذ إستمر الكساد لعدة سنوات و عجزت النظرية الكلاسيكية السائدة أنذاك عن تفسير الأزمة حتى ظهور كتاب **كينز** ، لهذا تعتبر أزمة 1929 هامة ، لأنها تمثل أول أزمة فيض إنتاج ذات صفة عالمية و كانت لها أثار كبيرة على العديد من الدول .

1/- **بداية الأزمة** :بدأت الأزمة الإقتصادية في عام 1929 بإنهيار في البورصة لاسابق له في الولايات المتحدة أدت إلى عمليات إفلاس و بطالة معممة عبر الدول الصناعية، و إنطلقت الأزمة يوم الخميس 24 أكتوبر في بورصة نيويورك بعدما طرح 13 مليون سهم في السوق

[1] – صلاح الدين طالبي ، **تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة العاصبة و تداعيتها –حالة الجزائر–)**،أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد :كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2010/2009)، ص.80.

لكن الأسعار إنهارت بسبب غياب مشترين و إنتشر الذعر و هرع المستثمرين و الفضوليين إلى البورصة في حين بدأ الوسطاء البيع بكثافة و قرابة ظهر ذالك اليوم خسر مؤشر كبرى الشركات **كداوو جونز** 22.6 بالمئة من قيمته ، و بعد ساعات قليلة وجد الاف المساهمين أنفسهم مفلسين ، و تفيد الروايات أن 11 مضاربا في البورصة إنتحرو في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات السحاب في مانهاتن، و قد تبخر ما مجموع سبعة إلى تسعة مليار دولار في يوم واحد.[1]

2/ إنتشار الأزمة :

إضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب رؤوس أموالها المستثمرة بالخارج و أوقفت إعانتها لبعض الدول ، فإمتدت الأزمة إلى البلدان الصناعية الأوروبية و بفعل إرتباطها بالإقتصاد الأوروبي فقد إمتدت الأزمة لبلدان المستعمرات كما مست باقي الدول بفعل نهج السياسة الحمائية لحماية الإقتصاد الوطني ، لم يفلت من الأزمة سوى الإتحاد السوفياتي لإنعزاله عن العالم الرأسمالي بإتباعه نظاما إشتراكيا.

3/نتائج الأزمة :

تضرر المؤسسات البنكية و إنهيار الإنتاج الصناعي و الفلاحي بفعل إنخفاض الأسعار و تراجع الإستهلاك فتأزمت المبادلات العالمية ، كما إنتشر البؤوس و تزايدت أعداد العاطلين و

[1] -أزمة 1929 في: **Httpss//www.dgelfa.i,fo/oz/showthread.php ?t=1881576**،(2018/06/27).

تكاثرت الهجرة القروية ، و قد احيت هذه الأزمة الصراعات الإستعمارية كما أدت إلى وصول أنظمة دكتاتورية لحكم بعض الدول كالنازية في ألمانيا و الفاشية في إيطاليا. [1]

المطلب الثالث: فترة أثناء و بعد االحرب االباردة .

I. أثناء الحرب الباردة :

إن ظهور الإتحاد السوفياتي كقوة عالمية و توسعية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على مركز الزعامة العالمية و إتساع المد التحرري و التهديد الذي شكله للمصالح الأمريكية، ترتب على **الو أ م** بأن تحاول أن تتزعم عالم ما بعد الحرب و إنتهاج سياسة جديدة للحفاظ على الدور الذي إتخذته لنفسها ، و الواقع أن هناك عدة عقبات كانت تقف أمام السياسة الأمريكية في مواجهة الإتحاد السوفياتي و هي :

- إفتقار الدبلوماسية الأمريكية إلى الخبرة نتيجة لسياسة العزلة التي ظلت تلتزمها حتى قيام الحرب العالمية الثانية .
- الدولتان اللتان كانتا تستطيعان مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية هما ألمانيا و اليابان ، كانتا مهزومتين وأرضهما محتلة بالجيوش الأمريكية ، فطلبت معونة منهما لمقاومة حليفتها السوفياتية التي إشتركت معها في هزيمتها و إحتلالها أمر غير طبيعي .

[1] - أزمة 1929-نفس المرجع

- حليفتا الولايات المتحدة الأمريكية و هما فرنسا و إنكلترا شغلتهما أمور المستعمرات التي كانت تجاهد في سبيل الإستقلال في أسيا و إفريقيا .
- كان هناك خلاف بين جميع الدول غير الشيوعية حول الطبيعة الحقيقية للخطر الشيوعي سياسي ،إقتصادي ،إيديولوجي و هناك خلاف حول أفضل الطرق لمقاومة هذا الخطر و خاصة بعد إتباع الإتحاد السوفياتي سياسة (التعايش السلمي) في فترة الحرب الباردة [1].

إتبعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أساليب لمقاومة الخطر السوفياتي ، و عرفت هذه الأساليب **بسياسة الإحتواء** ،و قد ظهر هذا المصطلح لاول مرة في مقالة لعضو قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في موسكو "**جورج كينان**"1947،إذ دعا فيه إلى إحتواء الخطر الشيوعي بأسلوب حذر، و إتباع سياسة حازمة معه و على مدى واسع بدّأت فكرة الإحتواء تتبلور كردة فعل للتهديدات السوفياتية، قبل أن تصاغ مفهوما ذا دلالات سياسية معينة، خاصتا بعد أن وضع كينان لها الاساس ، و تقوم سياسة الإحتواء على عدة مبادئ هي:

- المساعدات الإقتصادية للدول التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية.
- إبرام سلسلة من التحالفات العسكرية.

[1]- إيناس سعيدي عبد الله. **الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية**، (بغداد:اشواريا نيبال للكتاب ,ط1, 2010)ص .74.

- الدخول في حروب محلية، أو الوقوف من وراء في سبيل إيقاف الزحف الشيوعي.

1/ المساعدات:

- **مبدأ ترومان 1947:** كانت الظروف الصعبة التي عانت منها بريطانيا عام 1947 جعلت من الضروري إتخاذ إجراءات إقتصادية صارمة لتفادي الإنهيار، لذالك قامت الحكومة البريطانية في 21 فيفري بإعلام الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لم يعد لديها خيار في إنهاء معوناتها و دعمها لليونان و تركيا، و قد كان هذا نقطة تحول في التاريخ المعاصر لأنه أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل إلتزامات تجاه أقطار أجنبية في حالة السلم فضلا عن ذلك فإنها نظرت إلى الخطر الكبير الذي ينجم عن قطع المعونة البريطانية، إذ قد يترتب عن ذلك نجاح الشيوعيين في قلب نظام الحكم في اليونان، و من ثم تتسرب العدوى إلى البحر المتوسط،[1]و نتيجة لكل ذلك كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ إجراءات أكثر قوة لمواجهة الخطر القادم، لذا أعلن الرئيس ترومان في 12 مارس 1947 **"مبدأ ترومان"** الذي كرس فيه الدعم الأمريكي للعالم الحر، فطلب ترومان من الكونغرس الموافقة على مد اليونان و تركيا 400 مليون دولار، لقد كان مبدأ ترومان في نظر الأمريكيين الفضل في :

[1]-المرجع نفسه، ص.81.

- إظهار للإتحاد السوفياتي أن الو-م-أ على إستعداد لمعارضة تكتيكات المسالمة التي يستولي بها الأراضي الأخرى قطعة بعد قطعة.
- أنه ألزم شعب الو-م-أ لأول مرة بقبول مسؤولية في الدفاع عن العالم الحر.
- انه اوقف بصورة حاسمة الإنتصار الشيوعي المتوقع في اليونان، و ساعدها على أن تصبح في ذلك الوقت أكثر انتعاشا من أي وقت .

لذالك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بصيغة جديدة تمثلت بالقانون الذي أقره الكونغرس بتقديم المعونة الإقتصادية و العسكرية لتركيا و اليونان و كذلك لأي بلد يتعرض للإعتداء الشيوعي و بذلك فّإن مبدأ ترومان، هو سياسة خارجية إنتهجتها الو-م-أ بهدف صياغة المصالح القومية الأمريكية و تعزيز النفوذ الأمريكي عن طريق محاربة إمتداد الشيوعية تحت ستار صيانة السلام العالمي. [1]

2/مشروع مارشال :

هي خطة إقتصادية أطلقت بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **"جورج مارشال"** من أجل مساعدة البلدان الأوروبية على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، و بناء إقتصاداتها من جديد، و ذلك عبر تقديم هبات عينية و مالية بالإضافة إلى حزمة من القروض الطويلة الأمد. ألقى "جورج مارشال" كلمة أمام خريجي وطلبة جامعة هارفارد بمناسبة

[1]- المرجع نفسه ، ص.82.

الإحتفالات السنوية للجامعة في 5 جوان 1947 تحدث خلالها عن أن وضع العالم خطير و أشار إلى التكلفة الباهظة التي تكبدتها الإقتصاديات الأوروبية بسبب الحرب العالمية الثانية و الأثار الإجتماعية المترتبة على ذلك، و أضاف قائلا أنه من المنطقي أمام هذا الوضع أن تعمل الو–م–أ كل ما في وسعها من أجل إعادة العافية إلى الإقتصاد الأوروبي لأن الاستقرار السياسي و السلام مرهونين بذلك، و قد كانت الو–م–أ متخوفة من أن تقع المجتمعات الأوروبية تحت إغراء الأحزاب الشيوعية بسبب ما ساد في أوروبا بعد الحرب من الجوع و الفقر و البطالة و اليأس، كما أستقر لدى الساسة الأمريكيين قناعة بأن أوروبا لا تستطيع أن تعافي نفسها دون مساعدة من الو –م–أ ، و أن المصالح الإستراتجية لأمريكا ستكون في خطر إذ سقطت أوروبا في فلك الإتحاد السوفياتي .[1]و شدد "مارشال" في كلمته أن المبادرة للعمل من أجل تعافي الإقتصاديات الأوروبية ينبغي أن تأتي من الدول الأوروبية نفسها عبر تقديم خطة عمل مشتركة، و لم تلبث هذه الدول كثيرا حتى إستجابت لنداء "مارشال" و عقدت ستة عشر دولة أوروبية إجتماعا لدراسة الفكرة في "باريس" في 12 جويلية 1947 بدعوة من وزير خارجية بريطانيا و فرنسا و إتفقت على الشروع في وضع برنامج إقتصادي قادر على إعادة بناء إقتصاداتها و قدراتها الإنتاجية المدمرة.[2]

[1]-من مشروع مرشال **www.aljazeera-net/encyclopeia/economy/2015/06/29 (** 01/ 2018/07). 29:22

[2] -سارة بوزيدي، **مشروع إيزنهاور 1957 في منطقة الشرق الأوسط** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر : كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2017/2016) ، ص ص.17-21.

قبلت سبع عشر دولة أوروبية الإستفادة من المشروع هي: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، سويسرا، لوكسمبورغ، النمسا، الدنمارك، السويد، النرويج، إرلندا، أيسلندا، البرتغال، اليونان و تركيا، أما الإتحاد السوفياتي فقد رفض الإنضمام إلى المشروع و منع الدول الواقعة تحت تأثيره في أوروبا الشرقية مثل: بولونيا و تشيكوسلوفاكيا من الإنضمام إلى المشروع مع أن الدعوة وجهت إليهم جميعا .

تقدمت الدول الأوروبية التي إجتمعت في باريس بخطة إلى الخارجية الأمريكية و عرضت على الكونغرس الذي صوت لصالحها، ثم تبناها الرئيس الأمريكي الأسبق **"هاري ترومان"** في 03 أفريل 1948 من خلال التوقيع على قانون، اطلق عليه **"برنامج الإنتعاش الأوروبي"**، و أسندت مهمة تنفيذ المشروع على الجانب الأمريكي إلى إدارة التعاون الإقتصادي التي أحدثت بمقتضى هذا القانون، و أنشئت المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي و التي تحولت لاحقا إلى منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية على الجانب الأوروبي .[1]وكلفت الجهتان بالتنسيق من أجل توزيع الإعانات و القروض حسب الخطة،إمتدت مدة التنفيذ لأربع سنوات من أفريل1948 إلى غاية جوان 1952، إسترجعت بعدها الإقتصادات الأوروبية المستفيدة من المشروع عافيتها و إستقلاليتها، و تمكنت من إعادة بناء قدراتها الإنتاجية و الصناعية و الزراعية و إعادة التوازن إلى ميزانية المدفوعات ووزعت إدارة التعاون الإقتصادي الأمريكية

[1]- روبرت مكنمارا. **ما بعد الحرب الباردة** (عمان :دار الشروق للنشر و التوزيع ط1. 1991)،ص 34-35.

أكثر من 13 مليار دولار خلال السنوات و شكلت الهبات ما يقارب 85%من هذا المبلغ أما الباقي فقد أعطى على شكل قروض طويلة المدى، حصلت بريطانيا لوحدها على 26% من هذه الأموال و حصلت فرنسا على 23% و تقاسمت البلدان الأخرى الباقي. توج مشروع "مارشال" بنجاح كبير شهدت عليه الإنتاجات الإقتصادية التي حققتها البلدان الأوروبية المستفيدة من المشروع حيث بلغت معدلات نمو ناتجها القومي الإجمالي ما بين 15% و 25% خلال فترة تنفيذه و أسهم المشروع في توثيق العلاقات بين هذه البلدان مع بعضها من جهة و بينها و بين الو-م-أ من جهة أخرى و أثمرت نتائجه ببروز تكتل إقتصادي أوروبي و تشكل حلف عابر للمحيط الأطلسي و كلت إليه مهمة مواجهة المد الشيوعي في العالم.[1]

- **مشروع أيزنهاور:**

يمثل مشروع أيزنهاور الخطوط الهامة للسياسة الأمريكية اثر فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 فأرادت الولايات المتحدة الأمريكية ملئ الفراغ الإستعماري الناجم من هزيمة بريطانيا و فرنسا في حرب السويس و من أجل فرض هيمنة الو-م-أ على المنطقة تحت ستار الخوف من إنتشار الخطر الشيوعي في بداية عام 1956، عقد إجتماع في الكونغرس الأمريكي برئاسة الرئيس إيزنهاور لغرض عرض مشروعه الجديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط و الذي أكد فيه : *"كنا نشعر أن مشروعا نشرع فيه وجهة النظر الأمريكية بالنسبة للوضع*

[1] -المرجع نفسه، ص.35.

الراهن بالرغم من خلافاتنا عام 1956 مع حليفتينا الرئيسيتين على إتخاذ تدابير منطقية نحو قناة السويس كنا عازمين على تثبيت حقوق الحرب في المنطقة ، و قلت لزعماء الحزبين أن الفراغ في الشرق الأوسط يجب أن تملئه الولايات المتحدة الأمريكية *قبل أن يملأه الإتحاد السوفياتي ، في حالة الهجوم السوفياتي على المنطقة لا أرى بديلا إلا بتحرك الو-م-أ بإيقاف الهجوم* ". دام الإجتماع لمدة أربع ساعات و نصف وإستأنف إلى اليوم التالي و كان السبب في ذلك عدم إقتناع أعضاء الكونغرس بالمشروع الذي طرحه "إيزنهاور"، إذا ذكر أحد أعضاءه: "بأنه إذا إعتمدت الو-م-أ هذا المشروع الخاص بالشرق الأوسط فينبغي عدم إعتبار ما يعقب ذلك بمجرد حرب صغيرة ، فأجاب إيزنهاور أنه إذا تركت روسيا لن تكون هناك حرب صغيرة .[1] و بعد عدة مداولات في الكونغرس ، حدد إيزنهاور مبدأه المتركز في مطلبين عمليين هما :

1-الموافقة على تخصيص 400 مليون دولار معونة إضافية، غير إعتماد المعونة العادية يستطيع الرئيس أن يتصرف بها عن طريق منحة بقرار منه لأي دولة مستعدة للتعاون مع الو-م-أ .

2-تفويض الرئيس بإستعمال كل الوسائل القوة الأمريكية بما فيها إستخدام القوة العسكرية ، دون الرجوع إلى الكونغرس ضد أي عدوان على أي دولة معرضة للعدوان في المنطقة، و

[1]- سارة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص .43-44.

من أطراف أخرى تحتى السيطرة الظاهرة أو المستترة للإتحاد السوفياتي، و في 5 جانفي عقد الكونغرس إجتماعا إستثنائيا عرض فيه الرئيس إيزنهاور مبدأه في الشرق الأوسط، و بعد التصويت على القرار ظهرت نتيجة التصويت 72 صوتا ضد 19 منحت للرئيس الأمريكي التفويض الذي طلبه و بعد ذلك بادر إيزنهاور بإتخاذ خطوتين:

1-دعوة عدد من أصدقاء الو-م-أ في المنطقة الغربية إلى لقاءه في واشنطن "الملك سعود- والأمير عبد الإله ولي عهد العراق ".

2-إرساله لصديقه جيمس ريتشارد رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب إلى المنطقة لكي يعرض مبدأ إيزنهاور على كل دولها .[1]

2/الأحلاف العسكرية :

أ/ حلف الشمال الأطلسي 1949:

أو ما يطلق عليه "حلف الناتو "، الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية كجزء من سياسة الإحتواء الأمريكية التي إستهدفت الخطر و المد السوفياتي المتعاظم على الحضارة الغربية و قيمها الرأسمالية، و الحقيقة يعتقد بعض المؤرخين أن التحالف الأطلسي كان موجودا فعلا قبل عقد الحلف رسميا فوجوده في رأيهم يرجع إلى التحالف الذي يربط كل من الو-م-أ، فرنسا و

[1]- المرجع نفسه .ص45.

بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى و تمتد جذوره إلى التراث المشترك بين أوروبا الغربية و الو–م–أ، و بعد إنعقاد **مؤتمر بروكسل** عام 1948 و الذي يعتبر النواة الأولى لإنشاء حلف الشمال الأطلسي و وقع الميثاق بتاريخ 17 أفريل 1948، و الذي عرف أيضا ميثاق التعاون من طرف دول أوروبا الغربية و المتمثلة في بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا و لكسمبورغ ، ونصت هذه المعاهدة على المساعدة في حالة العدوان على أحد مواقعها في أوروبا، و لكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه التوسع السوفياتي في الغرب دون مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا تبنت الو–م–أ فكرة الإنضمام إلى هذا التحالف على أساس المساعدة المتبادلة بينها و بين الدول السابقة الذكر، فقدم المقترح إلى المجلس الشيوخ الأمريكي في جوان 1948 و بعد موافقته حيث تمت إجراء مفاوضات إنتهت بالمصادقة على مشروع حلف شمال الأطلسي المعروف بإسم الناتو و هي دلالة:[1]

"organisation du traite de l'atlantique nord"، ثم التوقيع على نص الإتفاقية في واشنطن في 04 أفريل 1949 ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 82 صوت ضد 13 ، و تبع ذلك المصادقة عليها من قبل الرئيس الأمريكي "**هاري ترومان**" في 25 جويلية

[1]– نوارة براهمية و زينة مسعي ، **الأحلاف العسكرية و دورها في إذكاء الصراع بين القطبين** ، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة العربي تيسي: كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية ،2016) ص ص37–38.

1949، و من قبل الدول المؤسسة الإحدى عشر وهي: فرنسا، بلجيكا، كندا ، إيسلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج ، البرتغال، بريطانيا و الو-م-أ. ثم إنضمت كل من تركيا و اليونان عام 1952، و ألمانيا الغربية عام 1954، و إسبانيا عام 1982، و قد تضمن نص المعاهدة 14 مادة وديباجة ، إختارت هذه الأخيرة ثلاثة مبادئ رئيسية متمثلة في أن حلف الشمال الأطلسي هو حلف دفاعي يخضع لمبادئ الأمم المتحدة و يضم الدول الديمقراطية الغربية أما بنسبة لمواده 14 فقد حددت أهدافه و كان الهدف الأساسي للحلف كتكتل في إحتواء المد الشيوعي في أوروبا و حصرها في أوروبا الشرقية .[1]

ب/ **حلف بغداد:**

شهدت منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية ضغوطا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الدول الغربية في محاولة إلى جرها إلى مشروعات الدفاع الأنكلو-أمريكية الرامية إلى عزل الإتحاد السوفياتي و الحد من توسع نفوذه في المنطقة، فإستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل إلى بلدان الشرق الأوسط عن طريق القروض و المشاريع الاقتصادية، و بهذه الخطوات إستطاعت السيطرة على هذه البلدان سياسيا و عسكريا، وذلك عن طريق إقامة التكتلات العسكرية في المنطقة، و قد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1949و1955 ظهور العديد من المحاولات الرامية إلى إيجاد سلسلة من التكتلات و الأحلاف العسكرية الهدف منها

[1]- المرجع نفسه ، ص 19 .

إقامة جدار واقي يمتد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا الغربية وصولا إلى باكستان عبر تركيا و المنطقة العربية ، و ذلك للحيلولة دون تسرب الأفكار الشيوعية إلى منطقة الشرق الأوسط، لذلك رأت بريطانيا أنه من الضروري إعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط ، فإقترحت إقامة حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية وتعمل على تحقيقه، ويحل هذا الحلف محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية، و بعد مجيئ "**فوستر دلاس** "وزير الخارجية الأمريكية طرح مفهوم الأمن الجماعي و الذي يعني إلتزام جميع دول منطقة ما فيما بينها .[1]و كانت هذه السياسة البريطانية الأمريكية موجهة بدرجة كبيرة إلى إفشال مخططات السوفيات في المنطقة كخطوة جديدة عام 1955، و ذلك على أثر صفقة الأسلحة التي عقدها "**جمال عبد الناصر**" الرئيس المصري مع تشيكوسلوفاكيا، إذ وقعت هذه الصفقة على إثر إتفاقية نصت على موافقة هذه الاخيرة على مقايضة القطن المصري مقابل السلاح ، و على إثر ذلك أجرى "فوستر دالاس "محادثة مع **مولوتوف** وزير خارجية الإتحاد السوفياتي ، محذرا بأن شحنة الأسلحة هذه تقرب الحرب في الشرق الأوسط و إنها تخلق موجة من الإستياء و الشعور المرير في الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن بالرغم من ذلك تمت صفقة الأسلحة و أصبح التغلغل السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط يفرض حضوره فسعت الدبلوماسية الأمريكية –البريطانية إلى إنشاء حلف بغداد و بعد فشلها في إقناع

[1]-إيناس سعدي عبد الله ، مرجع سابق .ص104

مصر بالدخول ، قررت بريطانيا و الو–م–أ في نهاية عام 1954 البحث عن مكان أخر من أجل تأسيس و إقامة إتفاق دفاعي برعاية الغرب، فتوجهت إلى تركيا و العراق لوضع الحجر الأساسي لهذا الحلف، فبدأت المفاوضات بين العراق و تركيا التي أسفرت عن توقيع معاهدة الدفاع المشترك في 24 فيفري 1955، و إنضم إلى هذا الحلف كل من بريطانيا و باكستان و إيران و بالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء هذا الحلف إلى أنها ترددت في المشاركة بالحلف لكنها عدلت فيما بعد عن موقفها لأنها رأت فيه ينسجم مع مخططاتها الإستراتجية لإقامة مخططات دفاعية لمواجهة الإتحاد السوفياتي ،[1]انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر هيأته و لجانه و من هذه اللجان التي انضمت إليها لجنة مكافحة النشاط الهدام و كذلك اللجان العسكرية و الاقتصادية التابعة للحلف الذي يضم كذلك بريطانيا ، إيران، تركيا، باكستان و العراق، الذي كان عضوا مؤسسا و قد استمر هذا الحلف عام 1958 ، إذا أصبحت الو–م–أ عضو فعال في هذا الحلف الذي وصفته بأنه تصورا طبيعيا من شأنه أن يدعم السلام و الاستقرار في الشرق الأوسط، أما أهداف هذا الحلف حسب المادة الثالثة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، غير أن العراق الذي كان عضوا مؤسسا في هذا الحلف إنسحب منه بسبب قيام ثورة 1958 ، بتاريخ 24 مارس 1959 .[2]

[1]- نوارة براهمية و زينة مسعي ، مرجع سابق .ص39.

[2]-إناس سعدي عبد الله، مرجع سابق، ص 106 .

فترة ما بعد الحرب الباردة:

ظل السلوك الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة مرتبطا بثلاث أهداف أساسية وهي :

1- احتواء مخلفات الإستراتيجية الناجمة عن الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي بما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوروبي الاستراتيجي في المنطقة، و يتمثل ذلك في صراع القوتين على المنطقة و هذا من خلال مختلف المشاريع التي تم طرحها، فكانت أوروبا تبادر بمشاريع و ترد عليها الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك من اجل تحجيم النفوذ الأوروبي في المنطقة.

2- مراقبة المجال البحري المتوسطي كمعبر هام و حيوي بالنسبة للأمريكيين و الأوروبيين على حد سواء لنقل البضائع و النفط، و كذلك نقل و تحرك القوات المسلحة الأمريكية عبر بؤر التوتر و مصادر التهديد، و هذا من خلال القواعد العسكرية التي تم تشييدها في المنطقة على غرار القاعدة العسكرية المتواجدة في نابولي بايطاليا "الأسطول السادس" و تعتبر من بين أهم القواعد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، و التي يتم الانطلاق منها إلى مناطق التوتر، و حماية حاوياتها النفطية[1] .

[1]- فريد بن بلعيد، **محاضرات السياسة الأمريكية في المتوسط**، مرجع سابق.

3- حماية امن إسرائيل التي يمتد مجالها الحيوي الدفاعي و الهجومي من الخليج شرقا إلى غرب المتوسط غربا، لان إسرائيل تعتبر الراعي الرسمي للسياسة الأمريكية و مصالحها في المتوسط عامتا و الشرق الأوسط خاصة [1].

و شهدت نهاية الحرب الباردة بروز تنافس غير معلن بين الطرفين الأمريكي و الأوروبي في المتوسط بسبب تراجع العامل الإيديولوجي مقابل تصاعد الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تبادل الأدوار و تقاسم المصالح، و في ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث عن الأسواق و لا يعترف بالحدود حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين، و عرفت المنطقة عودة روسيا و محاولة فرض هيمنتها و تصاعد النفوذ الصيني في المتوسط من خلال مختلف المشاريع و المبادرات التي طرحته، و هذا يبرز التنافس الكبير ضد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط [2].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ساهمت هذه الهجمات في ترقية الدور الاستراتيجي لمنطقة المتوسط، حيث اعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مهمة في إطار تنفيذ الرزنامة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار ما يسمى: "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، وهذا ما تجسد من خلال التدخل الأمريكي في العراق وكان

[2]-أمين المشاقبة و سعد شاكر سيلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)**، (عمان: مكتبة الحامد كالنشر و التوزيع، ط1، 2012)، ص. 228

[2] -مهند حميد الراوي، مرجع سابق، ص. 176.

خلفيات هذا التدخل هو تدعيم الاقتصاد الأمريكي بالمواد الطاقوية (النفط والغاز)، و التدخل أيضا في أفغانستان و هذا من أجل السعي لمناطق نفوذ و كسب المصالح في المنطقة.

المبحث الثالث: أهم المشاريع و المبادرات الإقتصادية الأمريكية الموجهة للمتوسط .

- المطلب الأول: مبادرة إيزنستات :

حاولت أمريكا دعم نفوذها في المغرب العربي غداة الحرب العالمية الثانية و إرتبطت خطتها أنذاك بظروف الحرب الباردة ، أما الإهتمام بالجانب الإقتصادي فقد كان يقتصر على نشاط بعض الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط، في كل من الجزائر و ليبيا، أما التخطيط لشراكة أمريكية مغاربية تشمل في المرحلة الأولى بعض دول المغرب العربي ثم تمتد إلى بقية دول المنطقة فتعود إلى أواخر القرن الماضي و هو ما عرف أنذاك بمبادرة "أيزنستات " نسبة إلى وكيل التجارة الأمريكي **ستيوارت أيزنستات** في عهد الرئيس كلينتون .[1]

تعتبر مبادرة إيزنستات أحد أطر الشراكة الإقتصادية التي برزت في سياق إعادة إنتشار الإستراتجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة، و قد شكلت هذه

[1]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التعامل الإقتصادي و المعوقات السياسية** (عمان :دار الحامد ،ب. د.ط،2007/1989)، ص 314.

المبادرة التي أعلن عنها نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الإقتصادية و الزراعية ستيوارت إيزنستات يوم 16 جوان 1998 بتونس الإطار الإقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الإستراتجية ، الأمنية و السياسية المتكاملة ، محاولة لتحويل دول المغرب العربي المرتبطة بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة إقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر و إلغاء الحواجز الجمركية المتجهة نحو الولايات المتحدة الامريكية. [1]

و قد أكد ستيوارت إيزنستات هذا التوجه الإستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي خلال الندوة حول الإستثمارات الأمريكية المغاربية في 15-16 نوفمبر 2000 بواشنطن :"إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر و المغرب و تونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة ، كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة إستثماراتها في هذه البلدان التي تؤيد أهميتها . فهذه البلدان الثلاثة الجزائر المغرب و تونس تملك سوق من 80 مليون شخص و إنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار "[2].

بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الإقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية إقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل و تعثر مبادرة متعددة الأطرف لمسار السلام في

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.1 2007)،ص. 188

[2] - نفس المرجع .ص 189.

الشرق التي كانت تشكل اطار التتويج الإقتصادي السياسي لمسار التسوية "MENA" الأوسط و شمال إفريقيا في نزاع الشرق الأوسط بإشراك دول شمال إفريقيا، ضمن الإستراتجية الأمريكية الشاملة للإدماج إسرائيل في السوق المتوسطية الموسعة، تمتد من المغرب العربي غربا إلى الشرق الأوسط شرقا، و قد شكلت هذه المبادرة البديل الإقليمي الإستراتيجي للشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة" سوق الشرق الأوسط و شمال إفريقيا "، التي ظلت مرهونة بمسار التسوية و التطبيع مع إسرائيل مما أدى إلى فشلها، و جاءت مبادرة "إيزنستات " بعد بروز مؤشرات تعطل و تعثر مسار الشراكة الأورو مغاربية "مسار برشلونة ". و الذي فرض على الو-م-أ فيه أن تكتفي بدور الملاحظ، مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغاربية، بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة، من خلال طرح مبادرة الشراكة أكثر فعالية و سريعة المردود على حد التعبير الأمريكيين [1].

[1]- سنين فلورنسا وأخرون، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط** (عمان: دار فضاءات للنشر و التوزيع. 2010.)، ص. 17 .

خصائص مبادرة إيزنستات :

تميزت مبادرة إيزنستات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- تحديد إطار المغرب العربي المعني بالشراكة الإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار هذه المبادرة، بثلاث دول وهي الجزائر المغرب وتونس، كمرحلة أولى بحيث تستثني كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى و إقتصادية بالنسبة للثانية.
- الإعتماد على حوار سياسي دائم و متواصل على أعلى مستوى بين المسؤوليين الأمريكيين من جهة و نظرائهم المغاربيين من جهة أخرى و يدعم هذا الخيار ضرورة إرتكاز الشراكة الإقتصادية الأمريكية –المغاربية على أسس سياسة تعكس قناعة الطرفين في تشجيع هذه المبادرة الاقتصادية، بتوفير كل الشروط تجاهها سياسية كانت (تجاوز الخلافات السياسية و الحدودية المغاربية، و تسوية قضية الصحراء الغربية)، أو إقتصادية (إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركية).
- ترتكز مبادرة "إيزنستات " على القطاع الخاص أساسا كمحرك رئيس للتنمية و التطور الاقتصادي، بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع مستثمرين بدخول السوق المغاربية دون أن

[1]-سميرة صبح، **"مشروع الشراكة الأمريكية –المغاربية أداة إضافية لإنهاك أوروبا "**في :**www.alhayat.com/article/997.182** .(2018/07/03).

تتدخل مباشرة لتحديد إختياراتهم الإقتصادية و الإستثمارية، بحيث تكتفي في تفعيل هذه الشراكة الإقتصادية و ليس كفاعل رئيسي مع منطقة المغرب العربي بدور الوسيط المحفز.

- الإعتماد على غرفة التجارة الأمريكية المغاربية التي تعمل على توفير شبكة العلاقات و الإتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين.
- الرهان على سوق مغاربية مشتركة قادرة على إستقطاب الإستثمارات و رؤوس الأموال الأمريكية و الأجنبية و يوضح "ستيوارت إيزنستات " هذا المنظور الشراكي بقوله: "إن مبادرة إيزنستات لن تتعلق بتسوية تكون فيها الو-م-أ في محور العلاقات الثنائية الإقتصادية مع كل بلد من المغرب العربي على حدى مهما كانت أهمية هذه العلاقات، فالأمر يتعلق بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على تدعيم متواصل لروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي ".
- تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية والحدودية لضمان أكثر سيولة للمبادرات التجارية بين دول المنطقة.
- تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للإستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة من أجل توفير المناخ الإقتصادي المناسب لإستقطاب الإستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، ويندرج هذا في إطار دعم الإصلاحات المصرفية .

-الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة المغرب العربي في أجال 2005 ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة إيزنستات التي كانت تسعى لكسب منافسة السباق ضد الوقت مع الإتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول المنطقة نفسها في آجال 2010.

-في 12 – 14 جويلية 2001 تم تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الو. م .أ إلى إنشاء صندوق لتمويل الإستثمارات الأمريكية في المنطقة بشروط تنافسية. وقد شهدت مبادرة إيزنستات إنطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت ازنستات للإدارة الأمريكية مع وصول إدارة جورج بوش إلى الحكم في عهدتها لأولى، ليطلق عليها إسم " الشراكة الأمريكية الإقتصادية مع شمال إفريقيا" مع تكيفات إستراتيجية جديدة.

-تقييم مبادرة ايزنستات :

جاءت مبادرة إيزنستات عام 1998 ردا على مبادرة برشلونة، ففي بداية الأمر لقت رواجاً واسعا خاصة من دول شمال إفريقيا كتونس، المغرب و الجزائر، ومع مطلع الألفية بدأ التفاعل مع هذه الأخيرة يتلاشى لعدة دوافع منها المصلحة و التبعية ،فالدول المتوسطية خاصة شمال إفريقيا و جدت ضالتها في مبادرة برشلونة التي تضمنت جميع جوانب الحساسة السياسي الأمنى،الإقتصادي المالي، الإجتماعي و التكنولوجي، عكس إيزنستات الذي يركز على الجانب

الإقتصادي فقط، و ظهور تحديات جديدة في المتوسط ما كان لإيزنستات أن يواجهها كالإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط هي مستعمرات قديمة للقوى الاوروبية، فمازالت أنظمتها تتميز بالتبعية العمياء للقوى الإستعمارية كفرنسا، اسبانيا، وبريطانيا التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مسار برشلونة.

و مازاد الطين بلة، وصول الرئيس جورج بوش الإبن إلى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية و تنحية " ستيوارت إيزنستات " من منصبه، وتغيير إسم هذه المبادرة من " مبادرة إيزنستات " إلى " **الشراكة الامريكية الإقتصادية مع شمال إفريقيا**"، إضافة إلى عامل أن الرئيس بوش لا يولي إهتماما كبير لشمال إفريقيا، بقدر الإهتمام الكبير الذي يوليه للشرق الأوسط.

المطلب الثاني : مشروع الشرق الاوسط الكبير و الجديد.

1- مشروع الشرق الاوسط الكبير:

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 ذريعة للولايات المتحدة الامريكية لإحداث تغيير جوهري في مكانة سيادة الدولة لمفهوم المجتمع الدولي، غير أن ملامح هذا التغيير لم تتحدد معالمه، وغياب الإتفاق بين الأطراف المعنية. ومن هذا المنطلق إنبثقت المبادرة الأمريكية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)بعد دعوة الرئيس الامريكي جورج بوش الإبن إلى إصلاحات ديمقراطية تمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البيلينيس بباكستان، ماعاد الدول

التي سميت بدول محور الشر، وإسرائيل التي تشكل النموذج الديموقراطي الأمثل في المنطقة حسب الرؤية الأمريكية.

نشأة مشروع الشرق الأوسط الكبير:

طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن مشروع الشرق الأوسط الكبير في فيفري 2004، بعد سلسلة المواقف التي طرحتها الإدارة الأمريكية بعد الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون 2001 ، وذلك بغية التعامل مع مشكلات المنطقة العربية و التحديات المنبثقة عنها ، وتم صياغة إستراتجية الامن القومي الامريكي في سبتمبر 2002 التي تتضمن إلتزام الولايات المتحدة الامريكية العمل على إدخال مبادئ الديموقراطية حسب إدارة بوش، والذي اكد في خطاب ألقاه في جامعة ساوث كارولينا أن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها إتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام [1].

هذا المشروع يؤكد على ضرورة التغيير في المنطقة ، و أصبح ضرورة ملحة وفق التصورات الأمريكية بهدف تحقيق أمنها القومي و مصالحها الاستراتيجية ، ذلك من خلال دعواتها الى محاربة الإرهاب ، و بسط سيطرتها على النظام الدولي و قراراته .

[1] -نبيل السهلي ،"مشروع الشرق الأوسط"، في : **www .aljazeera.net/khowledg gats/books**، (2018/06/25).

-عرض هذا المشروع على قادة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم و هي : الو-م-أ ،ألمانيا ، اليابان ، روسيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا و كندا ، في قمة إحتضنتها جزيرة **سي أيلاند بجورجيا** من 8 إلى 10 جوان 2004 تحت شعار شراكة من أجل المستقبل ، وكانت نقطة الخلاف في القمة كانت على العراق و إضفاء الديمقراطية على الشرق الأوسط كما يرغب في ذلك جورج بوش ، حيث طلب بإلغاء شبه كامل للديون العراقية ، و عارضت كل من فرنسا، ألمانيا، و روسيا و طلبت تخفيضها إلى النصف، كما حاول بوش إقناع الحلفاء الأوروبيين بإشراك جيوش الحلف الأطلسي للمساعدة على إعادة الأمن للعراق، و أبدى كل من الرئيسين الفرنسي **جاك شراك** و المستشار الألماني **غيرهارد شرودر** تحفظهما حول مسألة توسيع أعضاء الحلف، أما بخصوص هذا المشروع فقد إستقبل قادة الثمانية رؤساء دول كل من أفغانستان، الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، اليمن و تركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل افريقيا .[1]

قد نشرت صحيفة الحياة الليبرالية التي تصدر في لندن وثيقة عمل بعنوان شراكة الدول الثمانية حول الشرق الأوسط الكبير. و استوحت هذه الوثيقة من تقارير أعدها كل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و المكتب الاقليمي البرنامج الامم المتحدة للتنمية حول

[1] -عبد القادر رزيق المخادمي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2005)، ص.57.

مستوى الفقر و الأمية و البطالة في البلدان العربية . ليدق ناقوس الخطر أمام الدول الثمانية التي تتعرض مصالحها المشتركة للخطر بسبب تصاعد التطرف و الارهاب و الجريمة الدولية و الهجرة غير الشرعية. و أشارت واشنطن لدول المجموعة ان هناك تكامل بين مشروعها و مبادرات موازية كالشركة الاوروبية المتوسطية (مسار برشلونة) و مبادرة الشراكة الشرق الاوسطية. و شددت على الجهود المتعددة الأطراف لإعادة الأعمار في أفغانستان و العراق كونها تتدرج في مسار واحد مشترك. وكما تعهدت دول مجموعة الثمانية بتوسيع نطاق دعمها لدول المنطقة التي تنتهج سياسات اصلاحية. اقتصادية وتعليمية وسياسية .[1]

لماذا الشرق الأوسط الكبير؟

لم يستخدم هذا الصطلح في علم الجغرافيا أو في السياسة أو في علم التخطيط الأستراتيجي . بل هو مصطلح تم اختراعه في واشنطن لأهداف و غايات. و يشير الى بلدان العالم العربي بالاضافة الى أفغانستان و ايران و تركيا و اسرائيل. و تشير الدلائل الى أن للجغرافيا السياسية و الجغرافية الاقتصادية دور مهم في جمع هذه البلدان و محاولة التعامل معها ككتلة واحدة. و يأكد مستشار الأمن القومي السابق جيمي كارتر زيجنيف بريجينسكي أن " الجغرافيا السياسية ما تزال ذات أهمية حيوية في الشؤون الدولية" . فمنطقة الشرق الأوسط الكبير منطقة شاسعة تقع في ثلاث قارات. افريقيا و أسيا. و أوروبا كما تطل على المحيط الأطلسي و الهندي و

[1] -المرجع نفسه ، ص.58.

تشرف على أربعة بحار و هي البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر و البحر الأسود و بحر قزوين، و لها حدود مع ثلاث بلدان تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم و تشكل أكبر الأسواق و هي روسيا و الصين و الهند، إضافة إلى تحكمها بالطرق الحيوية الجوية و البرية و البحرية إلى كل بقاع العالم، و تحتل أهمية خاصة في الصراعات الدولية و حسمها فالقضية المهمة في هذا المشروع هو أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، لاسيما البترول و الغاز الطبيعي، ووفق ما تقدمه الإحصائيات من مصادر أمريكية أن كل برميل مكتشف من بين ثلاثة براميل يوجد تحت أراضي بلدين إثنين فقط من بلدان المنطقة، و هما المملكة العربية السعودية (و فيها 259 مليار برميل من الإحتياطي الثابت) و العراق 112 مليار برميل، و هذه الأرقام لا تكشف عن حجم الإحتياطي العراقي الحقيقي و قد يصل إلى 432 مليار برميل وفقا لتقديرات الإدارة الأميركية، ووفق لمصادر أمريكية أن منطقة الخليج العربي ستوفر ما بين 54 و 67٪ من إحتياجات العالم من البترول الخام مع حلول عام 2020.

فالدراسات الإستراتيجية تؤكد أن السيطرة على البترول عموما و بترول الخليج خصوصا و إحتياطه، هذا يعني السيطرة على أوروبا الغربية، و اليابان و الصين، و بلدان أخرى في اسيا التي تعتمد على الخليج لإمدادها بالبترول، و أكد **فرانسيس فوكوياما** أن إنتاج البترول ما يزال يتركز في العالم التاريخي (أي العالم الثالث)، و لكنه مهم و حيوي للرفاهية الإقتصادية لعالم

ما بعد التاريخي (أي العالم الرأسمالي المتقدم)... و يمكن أن يجري التلاعب بأسواقه... لأسباب سياسية، و أي تلاعب من هذا القبيل ستكون له عواقب إقتصادية مريرة على الفور[1].

- خصائص مشروع الشرق الأوسط الكبير :

قالت **كوندوليزا رايس** في صحيفة الواشنطن بوست أن منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة و هي أرض خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعليمهم الجامعي و مهنهم و عائلاتهم و بالطموح إلى تفجير أنفسهم، كما حدد تقرير التنمية البشرية العربية للسنتين 2002 و 2003، النقائص التي تعاني منها المنطقة و هي الحرية و المعرفة و تمكين النساء، و قد قدم مشروع الشرق الأوسط الكبير إحصائيات مروعة حول المنطقة و ذلك كالآتي[2] :

-مجموع إجمالي الدخل المحلي في دول الجامعة العربية أقل من نظيره في إسبانيا، 40٪ من العرب البالغين أميون و تشكل النساء ثلثي هذا العدد، و من المتوقع أن يكون في المنطقة 25 مليون عاطل عن العمل بحلول سنة 2010.

[1] نعم الأشهب، مازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2005)، ص ص.9-12.

[2] عبد القادر زريق المخادمي، مرجع سابق، ص ص. 60-66.

-يعيش ثلث العرب على مدخول دون الدولارين في اليوم، و في إمكان 1،6٪ فقط من السكان إستخدام الإنترنيت، و هي نسبة قليل مقارنة بباقي دول العالم.

-تشتغل المرأة سوى 3.5٪ من المقاعد البرلمانية العربية.

-عبر 15٪ من الشباب عن رغبتهم في الهجرة و وجهتهم المفضلة البلاد الأوروبية.

إستعرض في هذا المشروع مجموعة من النقائص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية و هي : تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح، بناء المجتمع المعرفي، و توسيع الفرص الإقتصادية و سنستعرضها كما يلي :

-**أولا: تشجيع الديمقراطية:** يتضمن جملة من الإقتراحات الإصلاحية في مجال السياسة و من بين الأفكار[1]:

-تعاني البلدان العربية من نقص فادح في الحرية و هذا يضعف التنمية البشرية فيها.

-المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأدنى في العالم من حيث التعبير عن الرأي و المساءلة.

[1] رايق سليم بريزات، مرجع سابق، ص ص. 48-54.

-حث مجموعة الثماني على تعزيز الإنتخابات الحرة في المنطقة عن طريق تقديم مساعدات تقنية لمراقبة الانتخابات و تسجيل الناخبين و رعاية الزيادات المتبادلة بين أعضاء البرلمانات و الإهتمام بصياغة التشريعات و تمثيل الناخبين.

-إنشاء معاهد لتدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية و المدنية.

-الإهتمام بوسائل الإعلام المستقلة و تنظيم زيارات للصحفيين و رعاية برامج تدريب و تقديم زمالات دراسية و إقامة ندوات حول تغطية الإنتخابات.

-إنتشار الفساد في المجتمعات العربية، فوجب العمل على تشجيع تبني مبادئ الشفافية و مكافحة الفساد.

-تشجيع الإصلاح الداخلي عبر منظمات المجتمع المدني من بينها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام.

-**ثانيا: بناء المجتمع المعرفي:** تعاني المنطقة من مشكلة الأمية المتفاقمة و قد قدم هذا المشروع حلول من أجل القضاء على هذه المشكلة و الحد منها و إقترح عدة مبادرات و تتمثل في :

-تعاني المنطقة من هجرة الأدمغة و هذا يشكل تحديا لآفاق التنمية، فالإنتاج الفكري ضعيف مقارنات بالإجمالي العالمي.

-تستورد هذه المنطقة التكنولوجيا بشكل كبير نظرا لهجرة متخرجي الجامعات.

-يقوم بناء المجتمع المعرفي على مبادرات ثلاث: التعليم الأساسي، و التعليم بواسطة الإنترنيت، و تدريس إدارة الأعمال و هذه الأخيرة يقول المشروع أن النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف و المال، و هو مؤسسة مديرها أمريكي و لها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية[1].

-تتناول مبادرة التعليم الأساسي معضلة محو الأمية و يقترح المشروع تكوين فرق لمحو الأمية بالتعاون مع منظمة اليونسكو، لتشمل تدريب 100 ألف معلم بحلول 2008 من أجل خفض نسبة الأمية إلى النصف بحلول 2010.

-**ثالثا: توسيع الفرص الإقتصادية:** هناك دعوى إلى تحول إقتصادي كبير كما حدث في أوروبا الوسطى و الشرقية، و هذا التحول يكون بتعزيز القطاع الخاص حسب الرؤية الأمريكية، و هناك توقع لإخراج 1200000 صاحب عمل (منهم 750 ألف من النساء) من الفقر عبر

[1] نعيم الأشهب، مازن الحسيني، مرجع سابق، ص21.

قروض صغيرة تبلغ 400 دولار للشخص الواحد تقتطع من مبلغ إجمالي لا يتجاوز 100 مليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات.

-تأسيس مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية على غرار المصرف الأوروبي للتنمية و إعادة الإعمار، فهناك مؤسسات من هذا النوع في المنطقة لكن هذه البلدان لا تهيمن عليها.

-إنشاء مناطق حرة بالرغم من وجودها بين عدة دول عربية، و هذا لممارسة الضغوط للإنتساب إلى منظمة التجارة العالمية و إدخال الإصلاحات الضرورية لذلك.

فالهدف الأساسي لهذا المشروع الأمريكي من خلال إستعراض مختلف الخصائص و النقائص في المنطقة هو وضع الشرق الأوسط الكبير تحت تصرف القطاع الخاص، و هذا يتمثل في الرأسمال العولمي، و السعي لإستبعاد دور قطاع الدولة الوطنية و تصفيته سواء في الإقتصاد أو الثقافة و التربية و الإعلام.

-الأهداف الحقيقية للمشروع الأمريكي :

-تتمثل أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير فيما يلي[1]:

1- **الديمقراطية و الحكم الصالح:** يعتبر هذا الموضوع أكثر ما تفتقده المنطقة و شعوبها و هذا ما تم الحديث عنه في المشروع بالقول: "تعكس الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق الطرق، و يمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقدين إلى مستويات لائقة من العمل و التعليم و المحرومين من حقوقهم السياسية، و سيمثل ذلك تهديدا مباشرا لإستقرار المنطقة و للمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثمانية الكبار." و يضيف أيضا: "إن الديمقراطية و الحرية ضروريتان لإزدهار المبادرة الفردية..." أي لإزدهار الرأسمالية، فالدافع من هذا المشروع هو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. و تخوفها من حدوث إنفجارات في المنطقة تغير الأوضاع فيها ثم تعيد ترتيبها بطريقة لا تنسجم مع مصالحها، و ليس الرغبة في أن تعم الديمقراطية و الإزدهار و فرص العمل و العدالة، و أن يسود فيها الحكم الصالح، أي أن الدوافع سياسية تتطلب اللجوء إلى أساليب أنجح في التحكم بمصير المنطقة.

[1] -المرجع نفسه، ص ص34-106.

2-**الإنتخابات الحرة:** تحدث المشروع عن ضرورة الإلتزام بإجراء انتخابات حرة و نزيهة و هو أمر تطالب به شعوب المنطقة، فماذا بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدمه في هذا المجال فيما يتعلق بمراقبة الإنتخابات و تسجيل الناخبين، أم إرسال مراقبين من مؤسسة "**فريدوم هاوس**" يمنحون شهادات نزاهة لمن لا يستحقها مثل ما حدث في السلفادور و بلدان أخرى تم تزوير الانتخابات فيها بمباركة واشنطن، أو كسب خبرة لكيفية إستبعاد الأصوات، و كشف الكاتب الأمريكي "جريج بالاست (Greg palast) "في كتاب له تفاصيل قيام السلطات الأميركية بإستبعاد 1.9 مليون صوت في الإنتخابات التي فاز بها جوج بوش.

3-حقوق الإنسان: يمثل المعيار الأساسي لتقييم أي نظام حكم، و أصبح سيفا مسلطا على رقاب جميع دول العالم الثالث في عصر العولمة حسب الباحثتان الأمريكيتان **امي برتولومي** و **جينيفر بريكسر** في بحثهم عن حقوق الإنسان و تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالحها، و قد صنعت مفهوم جديد يعرف بالتدخل العسكري لدوافع إنسانية مما يسمح لها بالتغلغل في أي منطقة في العالم إذا كانت تعرف توترا، و الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت معاهدة تشكيل المحكمة الجنائية لعام 1998 ووقعتها 135 دولة و كانت ضمن هذه المعاهدة في عهد الرئيس **بيل كلينتون**، و بعد مجيئ **بوش** سحب التوقيع، و لا يعقل أن تقوم دولة مثلها في التنكير للديمقراطية و حقوق الإنسان و كل مالديه صلة بالحرية و العدالة، و أن أي مشاريع تنادي للإصلاح من طرف واشنطن ما هو إلا إدعاء زائف و

خداع، و محاولة لتمويه للأهداف الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها، و هي إحكام سيطرتها على المنطقة و دمجها مع ما يخدم مصالحها.

4- تحرير الخدمات المالية: يكون من خلال إطلاق حرية الخدمات المالية و تحسين إندماج بلدان المنطقة في النظام المالي العالمي، و هذا يتطلب إلغاء. كل القيود و القوانين على حركة رأس المال، و أن تتخلى عن سلطتها في تنظيم أسواق المال و تترك ذلك للسوق أي للعرض و الطلب، و يحق لرأس المال أن ينسحب من أي بلد و في أي وقت إن لم يحقق الأرباح التي يريدها، و هذا دون النظر لوضع البلد الإقتصادي و مشاريعه التنموية الوطنية، و يقول **ويليام تاب** عن تأثير ذلك:" لقد وجدت حتى تلك البلدان التي تمكنت من جذب تدفق مهم لرأس المال الأجنبي، أن ذلك قد حدث لفترة قصيرة، و بشكل سريع التحول، ينتج التدفق تضخما ماليا محليا و نموا في الواردات، و يسبب مشاكل في الميزان التجاري، و من ثم إنهيار العملة، و يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال عندما تتجاوز نسبة النمو الحقيقية في سعر الفائدة نسبة النمو من الناتج المحلي للإجمالي"، و هذا ما حدث عندما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير أسواق الصين المالية حيث أدى إلى أزمة مالية شرقي آسيا، و هذا خدمة للمصالح الضيقة للمجتمع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ينطبق على مشروع الشرق الأوسط الكبير[1].

[1] رايق سليم بريزات، مرجع سابق، ص.58-55.

5- تحرير التجارة: يتحدث هذا المشروع عن أهمية تحرير التجارة و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية و التوقيع على إلتزاماتها، و كل هذه الأمور ترمي إلى تعميق التبعية و تشديد قبضة البلدان الرأسمالية على إقتصاديات بلدان المنطقة، فهي تدفع بالبلدان النامية إلى تحرير تجارتها و هذا بتخفيض التعريفات الجمركية أو ازالتها و إلغاء الإجراءات الحمائية الأخرى و فتح أسواقها، بينما تحافظ هي على الحواجز و القيود لإعاقة صادرات البلدان النامية إليها، و يجدر الإقتصاديون و من بينهم الغربيون من فتح أسواقهم أمام السلع المستوردة التي ستنافس تلك التي تنتجها صناعاتها و هي مازالت في طور النمو لمنافسة سلع و صناعات أقدم و أكثر رسوخا للبلدان الرأسمالية، و هذا سيؤدي إلى مشاكل إجتماعية و إقتصادية إذ يتم القضاء على فرص عمل كثيرة، و لن يتمكن الفلاح البسيط من مواجهة المنتجات المدعمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية إذ يقدر حجم الدعم المالي للزراعة نحو 300 مليار دولار سنويا [1].

[1] المرجع نفسه، ص.59-60.

2 –مشروع الشرق الأوسط الجديد :

–ولادة المشروع :

تم تقديم مصطلح "الشرق الأوسط الجديد NewMiddle East "للعالم في جوان 2006 تل أبيب، و قدمته وزيرة الخارجية الأميركية في ذلك الوقت، "**كوندوليزا رايس**" التي ينسب إليها الفضل في صياغة المصطلح ليحل محل المصطلح الأقدم "الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East، تزامن هذا التحول مع إفتتاح خط أنابيب " باكو–تيبليسي–جيهان" لنقل النفط في شرق المتوسط، و بعد ذلك بشرت وزيرة الخارجية الأميركية و رئيس الوزراء الإسرائيلي بمصطلح "الشرق الأوسط الجديد"، و كان هذا أثناء الحصار الإسرائيلي للبنان برعاية أنجلو–أمريكية، و أخبر كل من **إيهود أولمرت** و **رايس** الإعلام الدولي بأن ثمة مشروعا لخلق "شرق أوسط جديد" يجري إطلاقه من لبنان، يتكون هذا المشروع الذي كان في مراحل التخطيط للعديد من السنوات من خلق قوس من عدم الإستقرار و الفوضى و العنف، و الذي يمتد من لبنان إلى فلسطين و سورية إلى العراق، و الخليج العربي، و إيران، وحدود أفغانستان التي تحتلها قوات حلف شمال الأطلسي، خرج هذا المشروع إلى العلن في واشنطن و تل أبيب[1]، مع توقيع بأن تشكل لبنان نقطة الضغط الأساسية لإعادة تنظيم و ترتيب الإصطفافات في الشرق الأوسط

[1] علاء الدين أبو زينة، "خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: مشروع الشرق الأوسط الجديد"، في: Http://www.alghd.com/articles/1571212، (2018/07/01).

كله، و بذلك إطلاق ما يسمى "الفوضى الخلاقة" التي تولد ظروفا لإندلاع العنف و الحرب في كل أنحاء المنطقة، بحيث تستطيع الولايات المتحدة و بريطانيا و إسرائيل إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفقا لحاجاتها و أهدافها الإستراتيجية.

-كيفية تجسيد المشروع :

عن طريق الفوضى الخلاقة، من خلال وضع ما يسمى خريطة الفوضى، و قد نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية خريطة لمنطقة الشرق الأوسط بعد تقسيمها المفترض، أظهرت المدى غير المحدود للمتغيرات الجغرافية التي تمتد حتى باكستان، و يتضمن غياب دول بالكامل من أبرزها العراق و السعودية، لكن المهم هنا هو إعتماد واشنطن على منطق الأقليات و الطوائف التي تتحول إلى كيانات و دول.

حسب الكثير من الآراء تسعى واشنطن إلى تأسيس شرق أوسط مكون من دول و أعراق و طوائف تتضاءل فرص التعايش فيما بينها و يتزايد تسابقها للإعتماد على القوة الأميركية لدعمها، و الأهم هو بناء دول حاجزة للإرهاب الذي بات بعض الكتاب الأمريكيين يصفونه بالإرهاب السني، و هكذا لن تعود الولايات المتحدة مضطرة للقتال خارج أراضيها بل ستترك لحلفاء جدد تؤسس لهم دولا خاصة مهمتها حماية أمنها و كذلك أمن إسرائيل التي لن يجري

إستبعادها فقط في الإقليم الجديد بل ستكون القوة المهيمنة فيه نظرا لتفوقها التكنولوجي و الإقتصادي[1].

–فبدأت تظهر مؤشرات عديدة في هذا النحو، فإثارة الطائفية في العراق و إحتمالات تقسيمه طائفيا و عرقيا يهدد بإشعال صراع سني شيعي على صعيد العالم الإسلامي يشغل المسلمين بمواجهات داخلية، و هو ينسجم مع رغبة واشنطن لتحييد عدوها الإسلامي، و كذلك فإن تشجيع واشنطن أكراد العراق على النزعة الإنفصالية سيقود إلى تشكيل دولة كردية كبرى محاربة و قوية تكون عين أمريكا ويدها ضد الإرهاب في المنطقة، فيما لن يكون للإنشطارات الضخمة في الدول التي تضم أكرادا هي فائدة لأمريكا، لا سيما في سوريا ، ايران و العراق، أما تركيا فهي لم تعد مهمة لأمريكا على أي حال بعد إنحسار دورها في مواجهة الإتحاد السوفياتي و بدء تحولها نحو أوروبا من جانب و نحو الإسلام من جانب أخر، و من بين الدلالات على خلق الصراع و الفوضى هو صراع السني الشيعي في اليمن بين السعودية و إيران و محاولة كلا منهما لعب دور ريادي و إقليمي في المنطقة، فالسياسة المصاغة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تحققت بفعل المشاكل التي تعاني منها المنطقة بشكل عام[2].

[1] لقاء مكي، "الشرق الأوسط الجديد.. إختلاق الفوضى"، في: **Http://www.aljazeera.net/specialFiles/pages/Fcc95504-2978-4756-9021-6F191838a7a3** (2018/07/01).

[2] المرجع نفسه.

فهذا المشروع لا يقيم وزنا لشعوب المنطقة ناهيك عن حكامها، رغم وجود ردود أفعال رافضة لمحاولات تقسيم المنطقة و تفكيكها إلى كيانات، و مع المصاعب التي يواجهها هذا المخطط خاصة في العراق و لبنان فإن من المتوقع أن تضخ أمريكا المزيد من جرعات الفوضى و المحن إلى دول المنطقة لا سيما تلك التي تظهر ممانعة للإندفاع الأمريكي.

-فمشروع الشرق الأوسط الجديد هو مشروع واسع يشمل كل الجوانب السياسية و الإقتصادية و يضم كل المنطقة العربية، و هو مشروع ليس لإعادة رسم الخريطة السياسية فقط، و لكن لرسم الخريطة الإقتصادية أيضا بما يؤدي إلى وضع ترتيبات إقليمية جديدة بخصوص قضايا مختلفة، منها قضية التعاون الاقتصادي بين تكتل يضم دول الشرق الأوسط التي تشمل بالإضافة إلى الدول العربية إسرائيل، و لكن بعد إنتصار المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله في حرب 2006 و تمكن حماس من الصمود في وجه الهجمة العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة 2009 و إنسحاب أمريكا من العراق، هذا كله شكل بوجه عام الفشل الكبير لمشروع الشرق الأوسط الجديد، بالتالي غاب هذا المصطلح لفترة وجيزة ليعود حسب بعض المحللين مع ما يسمى بحراك الربيع العربي، و إنتشار الفوضى في المنطقة، و هذا لم يكن بعيدا عن التدخل الأمريكي و الغربي الذي يستهدف إحداث تغيير في بيئة الشرق الأوسط الإستراتيجية، و هذا التغيير يتلائم مع المصالح الأمريكية رغم وجود دوافع ذاتية من طرف

الشعوب لإحداث التغيير نظرا للأوضاع المزرية التي يعيشونها، و هذا أدى إلى تفتت المجتمعات العربية و دخولها في صراعات طائفية و مذهبية و اثنية.[1]

– الهدف من خلال هذا المشروع هو تحقيق الهيمنة في منطقة المتوسط، و تحييد دور القوى الأخرى التي تسعى لفرض منطقها و سيطرتها كروسيا، و مساعدة إسرائيل على بسط نفوذها على الدول العربية المجاورة لها، و محاولة وضعها ككيان يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بصفة خاصة و المتوسط بصفة عامة، و من الناحية الاقتصادية بإعتبار أمريكا قوة عظمى فهي تحتاج إلى ضمان تدفق الموارد الطبيعية و الأولية من الشرق الأوسط خاصة دول الخليج بإعتبارها تحوز على أكبر إحتياط للبترول و الغاز مورد طاقوي هام جدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لبعث أكثر إقتصادياتها الذي يتوقف بشكل كبير على الطاقة.

و تعتبر المنطقة سوق كبيرة من أجل تسويق منتجاتها سواء كانت زراعية أو صناعية، و تحاول ربطها بسوقها لتضمن تبعيتها لها في هذا المجال، و لكبح المساعي الصينية و الأوروبية إستغلال المنطقة لصالحها[2].

[1] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق ، ص ص.46-47.
[2] فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2016)، ص.22.

المطلب الثالث: الفوضى الخلاقة.

1 /مفهوم الفوضى الخلاقة:

أ- **لغة:** الفوضى في اللغة العربية تعني الاختلاط، وهي مشتقة من الجذر (فوضى)، وفي اللغة الإنجليزية (Chaos) تحمل معاني كثيرة منها: اختلاط، اضطراب، إرباك، بلبلة، غموض، قلق... و الفوضى (chaos) بوصفها اصطلاح سياسي من الكلمة اليونانية (Xaos)، و تشير أساسا إلى الانضمام أو اللاتنبؤ أو التقلب.

- الخلاقة = على وزن (فعالة) اسم آلة كأنما شيء صنع ليستفاد منه، وهي مأخوذة من الفعل (خلق)، وهو اختراع شيء.

ب- اصطلاحا: الفوضى الخلاقة تعني استخدام التناقضات الداخلية للدولة تمهيدا لاختراقها، و إحداث صراع داخل الصراع الذي ينشا بين مكونات المجتمع الواحد و الانشغال في الشؤون الخاصة، بمعنى آخر: جعل الآخرين يعيشون تحت وطأة أزمات مركبة و متواترة و متوالدة، و الوصول بهم إلى مرحلة نسيان أعدائهم الحقيقيين، و يعد بقاء الآخرين منشغلين عما يجري حولهم، هو أحد مؤشرات الفوضى الخلاقة[1].

[1]-سالم مطر السبعاوي: **نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد** (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع ،ط1، 2017)، ص ص.36- 43

2 /أمريكا ومشاريع الفوضى الخلاقة:

من ثوابت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أنها كلما عمدت إلى إعمال مشروع جديد هنا أو هناك مهدت الأرضية لإنجاحه، بناء للمرجعية ثم تحديدا للفاعلين المحليين الموكلة إليهم مهمة تمويله أو تنفيذه أو احتضانه. إن سياسة أمريكا الخارجية معطى ثابت وخيار قار، لا اختلاف في طبيعته بين رئيس ورئيس أخر، وإذا ما طرأ من المستجدات الدولية ما يستدعي تحولا ما أو تغيير في التوجه، فبتوافق ضمني واسع ومرتب له بين الرئاسة والكونغرس والمركب الصناعي العسكري. وما يتغير بين الفينة والأخرى في السياسة الأمريكية هي كيفيات تجسيدها بهذه الرقعة من جغرافيا العالم أو تلك.

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الفوضى الخلاقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مع الاتحاد السوفياتي، وطبقتها في العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي والإسلامي.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أعلنت الإدارة الأمريكية جهرا نهارا عزمها على إقامة شرق أوسط "جديد" ثم "كبير" ثم "أكبر وموسع"، وأعلنت خارجيتها على لسان الوزيرة "كوندوليزا رايس"، استخدام الفوضى الخلاقة لتحقيق الأهداف الأمريكية المتعلقة بنشر الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان في هذا الجزء من العالم. و لذلك عندما نفذت واشنطن غزو العراق

2003، عمدت عن سابق ترتيب إلى كل من مفاصل الدولة العراقية، من جيش و وزارات، وإدارة و مرافق عامة و رموز حضارية، و بني اجتماعية و ثقافية، تحت مسوغ صريح و مباشر "تدمير القائم في أفق استنبات القادم الجديد[1] .

ليس هذا فحسب بل أن الرئيس الأمريكي "**جورج بوش الابن**" نفسه أعلن أنه ذاهب إلى العراق ليجعل منها واحة الديمقراطية بالشرق الأوسط ، و نموذج ستحتذي به بقية الدول و الأنظمة العربية، فكان سبيله في ذلك هو الهدم و الدمار أولا "لإعادة البناء" لاحقا وفق النموذج الموعود، نموذج منظري الفوضى الخلاقة إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات" المتعارف عليه في هذا المضمار، أي افتعال الأزمة أولا"، ثم العمل على إدارتها بالتدرج لبلوغ مصالح محددة سلفا.

-نموذج عن "الفوضى الخلاقة" في الشرق الأوسط:

-**العراق:** تم الضرب منذ الاحتلال الأمريكي في 2003 على كل الأوتار: تفجير النعرات المذهبية، تأجيج النزاعات الطائفية و العشائرية، و إعادة إحياء التشنجات العرقية، بعدما تم الإطباق على الدولة المركزية و تقويض مؤسساتها، و هدم كل بنيانها الأمني و العسكري و الاقتصادي و في سياق ذلك اشتغلت آليات القوة الناعمة بقوة، فبات كل صاحب مذهب أو

[1] - أمريكا و مشاريع الفوضى الخلاقة، في:**WWW.aljazeera.net** (10 /09/ 2018) .

طائفة أو قبيلة أو عشيرة مالكا لقناة فضائية أو أكثر، يعمل عبرها على تصريف خطابه و في معظمه موجه للنيل من هذا المذهب أو ذاك، و من هذه الطائفية أو تلك.

و لا يختلف المشهد كثيرا في حالة سوريا و اليمن، إذا بصرف النظر عن خلفيات ما يجري ، فإن المستخلصات الأولية تشي بأن الفوضى الخلاقة اشتغلت و لا تزال تشتغل هناك لتعميم القتل و نشر الدمار، قطع كل الروابط المنسوجة مع الدولة أو مع الوطن[1].

المطلب الرابع : صفقة القرن

يشهد العالم العربي انتكاسة غير مسبوقة في التعامل مع القضية الفلسطينية، وأصبحنا أمام انقلاب على الثوابت الإسلامية و القومية، و إنضمام قيادات الدول الرئيسية في المنطقة للرئيس الأمريكي في تنفيذه الأجندة الإسرائيلية المعروفة باسم "صفقة القرن "، و كان قد تحدث عنها الرئيس المصري "**عبد الفتاح السيسي**"، أثناء زيارته للولايات المتحدة في لقاء مع "دونالد ترامب"، و لم يكن واضحا في البداية ما هو المقصود بهذه الصفقة، و لكن بدأ الجانب الصهيوني و الراعي الأمريكي يفصحان شيئا فشيئا عن مضمون هذه الخطة الإسرائيلية يطلق مصطلح صفقة القرن على الخطة التي وضعها الجنرال "**جيورا ايلاند**"، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، و قد صدرت نسختان من هذه الخطة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق

[1] -أمريكا و مشاريع الفوضى الخلاقة، المرجع نفسه.

الأدنى في سيبتمبر 2008 بعنوان: "إعادة التفكير في حل الدولتين "، و تتكون من 36 صفحة، و صدرت الدراسة الثانية عن مركز بيجن– السادات للدراسات الإستراتجية التابع لجامعة **بار أيلان** الإسرائيلية في عام 2010 بعنوان "بدائل إقليمية لحل الدولتين"، لها تعديلات على ما صدر في الورقة الأولى مع التوسع في شرح التفاصيل و الإغراءات المقدمة للدول المشاركة في الصفقة و هي إسرائيل، فلسطين، السعودية، مصر و الأردن[1].

أ–النقاط الرئيسية لصفقة القرن:

- تقوم مصر بالتنازل لغزة عن منطقة "سيناء"، عن مساحة 720كلم2 ، و هذه المساحة تشكل مستطيلا ذا ضلع طوله 24 كلم على ساحل المتوسط من رفع شرقا في اتجاه الغرب إلى العريش و ضلعه الأخر من الشمال إلى الجنوب بطول 30 كلم بدأ من كرم أبو سالم في اتجاه الجنوب على طول الحدود المصرية الإسرائيلية.

- هذه المساحة الجديدة(720كلم2) تساوي حوالي 12% من أراضي الضفة الغربية و التي سيتنازل عنها الفلسطينيون لإسرائيل.

- في مقابل الأرض التي ستتنازل عنها مصر لفلسطين، فإن مصر ستأخذ من إسرائيل مساحة قد تصل إلى 700كلم2 في منطقة قيران جنوب غرب صحراء النقب، و ستقوم إسرائيل

[1] - عامر عبد المنعم، **الخاسرون و الرابحون في صفقة القرن** (القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2018)، ص.02.

بنقلها إلى السيادة المصرية ، إضافة إلى مبلغ مالي قد يصل 50 مليار دولار تدفع من طرف السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مدة عشر سنوات، إضافة إلى مشاريع اقتصادية أخرى تستفيد منها مصر كالنفق العابر لإسرائيل من الأردن لمصر بطول 13 كلم، و السكك الحديدية و أنابيب الغاز و البترول[1].

ب- فوائد صفقة القرن للدول المشاركة

الفوائد لفلسطين:

إن قطاع غزة بحجمه الحالي لا يمكنه مواصلة البقاء، لأنه لا يتمتع بالحد الأدنى من المساحة التي تملكه من استدامة اقتصاد مستقر، حيث يعيش في غزة اليوم 1,5 مليون نسمة، و في عام 2020 سيكون هناك عدد يقدر بحوالي 2,5 مليون شخص، و لا يمكن بناء ميناء بحجم مناسب لسببين هما : الأول أنه لا توجد مساحة كافية و الثاني أن قربه من إسرائيل سيضر بالساحل الإسرائيلي، كما أن مقارنة غزة بسنغافورة خطاء كبير فالاقتصاد في سينغافورة قائم على التجارة العالمية و الصيرفة المتقدمة و الصناعة ذات التقنيات المتقدمة. بينما اقتصاد غزة قائم على الزراعة و التقنيات البدائية.

[1] - المرجع نفسه، ص،ص.9.8.

إذ توسيع مساحة غزة طبقا للمبادئ المطروحة يعطي ساحلها زيادة قدرتها 24كلم ، و هذا يترتب عليها زيادة قدرتها ب 14,4 كلم في المياه الدولية مما يزيد بطريقة مناسبة فرص عثورها على آبار غاز طبيعي في هذه المساحة.

و زيادة مساحة غزة إلى 720كلم2 سيمكنها من إنشاء ميناء كبير في أقصى الغرب بعيدا عن الأراضي الإسرائيلية كما سيمكنها من إنشاء مطار دولي على بعد يتراوح بين 20إلى 25 كلم2 من الحدود الإسرائيلية، أهم من ذلك أنه يمكن إنشاء مدينة جديدة يستوعب مليونا من الفلسطينيين، و يمكن لهذه المدينة أن تستوعب اللاجئين الفلسطينيين من دول أخرى، و تحويل غزة إلى منطقة جذابة و تفاعلية بفرص حقيقية في أن تصبح مركزا تجاريا عالميا في المنطقة.[1]

الفوائد لإسرائيل:

-ستبقى الأرض في "يهودا و السمارة" في يد إسرائيل (12% منها) و هذه مساحة أكبر مما يمكن الحصول عليه في حل الدولتين و هذه المساحة هي النسبة التي حددها "**ايهود باراك**" لضان مصلحة إسرائيل عندما ذهب إلى "**كامب دايفد**"سنة 2000، و الواقع أن مساحة 12% ستسمح لإسرائيل بتقليص دراماتيكي في إعداد المستوطنين الواجب إخلائهم من الضفة يتقلص العدد من 100 ألف مستوطن إلى 30 ألف فقط.

[1] - المرجع نفسه ،ص.11.

-التقسيم المتوازن للأراضي بين غزة و الضفة الغربية يمنح الدولة الفلسطينية فرصا كبيرة جدا للاستمرار و النمو، و بهذا يمكن الوصول إلى تسوية سلمية مستقرة و غير معرضة للانهيار.

-تحمل السعودية تكلفة شق شركة المياه العذبة التي ستنقل مياه النيل، حيث تم بناء سحارة سرابيوم تحت القناة لنفل مياه النيل إلى إسرائيل، و تشييد أكبر محطة تنقية مياه الصرف الصحي لتوفير المياه للمنطقة، مما يزيد من سيطرة إسرائيل على عدد أكبر من منابع المياه في الشرق الأوسط و زيادة الخناق و الضغط على بعض الدول العربية[1] .

الفوائد لمصر:

في مقابل موافقتها على أن تعطي للفلسطينيين و ليس للإسرائيليين مساحة تساوي 720 كلم2 من أراضها المقدسة، فان مصر ستجني عدة فوائد منها:

-أرض مقابل ارض، حيث ستأخذ مصر من إسرائيل مساحة في جنوب غرب النقب حدها الأقصى 729 كلم2، و لكن هناك مزايا إضافية يمكن أن تفاوض من أجلها.

-إن إسرائيل ستسمح بشق تفقد نفق يصل مصر بالأردن، و النفق المقترح طوله 10 كلم من الشرق إلى الغرب، و سيكون هذا النفق تحت السيادة المصرية الكاملة، و ستكون الحركة في

[1] -صفقة القرن في.**#صفقة – القرن/http://www.marefa.org**،2018/07/03،(02:11).

هذا النفق بين مصر و الأردن و كذلك من مصر و السعودية و العراق دون تصريح من إسرائيل.

-إنشاء خط للسكة الحديدية و طريق بري دولي و أنبوب لنقل النفط، و ستمر هذه الوسائل الثلاث للنقل خلال النفق إلى الأردن حيث تتفرع بعدها إلى العراق في الشمال الشرقي و إلى السعودية و دول الخليج في الجنوب[1].

-الفوائد الاقتصادية للجميع:

- إن غالبية تجارة الدول المعنية (مصر، السعودية، إسرائيل، الأردن) مع أوروبا يتم نقلها عبر السفن التي تمر في قناة السويس، أو بسبب حجمها، تمر حول إفريقيا، و برغم أن هذين الطريقين ليسا مناسبين اقتصاديا كشبكة نقل، فليس هناك مفر من استخدامها.

- إذ تم إنشاء ميناء حديث، لما هو موجود في سنغافورة، على الساحل المتوسط، وبنيت شبكة من الطرق المناسبة و خط للسكة الحديدية يقود إلى الشرق و الجنوب، و أنبوب للنفط، ستصبح التجارة ذات عائد أكبر بينما تقل نفقاتها كثيرا.

[1] -عامر عبد المنعم، مرجع سابق، ص.12.

- إن تمويل مثل هذا المشروع سيأتي، ليس فقط من الدول التي تبني في أراضها هذه البنية التحتية. و لكن أيضا من الدول الغربية في الوقت الحاضر يدفع العالم ملايين الدولارات خلال عدد قليل لإعانة فلسطين للبقاء على قيد الحياة، و طبقا لهذه الخطة الجديدة، سيتم توفير هذه الأموال لتستخدم في استثمار بدلا من الاستهلاك:، الاستثمار الذي سيدر عائدا اقتصاديا خلال عدد قليل من السنوات، إن هذا الاندفاع الاقتصادي سيفيد مصر و الأردن مباشرة و سيؤتى أكثر غير باقي الدول بطريقة غير مباشرة.

- إن هذا العمل سيمكن الفلسطينيين في حال اجتهادهم ليصبحوا "سنغافورة الشرق الأوسط" و لا يمكن تحقيق هذا الانجاز في قطاع غدة الضيق حاليا.

- استنتاجات الفصل:

إن رسم سياسة خارجية لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أمر معقد بحكم أنها قوة عالمية، و لها دور كبير على المستوى الدولي، و لا يمكنها ان تتنازل على هذه المكانة فهي تسعى دائما إلى تكثيف نشاطها الخارجي، و ذلك برسم مختلف السياسات التي تخدم مصالحها، فتشارك في رسم هذه السياسة مختلف الأجهزة من رئيس الدولة و أجهزة المخابرات و الكونغرس و الشركات الكبرى و غيرها، فيمكن أن تكون مؤسسات رسمية أو غير رسمية و ذلك وفقا

للمبادئ التي تبناها الدستور الأمريكي النابعة من فلسفة و إيديولوجية المجتمع الأمريكي، و هذا من اجل تحقيق الأهداف و الغايات التي تم تحديدها من طرف الدولة.

عرف التواجد الأمريكي في المتوسط عدة مراحل متباينة، فبعد استقلالها عام 1776 خرجت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المتوسط للبحث عن مصالح و مواقع إستراتيجية مستندة على الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على المتوسط في تلك المرحلة، التي كانت لديها علاقة متذبذبة من الدبلوماسية إلى الحرب في طرابلس بسبب الضرائب إلى اتفاقيات كانت مرغمة عليها مع طرابلس ، تونس، و الجزائر، و أثناء فترة الاحتلال الأوروبي لمنطقة المتوسط ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء اقتصادها و هياكلها القاعدية، و هذا ما جعلها تخرج من هذه العزلة أثناء الحربين العالميتين لان اقتصاد ضخم بهذا الحجم يتطلب موارد ضخمة و مواد أولية من خارج الحدود.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر رابح من الحرب العالمية الثانية كون الحرب خارج حدودها، إضافة إلى العائدات الكبرى من السلاح و السلع، فوجدت نفسها قوة عالمية منافسة مع حلفائها في الحرب العالمية بعدما فرقتها التوجهات الفكرية، فالأولى رأسمالية بينما الثانية شيوعية، و مع سقوط جدار برلين 1989 و تفكك الاتحاد السوفياتي انتقل العالم من الثنائية القطبية إلى أحادية و أصبحت الو.م.أ قوة عالمية، فكل الرؤساء الذين ترأسوا الو.م.أ من

1989 إلى يومنا هذا عمدوا إلى إتباع سياسة خارجية جديدة و الحفاظ على الأحادية القطبية و الهيمنة الأمريكية لتكريس السياسة الكونية للو.م.أ.

-تعتبر منطقة المتوسط منطقة تنافس بين الدول الكبرى و هذا راجع إلى أهميتها على المستوى الاقتصادي، و موقعها الاستراتيجي الهام الذي يتوسط القارات الثلاث و العالم، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها من اجل تضييق الخناق على الدول المنافسة لها كالصين و روسيا، و الاتحاد الأوروبي و السيطرة على مصادر الطاقة (البترول و الغاز) باعتبار المنطقة تزخر بثروات طبيعية هائلة، و التحكم في أسواق الذهب الأسود و جعله وسيلة للضغط على الدول الأخرى بما يخدم مصالحها، و ضمان استمراريتها كقوة عالمية و جيدة، و كان ذلك بطرح عدة مشاريع و مبادرات على المنطقة و إن هذه المشاريع تخضع لتوجهات و مصالح القوة المهيمنة.

الفصل الثالث

تحديات التفوق الاقتصادي الأمريكي في المتوسط

تمهيد:

بعد انتهاء الحرب الباردة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها منفردة بميزان القوى،و ظهور بوادر و رؤية أمريكية جديدة تسعى لتعزيز نفوذها لدى الدول المتوسطية و الشرق الأوسط ، و البحث عن مصالح طاقوية، اقتصادية و إستراتجية في هذه المنطقة التي تعتبر شريان العالم، و للوصول إلى مبتغاها يجب التصدي للمطامع القوى الأخرى الصاعدة خاصة دول الإتحاد الأوروبي فرنسا و بريطانيا التي كانت بالأمس القريب حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت نفسها اليوم منافسة لها. إضافة إلى الصين و روسيا التي تلعب على عدة أوتار للحصول على حصة من المصالح في هذه الرقعة من العالم، لذا كان لزاما على الولايات المتحدة تحصين نفسها في المنطقة و الإتيان بإستراتجية اقتصادية و سياسية متينة للحيلولة دون تغلغل هذه القوى الصاعدة في منطقة المتوسط.

سنتناول في دراساتنا لهذا الفصل الذي يتمثل في تحديات التواجد الاقتصادي الأمريكي في المتوسط، و يتفرغ إلى تحديات المنافسين المباشرين ، و التحديات الإستراتجية ، و مستقبل التواجد الأمريكي في المنطقة (السيناريوهات الممكنة الحدوث).

المبحث الأول: تحديات المنافسين المباشرين.

المطلب الأول: التحدي الصيني.

بني الاقتصاد الصيني أساس على مجموعة من العوامل المهمة و التي يأتي في أولويتها ضمان التزود بالطاقة و المواد الخام التي تحرك عجلة الاقتصادي الصيني ذو الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة، إذ تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعلها تتجه نحو إفريقيا و الشرق الأوسط ، مع العلم أن مجتمعات هذه المنطقة يتصف بصفة المجتمع الاستهلاكي ، بالإضافة إلى أن كسب دول هذه المنطقة خاصة المتوسطية منها يحقق للصين دعما و قوة سياسية في المحافل الدولية[1].

قد اتضح للصين أن سكان دول هذه المنطقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب الفقر و انهيار العملة ، لذلك عمدوا أساسا في رؤيتهم التجارية و التسويقية على جعل السلع الصينية ارخص و في المتناول ، اذ ادى غزو البضائع الصينية للأسواق الشركات الغربية الى الشك في عدم قدرتها على التنافس و اصبح هناك توقع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب.[2]

---

[1]- هادي برهم،**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010** (عمان، زهران للنشر و التوزيع،ط.1،2005)،ص.08.

[2]- باي الحبيب، **"الاستثمارات الصينية في إفريقيا:كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية"**،مركزالجزيرة للدراسات، أفريل 2014، ص.04.

اعتمدت الصين مع الدول النامية في المتوسط بصورة الجزائر و مصر، على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام و المساواة دون التدخل في شؤون الآخرين " العمل على أننا نحاول فصل السياسة عن العمل " كما قال **زهو وينجونغ** نائب وزير الخارجية الصيني، مع تبني منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع الدول المتوسطية و الشرق أوسطية، يتجلى ذلك القروض الميسرة و الاستثمارات دون شروط إضافة للمساعدات و التي تكون غالبا مساعدات عينية ملموسة، فعادة يتم وضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، و تحصل الشركات الصينية على العقود لبنائها، و هنا يتم تحويل الأموال إلى حسابات هذه الشركات، و هكذا **تحصل** في نهاية هذه الدول على طرق و موانئ و مستشفيات و ملاعب و بني تحتية...[1]

ترتقي العلاقات الصينية مع بعض الدول المتوسطية في صورة الجزائر إلى مستوى الشراكة الإستراتجية ، و تقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألف عامل في مختلف المجلات كالطاقة، البناء، التكنولوجيا و الري، موزعين على أكثر من 50 شركة صينية، لإدارة حقيقية استثمارية تناهز المليارين دولار و مبادلات تجارية تقارب 09 مليار دولار، و تعتبر مصر كذلك ثالث اكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا و يبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السوق المصري ب 9,5 مليار دولار ترتكز في قطاعات الصناعة و الإنشاء و الخدمات[2]

[1]- محمد فايز فرحات، "متى تتخلى الصين عن مبدأ عدم التدخل"، في **www.alhayat.com**،(2018/09/15).
[2]- باي الحبيب، مرجع سابق، ص.06.

أ/- التنافس الصيني الأمريكي في المتوسط – نموذج مصر-

بعد سقوط نظام "حسني مبارك"، و تراجع كلمة الأمريكيين على النظام المصري، و رفع الرئيس السابق" **محمد مرسي** "لراية الاستقلالية السياسية لاسيما فيما يخص السياسية الخارجية المصرية، وجدت الصين منفذا لها على مصر لذلك عملت جاهدة للتقرب منها و توطيد العلاقات أكثر من أي وقت مضى. و مما لاشك فيه أن هذه الخطوات الصينية تثير غضب الأمريكيين و ابتسامتهم كونهم مدركين أن أسهمهم السياسية في بلاد الفراعنة قد تراجعت إلى حد كبير، و قد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز **بيو Pew** للأبحاث في شهر نوفمبر عام 2010 ، أن 52% من المصريين يملكون نظرة ايجابية إلى الصين ، في حين أن 17% منهم فقط كونوا أراء ايجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية .

بين عشية وضحاها وجدت أمريكا نفسها تواجه منافسة شرسة من الصين على اكبر مناطق نفوذها في الشرق الأوسط و هي مصر، فكان واضحا أن الرئيس المصري وقتها "محمد مرسي" يسعى على إعادة رسم مسار بلاده في الداخل و الخارج، فاختيار "بكين"[1] لتكون وجهته الأولى خارج المنطقة، و هي دلالات تعني الكثير للصين، فسافر مع مجموعة كبيرة من رجال الأعمال و حصل على دعم مالي و سياسي غير مسبوق من الصين شمل استثمارات واسعة في مجال البنى التحتية التي تحتاجها مصر و بشدة، و رد "بارك أوباما" الرئيس الأمريكي

[1]- تنافس صيني أمريكي على مصر، في**www .De albawaba.com**، (2018/09/16).40=16.

على هذا بتخفيف ديون الدولة المصرية و الحصول على قرض بقيمة 4,8 مليار دولار. و في المقابل وقعت الصين عقود لبناء محطة طاقة، و محطة لتحلية مياه البحر، و قطار سريع بين القاهرة و الإسكندرية، و سبق للصين أن قامت باستثمارات وصلت 500 مليون دولار، خلال فترة الرئيس المخلوع "حسني مبارك".

ب/- مبادرة "الحزام و الطريق":

افتتحت يوم السبت 14 ماي2017 في العاصمة الصينية "بكين" قمة مخصصة للاحتفال بإطلاق مبادرة "الحزام الطريق" أو ما يعرف **بطريق الحرير**، أكثر سياسات الرئيس "شي جينبينغ" الخارجية طموحا. و كانت المبادرة قد اعلن عنها لأول مرة في عام 2013، حيث كانت تحمل اسم "حزام واحد و طريق واحد" ، و تتمثل في إنفاق الصين مليارات الدولارات عن طريق الاستثمارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، و المبادرة بالأساس إستراتجية تنموية طرحها الرئيس الصيني تتمحور حول التواصل و التعاون بين الدول، و خصوصا بين الصين و دول أرواسيا تتضمن فرعين رئيسيين هما: "حزام طريق الحرير الاقتصادي البري" و "طريق الحرير البحري"، و تنفق الصين ماليا حوالي 150 مليار دولار سنويا في الدول ال92 التي وافقت على المشاركة في المبادرة[1].

[1]-"طريق الحرير"... كيف تعيد الصين تشكيل العالم بصمت؟؛في:**midam_aljazeera_net_edn_ampproject.org**؛(2018/09/16) على 17=40.

جغرافيا، يتضمن الفرع البري من المبادرة 6 ممرات إضافة إلى طريق الحرير البحري، و هذه الممرات هي:

- الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية.
- ممر الصين–منغوليا– روسيا الذي يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي.
- ممر الصين –آسيا الوسطى–آسيا الغربية الذي يمتد غربي الصين إلى تركيا[1].
- ممر الصين، شبه الجزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة.
- ممر الصين– باكستان الذي يمتد من جنوبي الصين إلى باكستان.
- ممر بنغلادش –الصين– الهند– ماينمار الذي يمتد من جنوبي الصين إلى الهند.
- طريق الحرير البحري الذي يمتد من الساحل الصيني عبر سنغافورة و الهند باتجاه البحر المتوسط[2].

يذكر أن الكثير من الدول التي انضمت إلى المبادرة سبق لها أن انضمت إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية الذي اقترحت الصين تأسيسه في عام 2013 ،و كانت بكين قالت في عام 2015 إن أكثر من 160 مليار دولار من الاستثمارات هي قيد الدراسة أو التنفيذ بتمويل من البنك.

---

[1]- مشروع "طريق الحرير" الصيني؛ في:www.bbc.com /arabic/amp/business؛ (16/ 09/ 2018) على11 =22.

[2]- نفس المرجع.

تقول صحيفة **نيويورك تايمز** إن الإنتاج الصناعي الصيني الفائض يعد أهم الدوافع التي تفق خلف المبادرة، فعلى سبيل المثال، تنتج الصين نحو 1,1 مليار طن من الفولاذ سنويا و هي كمية تعادل تلك التي تنتجها كل دول العالم، و لكنها لاستهلاك داخليا إلى 800 مليون طن، و يقدر إتحاد غرف التجارة الأوروبية إن المبادرة ستستوعب 30 مليون طن من هذا الإنتاج الفائض.

– المطلب الثاني: التحدي الروسي.

لا زال النفط و الغاز يعدان مصدرا حيويا للطاقة بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة ، وأصبح مفهوم امن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة التي تم التركيز عليها و اكتسب أهمية كبيرة في السياسة الدولية خلال الأعوام الأخيرة. و لا تزال محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي للصراعات بين الدول الكبرى[1].

في عصر العولمة لا زال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي، إذ تعتمد على اقتصاديات الدول الكبرى و النامية على حد سواء فهو يشكل قطاعا مهما بالنسبة للدول الكبرى التي تسرف في استهلاك الوقود، و أن النمو الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول يزيد درجة اعتمادها على النفط و الغاز بوصفهما مصدرا أساسيا للطاقة و قضية أمنها القومي.

فتشكل الموارد الطاقوية التحدي الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فهي في صراع كبير مع روسيا حول نفط المنطقة الذي يتسم بالعديد من المزايا، و ذلك يدفع العديد من القوى العالمية

[1]-نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الأستراتيجي العالمي"، في:.**https://ia600907.us.archive.org/zglitems/rusia001/0007.pdf**

للسيطرة عليه، و هذا راجع إلى انخفاض تكاليف انتاجه في الشرق الأوسط و ذلك نظرا لارتفاع معدلات الإنتاج و قلة عمق الآبار، و ارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول و انخفاض نفقات البحث و الاستثمارات المطلوبة، و نجد أيضا انخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط مقارنة بأسعار المناطق الأخرى في العالم. و لديه ميزة النوعية إن أن الشرق الأوسط ينتج خامات خفيفة و متوسطة و ثقيلة و هذه الأنواع تناسب الاسواق المختلفة[1].

إلى جانب النفط نجد أن منطقة شرق الأوسط تزخر بالغاز الطبيعي، و في السنوات الأخيرة تم اكتشاف مناطق جديدة تحتوي على مخزون هائل من الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط و من أهم هذه المناطق "حوض المشرق" حيث تم اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في هذا الحوض الذي يقع في المياه العميقة شرق البحر المتوسط.

يتكون حوض غاز شرق البحر الأبيض المتوسط من ثلاث مناطق فرعية هي:

1-حوض بحر ايجه قبالة سواحل تركيا و اليونان و قبرص.

2-حوض المشرق قبالة سواحل سوريا و لبنان و فلسطين.

3-حوض دلتا النيل قبالة سواحل مصر.

[1]-منصور ممدوح، محمد مصطفى، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط** (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط.1، 1995)،ص.57.

من خلال الأهمية الطاقوية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط فهي تمثل اكبر نسبة من إعدادات الطاقة للدول الاقتصادية الكبرى كروسيا، لذلك فإن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار النفط يضر بمصالح الدول الكبرى المنافسة لها خاصة روسيا، فإستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على عدم السماح لأية قوة بالظهور و أداء دور معين في منطقة الشرق الأوسط يعارض الهيمنة الأمريكية. و هو ما تسعى إليه بعض القوى الكبرى خاصة روسيا التي تسعى إلى استعادة هيمنتها عبر إتباع إستراتجية اقتصادية جديدة تقوم على البراغماتية التنافسية للهيمنة الأمريكية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط[1].

تعتبر روسيا، بإستراتيجيتها الجديدة تحديا أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد صاحبة الاقتصاد المهيمن بالدرجة التي كانت عليها خلال القرن ال 20 ، حيث صار لها منافسون في إدارة مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط خاصة روسيا و الصين.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي دخلت السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة لم ترقى ملامحها الى مرحلة التنافس خلال عهد **بوريس يالتسن** 1991 –1999 إلا أن التغيير الذي طرأ على السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط جاء بعد وصول **فلاديمير بوتين**، و الذي تولى رئاسة الجمهورية من (1999–2004) ثم (2004–2009) ثم (2014–إلى حد

1-سعد شكري شبلي، **الأستراتجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط** (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، ط.1، 2013)،ص.124.

الآن)، حيث سعى بوتين إلى عملية طرق أبواب الشرق الاوسط مجددا في محاولة منه لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية، و كان ذلك عبر العديد من الزيارات و اللقاءات التي قام بها مع زعماء المنطقة[1].

يمثل العامل الاقتصادي عاملا محددا و رئيسيا للسياسة الروسية تجاه المنطقة، فامتلاكها لمخزون نفطي هائل يشكل اليوم أحد المحددات الأساسية في الإستراتجية الروسية، و يعود ذلك إلى ارتفاع كلفة استخراج النفط الروسي في سيبريا بسبب الصعوبات التقنية و على الرغم من أهمية نفط بحر قزوين، فإن الرغبة الروسية في إضعاف النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج تعزز أهمية نفط الخليج، و تقوم روسيا بعقد شراكات اقتصادية مع الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية منها و العمل على التنسيق فيما يتعلق بالإنتاج و الأسعار أو بناء تحالفات إستراتجية في مجال النفط و الغاز فضلا عن الاستثمار المشترك لمد خطوط أنابيب الغاز، كما يتلاقى الاهتمام الروسي في هذا المجال مع الاهتمام الأمريكي بالنسبة إلى تأمين تدفق النفط و الغاز من مناطق الإنتاج الرئيسية كمنطقة الخليج[2].

---

[1]-المرجع نفسه،ص.96.

[2]-أحمد إبراهيم و آخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2011)،ص.55.

تسعى التوجهات الروسية لعقد شراكة اقتصادية و إستراتجية و دور تنموي حقيقي مع دول منطقة الشرق الأوسط و بالأخص منها العربية لتوفير عائدا اقتصاديا مباشرا لروسيا، مع الأخذ بالاعتبار بأن التطورات الاقتصادية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج العالمي للطاقة، إذ تعد روسيا كثاني أكبر منتج و مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية حيث تبلغ صادراتها 40% من إجمالي الصادرات العالمية للنفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي و التي تقدر ب 27,5 % من الاحتياطي العالمي، و لها الخبرة اللازمة في مجال الكشف و التنقيب عن النفط و استخراجية بفضل ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال و كذلك في مجال الصناعات البترو كيماوية[1].

تنافس روسيا الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الطاقوي من خلال شركاتها التي تعمل في الشرق الأوسط و من أهم المشاريع الروسية في المنطقة:

-إجراء التعاون لإنتاج النفط بين شركة "**لوك أويل**" و مصر يصل إلى 20% من الإنتاج المصري من النفط و قدر إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية في مصر بنحو 12 ألف برميل يوميا.

[1]-سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص.96.

-اقامة مشروعات مشتركة مع شركة "لوك أويل" باستثمارات روسية لإسالة و تصدير الغاز الطبيعي المصري و التوسع في أنشطة البحث عن البترول و إنتاجه بخليج السويس.

-تقوم شركة"**ستروي ترانس غاز**" بإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز بطول 324 كم في سوريا فيما يعرف بخط الغاز العربي في جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، كما يتم إنشاء مصنع لتكرير البترول و أخر لتحويل الغاز في سوريا من طرف هذه الشركة[1].

و غيرها من المشاريع التي تقوم بها الشريكات النفطية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مما يعزز مكانة روسيا في المنطقة و منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على اخذ دور ريادي و اقتصادي في الشرق الأوسط أو شرق البحر المتوسط.

-إضافة إلى التنافس في مجال الطاقوي هناك تنافس في مجال بيع الأسلحة لبلدان الشرق الأوسط خاصة و المتوسط عامة، و يعد هذا المجال من أكثر المجلات فعالية في تحقيق أهداف الدول على العديد من الأصعدة خاصة الاقتصادية و السياسية، فبالإضافة إلى ما تحققه تجارة السلاح من عوائد مالية تساعد اقتصاديات الدول و تؤدي إلى انتعاشها، فإنها أيضا ستحقق لها فرصة كبيرة لضمان ولاء الأنظمة السياسية و توافقها مع الأهداف و المصالح الإستراتجية للدول الكبرى المصدرة للسلاح، و في سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن هذه الدول

[1]- المرجع نفسه ، ص.97.

خاصة روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية تسعيان إلى الهيمنة على الأسواق العالمية لتجارة السلاح خاصة في منطقة الشرق الأوسط و التي تعد من أكثر مناطق العالم استيرادا لمختلف أنواع الأسلحة و هذه لعدة اعتبارات كمواجهة الجماعات الإرهابية، الصراع العربي الإسرائيلي الذي أثر على دول المنطقة مما نتج سباق نحو التسلح، الصراع الخليجي الإيراني الذي يدخل فيه العديد من القضايا كالملف النووي الإيراني و التمدد الشيعي في منطقة الخليج (البحرين و اليمن)، تزايد حجم قدرات إيران الصاروخية و غيرها من الاعتبارات الأخرى التي تدفع بدول المنطقة إلى شراء الأسلحة.

كل ذلك جعل من هذه المنطقة ساحة مهمة الصراع بين كبرى شركات السلاح الأمريكية والروسية في العالم، مما أثر على السياسات الخارجية لهذين البلدين و ذلك بالنظر إلى ما يشكله المركب العسكري الصناعي من ضغوطات في تحديد التوجهات الخارجية لبلدانها.

- المطلب الثالث: التحدي الأوروبي.

شهد العالم تحولات كانت ذات أثر في انطلاقة جديدة لأوروبا باتجاه منطقة حوض البحر الابيض المتوسط، ففي ضوء معطيات و مستجدات ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، و انتهاء الحرب الباردة بين القوتين، و ظهور بوادر رؤية أمريكية جديدة ترى في أوروبا منافسا محتملا لمصالحها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، إضافة لعوامل أوروبية داخلية و اقتصادية و

سياسية مستجدة مثل عودة الديغوليين إلى سدة الحكم في فرنسا و السير خطوات متقدمة على طريق الوحدة النقدية التي تم إنجازها مع مطلع عام 1999، كذلك عوامل خارجية أبرزها واقع التكتلات العالمية الجديدة...الخ، في ضوء هذه المعطيات وجدت أوروبا نفسها في حاجة متنامية لتحرك جديد في منطقة الحوض الأبيض المتوسط تمثل في إعداد مشروعها المتوسطي الهادف لإقامة شراكة أوروبية متوسطية، و ذلك بتعزيز وجودها في المنطقة بغياب روسيا في عملية السلام التي طرحها الأمريكيون لحل مسألة الصراع في المنطقة، و هذا شكل مدخل إلى مرحلة ما بعد السلام مرحلة الاستثمارات الضخمة و التنمية، خاصة أدركوا أنهم أصبحوا منافسين لأمريكا، و أدركت الدول الأوروبية المتوسطية و الفاعلة (فرنسا–إيطاليا–اسبانيا) أنها بإمكانها سد الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفياتي بإيجاد حليف سياسي و اقتصادي على الشطر الجنوبي من حوض المتوسط حيث الأسواق و العملات و ما تحتاجه مع الجانب الذي تود التعاون معه، و رغبتها في الاستقلال عن القرار الأمريكي الذي طرحه مشروعه الاقتصادي في المنطقة بما سمي بالشرق أوسطية لتتكامل هيمنته الاقتصادية مع السياسية[1].

في ظل الرغبة الأوروبية لعب دور رئيسي في المتوسط عادت للحديث عن الاعتبارات التاريخية و الجغرافية و التبادل الحضاري مع الدول المتوسطية و هذا يكون في إطار الشراكة، و الذي

[1]-خير الين العايب، "التسابق الأمريكي الأوروبي في حوض المتوسط: هل هو مقدمة لحرب باردة جديدة"،في:**http //.swww.albayan.aeopinions2001-02-01-1-1177140**،(15/ 09/ 2018).

عبرت عنه في مؤتمر برشلونة الذي شاركت فيه الدول المتوسطية، و الذي وضع الإطار لفكرة الشراكة المتوسطية و الهدف منه منافسة الدول الاقتصادية الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و قد طرحت مشاريع أخرى في إطار الشراكة و هذا من اجل كبح النفوذ الأمريكي في المنطقة. والتي تتمثل في سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

-**مؤتمر برشلونة:** يعتبر هذا المؤتمر الإطار المجسد لفكرة الشراكة الأورو متوسطية، انعقدت الندوة الأورو متوسطية في برشلونة 27-28 نوفمبر1995، و جاء هذا المؤتمر ليرقي بالعلاقات الأوروبية مع المتوسط إلى مستوى الشراكة و التعاون الاستراتيجي. و الذي يضم الدول الأوروبية الخمس عشر و 12 دولة من جنوب و شرق المتوسط والتي تتمثل في مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، المغرب و الجزائر، تركيا، إسرائيل، قبرص و مالطا، و استبعدت ليبيا من هذا الاجتماع بعد قضية **لوكربي**، دعيت لاحقا كعضو مراقب أما موريتانيا شاركت كعضو مراقب، و توجت هذه الندوة في نهاية أشغالها بالمصادقة على بيان ختامي و برنامج عمل. و جاء بالمحاور الأساسية (سياسي أمني، اقتصادي مالي، اجتماعي و ثقافي) و التي تمثل خريطة سير مستقبلية في تطبيق توصيات المؤتمر[1].

[1]-رتيبة برد، مرجع سابق، ص.106.

تناول المحور السياسي الأمني للشراكة ضرورة التزام الدول المشاطئة للمتوسط باحترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية و طبقا للاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، و ضمان الممارسة الشرعية للحقوق و الحريات، و حرية التعبير و تأسيس الجمعيات، و عدم التمييز في التعامل بين الأفراد و الجماعات سواء من حيث الانتماء، اللغة، الجنس و الدين، و أكد على أهمية مساهمة المرأة في التنمية و نجد اهتمام كبير بخصوص الديمقراطية و حقوق الإنسان و دعم المؤسسات الديمقراطية و تقوية حكم القانون و تشجيع جهود المجتمع المدني. و مكافحة الإرهاب، و مبدأ المساواة في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أما في ما يخص المحور الاقتصادي المالي يتمثل في إنشاء منطقة ازدهار مشتركة و ذلك من خلال تحرير اقتصاد السوق الحرة، و هذا يكون بإقامة منطقة تجارية حرة أوروبية متوسطية. و لتحقيق هذا الهدف نجد أن الدول الجنوبية تلقت مساعدات مالية كتمويل المشاريع و قروض الإصلاح الزراعي، و محاولة تقليل فوارق الدخل الفردي بين الضفتين، و إلغاء الحواجز على السلع و الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية على السلع التي تأتي من الضفة الشمالية.

أما المحور الإجتماعي والثقافي تطرق فيه إلى العمل على تنمية و دعم الموارد البشرية، و العمل على تحقيق الحوار بين الثقافات و الحضارات و تشجيع التفاهم و التبادل بين المجتمعات كون منطقة المتوسط مهد الديانات و الحضارات المختلفة، و تناول هذا الشق تطوير الخدمات

الصحية العامة و التعاون الطبي في حالة الكوارث، و العمل على تحسين الأوضاع المعيشية و إيجاد حل لأزمة الشغل و الهجرة الغير الشرعية[1].

-**سياسة الجوار الأوروبية:** تم الإعلان عنها من طرف المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004 و تهدف هذه السياسة إلى إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي و الاقتصادي و تقليل الفوارق في الازدهار، و إنشاء فضاء مزدهر و قيم متبادلة مؤسسة على الاندماج الاقتصادي المتنامي، و تكثيف العلاقات السياسية و الثقافية، و تقوية التعاون العابر للحدود و العمل المشترك لتجنب النزاعات، إضافة إلى ذلك ربط العرض الخاص بالمزايا و العلاقات التفضيلية بالتقدم الذي تحرزه الدول الشريكة في الإصلاح السياسي و الاقتصادي و يتمثل الهدف البعيد المدى من خلال هذه السياسة هو بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي بينه و بين دول الجوار[2].

-**الاتحاد من أجل المتوسط :** تعود هذه الفكرة إلى المستشار الشخصي لرئيس الفرنسي السابق "**نيكولا ساركوزي**" ، "**هنري قينو(Henri GUAINO)** ، و طرحها ساركوزي في خطاباته أثناء الحملة الانتخابية، وطرح المشروع في 07 فيفري 2007 ، و تم تعديلها بصفة تخدم اوروبا

[1]-حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2004)،ص.496.

[2]-Otmane beknniche, **le partenariat Euro-méditerranéen les en jeux** (Alger : office des publications universitaires, 2011),p.172.

الموحدة في 8 مارس2008 و هي "مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط". و يهدف هذا المشروع إلى تطوير اقتصاديات الدول الأعضاء في الإتحاد و خاصة جنوب المتوسط و العمل على تشجيع التبادل العلمي و الثقافي بين دول شمال الحوض و جنوبه مما يفسح المجال أمام إقامة حوار بين الحضارات، و تقديم توصيات حول تنظيم الهجرة و مكافحة الإرهاب و تأمين الطاقة و الموارد المائية و الاهتمام بالبيئة، و تكريس مبادئ الحرية و حقوق الإنسان و إرساء معالم الديمقراطية في المنطقة[1].

كل هذه السياسات هي عبارة عن مبادرات لاحتواء جنوب و شرق المتوسط، و صد النفوذ الامريكي في هذه المنطقة، وردت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المبادرات الأوروبية في المتوسط من خلال طرحها مشاريع تطرقنا إليها سابقا و المتمثلة في ايزنستات و الشرق الأوسط الكبير و الجديد، و مع أن الصراع و التحدي بين الطرفين غير ظاهر للعلن إلا أن الوقائع و المؤشرات و التصريحات تؤكد جميعها أن الخلافات مرشحة للتصعيد في المستقبل، خاصة و أن التسابق على مناطق النفوذ على أشدة بين الكتلتين و يدخل ذلك في إطار توزيع الأدوار في الخريطة الدولية الجديدة[2].

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد و الآفاق** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط.1، 2009)،ص.ص.37-38.
[2]-خير الدين العايب، مرجع سابق.

المبحث الثاني: التحديات الإستراتيجية.

-المطلب الأول: الانعطاف نحو آسيا.

أعلن الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية **بارك اوباما** عام 2013 عن سياسة جديدة تعرف "بالتوجه شرقا نحو آسيا" Pivot To Asia، و ذلك في توجه جديد خاصة بعد تركيز الإدارات السابقة على الدول الأوروبية و الشرق الأوسط من أجل تأمين منابع النفط إلى جانب الالتزام بأمن إسرائيل الذي مازال قائما حتى الآن، فقد أدركت إدارة أوباما أن آسيا ستكون محور تمركز القوة مستقبلا خاصة مع الصعود الصيني، لذا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إتباع سياسة "الإحتواء" اتجاه بكين كما فعلت من قبل مع الإتحاد السوفياتي، و ليس الانخراط معها في أي نزاعات عسكرية سواء بشكل مباشر أو بالوكالة و محاولة كسب تعاونها في ملفات شائكة خاصة الأزمة النووية الكورية الشمالية.و رأت إدارة أوباما أن أهمية آسيا تكمن أيضا في قدراتها الاقتصادية، حيث تساهم القارة حوالي 50% من النمو الاقتصادي الدولي كما تمثل قاعدة استهلاكية ضخمة للسلع الأمريكية[1].

[1]-سمية متولي، التوجهات الخارجية الأمريكية تجاه آسيا، في: **http://assabell.net/news/2017610**،(17 09 2018)، على09=.18

يقصد بالتوجه الأسيوي أو "التوجه شرقا" تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الاقتصادية و الإستراتجية مع دول القارة الأسيوية و أستراليا، و بدأت هذه الإستراتجية بشكل فعلي في عهد أوباما في نوفمبر 2011 حينما انسحبت القوات الأمريكية من العراق، و قال الرئيس أوباما وقتها خلال زيارة له إلى أستراليا إن الولايات المتحدة الأمريكية ستلعب دورا أكبر و ذا أمد طويل في تشكيل هذه المنطقة و مستقبلها و هذا يعني أن سياسة الرئيس أوباما الأسيوية لا تعني التركيز على شؤون آسيا فقط، بل إعادة توزيع أولويات السياسة الأمريكية داخل القارة.

عملت إدارة الرئيس أوباما على التوصل إلى اتفاقية شراكة عبر المحيط الهادي(TPP) وبالفعل شاركت فيها 12 دولة 6 منها آسيوية هي: اليابان، نيوزيلاندا، سنغافورة، فيتنام، ماليزيا و بروناي، و أربعة دول أمريكية هي: كندا، المكسيك، البيرو، الشيلي، بالإضافة إلى استراليا. و"الشراكة عبر المحيط الهادي" هي مشروع اتفاقية تجارية حرة تهدف إلى تقليص حجم التعريفات الجمركية بين الأعضاء، و إلغائها في بعض الحالات، إضافة إلى فتح مجالات أخرى في تجارة البضائع و الخدمات، كذلك تهدف الاتفاقية لدعم تدفقات الاستثمار بين دول الأعضاء. و أرادت إدارة الرئيس السابق أوباما اختراق السوق الأسيوي و حجز نصيب أكبر

فيه و احتواء و حصار القوة الاقتصادية الصينية في المنطقة، و طرح نفسها كبديل و شريك قوي لهذه الدول بدل من بكين[1].

– من بين الأهداف الاقتصادية للتوجه الأمريكي نحو آسيا:

بصرف النظر عن إمكانيات آسيا النفطية المتنوعة ، المعدنية ، الصناعية و الزراعية التي تجعلها إحدى أهم مناطق العالم كونها سوق واعدة للاستثمار، فان أهميتها الاستثمارية تكمن في أنها إحدى مناطق في الاحتياطات الهائلة للنفط و الغاز، مما جعلها منطقة جاذبة للاعبين الإقليميين و الدوليين للسيطرة و استغلال منابع الذهب و الألماس في هذه المنطقة حيث تدور اللعبة الكبرى الجديدة كلها بين هؤلاء اللاعبين على طريق الحرير الجديد **THE NEW SILK ROAD**. حيث النفط و الغاز وطريق نقلها إلى الأسواق العالمية، وتدور الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على النفط و الغاز في آسيا الوسطى حول المحاور التالية:

– التحكم في تراجع الاقتصاد الأمريكي فالإحصائيات والأرقام التي تنشرها المؤسسات الدولية و المنظمات الاقتصادية تشير إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي على مستوى مؤشرات المنافسة الاقتصادية لصالح الأقطاب الاقتصادية البارزة مثل الصين و الاتحاد الأوروبي و اليابان، و

[1]-سمية متولي السيد، عرض كتاب تقييم التوجيهات الخارجية الأمريكية تجاه آسيا،في:**http://passabell.net/news/2017610** ،(18 /09/ 2018)على،09 =00 .

هو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع إستراتيجية لإبقائها كقوة عظمى تتلخص في ثلاث نقاط:

1- إحداث صدمة عالمية للنظام الدولي لإيقاف حركة المنافسة العالمية[1].

2- تحويل اللعبة الدولية من الميدان الإقتصادي إلى الميدان العسكري والأمني ، بمعنى تغيير اللعبة العالمية من نقطة الضعف الأمريكية (الميدان الإقتصادي) ،إلى نقطة القوة الأميركية (الميدان العسكري).

3- إختيار الشرق الأوسط الكبير لكونه أكبر مصدر للطاقة في العالم لإستغلاله و السيطرة عليه، و على حساب منافسيها الرئيسيين و هم الإتحاد الأوروبي و الصين و اليابان[2].

-**ترامب و سياسة التوجه نحو آسيا** :و جاءت إدارة الرئيس دونالد ترامب لتنسف السياسة التي حاول سلفه الرئيس باراك أوباما بنائها على مدار سنوات ليوقع في 23 جانفي 2017 بعد أيام من تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية أمرا تنفيذيا تنسحب بموجبه واشنطن رسميا من إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، ووصف الرئيس ترامب قرار الإنسحاب بأنه "شيء عظيم للعامل الأمريكي"، سبق و إن إنتقد ترامب هذه الإتفاقية أثناء حملته الانتخابية

[1]-لزهر وناسي، **الإستراتجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سيبتمبر2001**،أطروحة غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008/ 2009)،ص.138.

[2] نفس المرجع، ص139.

و وصفها بأنها "إتفاقية رهيبة تنتهك مصالح العمال الأمريكيين"، و وعد بوضع سياسة حمائية للدفاع عن الوظائف الأمريكية[1].

– جاءت خطوة ترامب في هذا الشأن لتخالف توجهات الإدارة الأميركية السابقة و غيرها بتحقيق إختراق إقتصادي في آسيا يكون بداية لحصار و إحتواء النفوذ الصيني للقارة الأسيوية، حيث نجحت إدارة أوباما في إستبعاد بكين من الإتفاقية لكن رغبة ترامب في تحقيق مكاسب لرجال الأعمال الأمريكيين و محاولة كسب ود العامل الأمريكي دفعه لإتخاذ هذه الخطوة، و لم ينسحب ترامب من هذه الإتفاقية فحسب، بل هدد بالإنسحاب من مفاوضات إتفاق" التبادل الحر مع أمريكا الشمالية" **(نافتا)** و الذي يضم كندا و المكسيك إلى جانب واشطن، و مازالت المفاوضات جارية حتى الآن لإعادة صياغة شروط الإتفاقية لما و يتناسب مع توجهات الرئيس ترامب[2].

المطلب الثاني :الطفرة النفطية.

الطفرة هي كلمة مرادفة لقفزة أو وثبة، و تعني إنتقال سريع من حالة إلى أخرى، تطور، إرتفاع مفاجئ، و الطفرة النفطية هو تطور و إرتفاع مفاجئ في أسعار النفط تخللتها

[1] محمد عمر، توجه "ترامب" نحو آسيا..... مآلات النجاح و الفشل، في: **http://selbadil-pss.org120171115**،(2018/09/18).
[2] المرجع نفسه.

تطورات جيوسياسية كانت لها بعض الإنعكاسات الإيجابية، و كثير من الإنعكاسات السلبية على المتوسط و الوطن العربي أجمع [1].

أ- الطفرة النفطية الأولى :في بداية السبعينات كانت قضية الصراع العربي –الإسرائيلي في حالة اللاسلم و اللاحرب، و كانت الدول المنتجة للنفط في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط تسعى إلى تحقيق مزيد من المشاركة في إدارة ثرواتها النفطية في مقابل شركات النفط، كما أن سوق النفط كان يعاني نقصا في الكميات المعروضة، و قد تفاعلت هذه المتغيرات، فكانت نتيجة هذا التفاعل حرب بين العرب و إسرائيل تخللها إستخدام النفط كسلاح، و كانت نتائجها العسكرية متواضعة بسبب إخفاق السياسيين العرب في الإبقاء على وحدة صفهم في ما يتعلق بسير المعارك و بفترة إستخدام سلاح النفط[2].

إضافة الى رضوخ السياسيين العرب للولايات المتحدة الأمريكية التي كان" هنري كيسنجر "و زير خارجيتها، و قد حرص" كيسينجر "على تفتيت الصف العربي و إجهاض و إنتصاراتهم العسكرية و الإقتصادية، و لم يكن محايدا، بل إنه كان يسعى، كما قال أحد المؤرخين الغربيين إلى" تجزئة العرب و تجنب القضايا الأساسية في الصراع العربي –الإسرائيلي، و

[1] تعريف و معنى الطفرة النفطية في معجم المعاني الجامع، في : الطفرة-النفطية -**http://www.almaany.com/ardietar-ar**، (2018/09/03).

[2] يوسف خليفة اليوسف، **"محاضرات الإقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته"**، (جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة الجامعية 2014/2015).

إحباط جهود التسوية الشاملة"، أما على الصعيد الإقتصادي، فقد أدت الزيادة في أسعار النفط إلى تدوير جزء لابأس به من الربح النفطي إلى خزائن الدول المنتجة، فقد إرتفعت مداخيل هذه الدول من حوالي23 مليار دولار عام1972 ، إلى حوالي 140 مليار دولار عام1977 ، و إضافة إلى المكاسب السابقة، كانت هذه المرحلة بمثابة طي لصفحة الإمتيازات النفطية،" التي كان فيها كثير من الإستغلال و الإحتكار من قبل شركات النفط و المساس بسيادة الدول المنتجة كشركة" **ستاندر اويل** "التي أسسها" **جون روكفلر** "و التي قسمت إلى 30 شركة فرعية[1].

ب-الطفرة النفطية الثانية :

بعد الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينات، كانت هناك طفرة نفطية ثانية في بداية الثمانينات، وجدير بالذكر أن هناك تشابها بين الطفرتين من حيث أثرهما في الأسعار، إلى أن الطفرة الثانية إختلفت عن الطفرة الأولى في أمرين :الأول هو أن أغلب الإرتفاع في أسعار النفط في الطفرة الثانية كان نتيجة عوامل نفسية أكثر من كونها نقصا في المعروض من النفط، أما الثاني، فهو أن الطفرة الثانية حصلت بعد أن تمكنت الدول

[1] -المرجع نفسه.

المنتجة من تنحية شركات النفط عن قيادة قطار الصناعة النفطية، خاصة فيما يتعلق سياسات الإنتاج و التسعير، و ملكية أصول الشركات المنتجة.

من جانب آخر، بدأت السياسات النفطية التي أخذت بها الدول الصناعية بعد الطفرة النفطية الأولى تؤتي أكلها، فقد أحدثت تحولات هيكلية مهمة في إقتصادات الدول الغربية تمثلت بتعميق الجهود المبذولة لتطوير البدائل، و ترشيد استهلاك الطاقة، و زيادة إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، أي تقليل الإعتماد على نفط الأوبك التي تراجع إنتاجها خلال الفترة (1979-1985) بما لا يقل عن 15 مليون برميل في اليوم، أو 50بالمئة خلال الفترة المذكورة[1].

نتيجة لذلك، وجدت المنظمة نفسها لأول مرة منذ تأسيسها مجبرة على القبول بتراجع نصيبها من الإنتاج و الأخذ بنظام الحصص، و لم ينجح نظام الحصص في ايقاف تراجع أسعار النفط، و لم تستطع المنظمة أن تضبط إنتاج الأعضاء الذي كان فيه كثير من التجاوز للحصص، و كان ذلك التجاوز يتم بطرق مباشرة، أو حتى بطرق غير مباشرة من خلال مقايضة النفط بما تحتاجه الدول النفطية من السلع، كالسلاح و السلع الصناعية، و لولا الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج في منتصف

[1] أحمد منصور، الطفرة النفطية الثانية و صناعة مستقبل الخليج، في : (23/09/2018), **http://www.aljazera.net programswithoutbounds 2006424.**

الثمانينات من أجل رفع سعر النفط لحماية الصناعة النفطية في أمريكا من الخسائر، لاستمرت الأسعار في الانخفاض إلى ما دون ال 10 دولارات للبرميل[1].

حروب النفط :

ما إذا إنتهت الحرب الباردة مع بداية التسعينات، و شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أصبحت تنفرد بالسيطرة على شؤون العالم، حتى حاولت إستثمار هذه الهيمنة من أجل تحقيق المزيد من المصالح النفطية في كل من روسيا و القوقاز بتملك أصول نفطية، مستفيدة من تفوقها التقني و إمكاناتها المادية، و قد كان نجاحها أكبر في دول القوقاز منه في روسيا التي ضلت الدولة فيها تسيطر على القطاع النفطي، مع الإستفادة من علاقتها مع شركات النفط الغربية، أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد خاضت الدول الغربية حربين كلاهما من أجل النفط : الأولى بتحرير **الكويت** عام1990 ، و الثانية إحتلال **العراق** عام 2003،" **فبوب و دورد** "الصحفي المخضرم في جريدة **و اشنطن بوست** يصف حرب الكويت في كتابه المعنون" :**القادة**"، بقوله" :إن الرئيس **بوش** الأب و مستشاريه قد إتخذوا قرار الحرب عملا بعقيدة **كارتر** من أجل حماية السعودية، و إبقاء تدفق النفط من منطقة الخليج العربي –أما إحتلال العراق لإعتبارات تتعلق بالنفط، فقد أكده محافظ المصرف

[1] المرجع نفسه.

المركزي الأمريكي"**غرين سبان** "بقوله في كتابه" :**عصر الإضطراب** :"إنني حزين انه غير مقبول سياسيا الإعتراف بما يعرفه الجميع من أن حرب العراق كانت إلى حد بعيد من أجل النفط" [1].

ج-الطفرة النفطية الثالثة :

بدأت الطفرة النفطية الثالثة كما بدأت الطفرة النفطية السابقة، عندما تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى البلدان المصدرة للنفط نتيجة لضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض أسعار النفط الجارية عن أسعار المصادر البديلة التي كان من الضروري تطويرها في وقت مبكر لمس إحتياجات الطلب العالمي على النفط[2] .

الطفرة الثالثة جلبت معها القليل من الإيجابيات و تركت الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة، فالكل انصرف عن التفكير في الشأن العام إلى المضاربات و تكوين الثروات الشخصية التي تبددت بفعل الأزمة المالية العالمية[3].

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط.1، 2009)، ص،ص.105-107.

[2] محمد طارق، **"الطفرة النفطية الثالثة"**، في : **www.aljazeera.net**، (2018/09/16).

[3] علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة و إنعكاسات الأزمة المالية العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)،ص.315.

فيعتبر الدكتور" **علي خليفة الكوري**"، أن الطفرة إنعكست على قيمة صادرات النفط و الغاز المسال و أدت إلى زيادة صادرات البلدان الستة في مجلس التعاون إلى حوالي ثلاثة أضعاف و نصف في الفترة الواقعة بين عامي 2002 و2007 ، و يشير إلى أن عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للبلدان الستة إرتفعت من91 مليار دولار عام 2002إلى 355 مليار دولار عام2007 ، و بذلك حققت هذه البلدان فوائض كبيرة في الميزانيات العامة تصاعدت من 10.6 مليار دولار عام 2002 إلى 158.4 مليار دولار عام 2007 و 1.8 ترليون دولار سنة2014 .

يقول" علي خليفة الكواري "أن الطفرة جلبت معها القليل من الإيجابيات و تركت الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة، فالكل إنصرف عن التفكير في الشأن العام إلى المضاربات و تكوين الثروات الشخصية التي تبددت بفعل الآزمة المالية العالمية، أما على المستوى الرسمي فقد كان هناك توجه إلى تدوير عائدات النفط الهائلة بسرعة و كأنها عبئ، و ليست ثمنا لإستنضاب الثروة النفطية التي يجب إستثمارها بدلا من إستهلاكها و المغامرة بمصير الفائض منها[1].

[1] المرجع نفسه ، ص316.

المبحث الثالث :مستقبل التواجد الأمريكي في المتوسط.

المطلب الأول :سيناريو الإنسحاب.

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمر بأفضل حالاتها، لا من حيث السياسة و لا الإقتصاد، ففي السياسة و مع وصول المرشح عن الحزب الجمهوري،" **دونالد ترامب** "إلى البيت الأبيض فإنه ينوي تطبيق السياسات التي أفصح عنها في حملته الانتخابية و المتميزة بالإنغلاق و الإنعزال، و تشجيع السياسات الحمائية، و تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها القيادي في العالم كيف لا، وهو الذي يحمل شعار"أمريكا أولا"، و من جهة أخرى فإنه نذير لبروز تيار اليمين الذي ينادي بإخراج المهاجرين و رفض سياسات السوق الحر و نبذ العديد من الإتفاقيات العالمية، فأول مرسوم تنفيذي وقعه الرئيس ترامب في جانفي 2017هو الإنسحاب من الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي، التي عمل عليها الرئيس السابق أوباما لسنوات عدة[1].

مع وصول الرئيس"دونالد ترامب "إلى الحكم، يرى المختصون والدارسون لشأن الأمريكي أن الإنسحاب الأمريكي من المتوسط سيناريو يمكن أن يتحقق في السنوات القليلة المقبلة، فبالإضافة إلى النزعة السياسية للرئيس ترامب التي تطرقنا إليها سابقا، فإن إقتصاد الولايات

[1] الإقتصاد الأمريكي يعاني من مشكلة كبيرة، في: **Http://www.noonpost-org/orgcontent/13584**، (18/09/2018).

المتحدة الأمريكية شهد تراجعا داخليا وخارجيا وضعفا مقارنة بالقوى الكبرى الصاعدة من الشرق خاصة الصين .فأثناء الحرب العالمية الثانية (1938-1945) سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي على مر التاريخ بحوالي 250 ٪، و في الربع الأول من سنة 2018 إنخفظ معدل النمو الاقتصادي من 1.3 إلى0.6 ٪ أي بمعدل 60 %[1].

في بداية سنة 2018 بدأ الرئيس ترامب يوجه إتهامات الصين بسبب تراجع الإقتصاد الأمريكي مقارنة بالسنوات الماضية، إضافة إلى إستثمار الصين مبالغة ضخمة في الزراعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية، و من المعروف أن الشركات الصينية تعطي الأولوية لليد العاملة الصينية حتى في وسط الو م أ، و من الصعب منافشة هذه المؤسسات لأسعار سلعها الجد منخفضة، و بالتالي إفلاس و إنهيار عدة مؤسسات أمريكية في الوسط الغربي، ما كلف آلاف الأمريكيين وظائفهم ورفع نسبة البطالة في الطبقة الوسطى، و قد صرح الرئيس ترامب قائلا ":لا يمكنني الإستمرار في السماح للصين بإغتصاب دولتنا، فهذا ما يفعلونه ...و السماح لهم بالتلاعب بالعملة"...، فرد عليه **جاك ما** الملياردير الصيني مؤسس و رئيس مجموعة علي بابا العملاقة لتجارة الإلكترونيات التي تعد أكبر شركة تجارية في العالم في مقابلة تلفزيونية بعد

[1] سيف العسلي، هل الإقتصادي الأمريكي قريب من الإنهيار؟ في: **http://elmenda.net/spip.php/article/2756.**،(2018/09/18).

أن قابل الرئيس ترامب في البيت الأبيض قائلا ":يمكن للرئيس أن يقول ما يريد فهو حر، و أنا أحترم و أتفهم ذلك، و لكن لدي رؤاي الخاصة فلم نتجادل حول العلاقات الصينية الأمريكية أو التلاعب بالعملة، في الحقيقة لقد إتفقنا على تطوير الأعمال الصغيرة في الوسط الغربي لأمريكا للتصدير إلى الصين، و لكننا لم نتناقش حول فقدان الأمريكيين الوظائف لصالح الصينيين"[1].

فصرح" **جاك ما** "أن ما تعاني منه أمريكا اليوم ليس بسبب الصين، و إنما الخلل موجود في إستراتيجياتها و سوء إستخدام و توزيع الأموال، إذ أضاف في هذه المقابلة قائلا... ":في الثلاثين سنة الأخيرة دخلت أمريكا في 13 حربا و أنفقت 14.2 ترليون دولار على هذه الحروب، ماذا لو أنفقوا جزءا من هذا المال لبناء و تطوير البنية التحتية و مساعدة الأعمال الوظيفية و الحرفية، بغض النظر عن وجود إستراتيجية، يجب إنفاق المال على الشعب، و المال الآخر الذي يثير فضولي، عندما كنت صغيرا كنت أسمع بأن أمريكا تمتلك شركات فورد وبوينج، تلك الشركات العملاقة، و في آخر عشرين سنة صرت أسمع **سيليكون فالي وول ستريت**، ماذا حدث في2008 ؟ الأزمة المالية مسحت 19.2 ترليون دولار من أمريكا فقط، دمرت كل الوظائف المكتبية، و دمرت 34 مليون وظيفة في العالم، فماذا لو يتم إنفاق المال الذي تم توجيهه نحو الشرق الأوسط وول ستريت إلى داخل الولايات المتحدة لتطوير

[1] جاك ما يرد على ترامب، في: .**http://www.youtube.com/watch?VXQGbNUQi57FW**، (2018/09/18).

الصناعة هناك، لكان هذا سيغير الكثير، فالأمر ليس سرقة الدول الأخرى للوظائف منكم، بل المشكلة في استراتيجيتكم بعدم توزيع المال بشكل سليم[1].

في السداسي الثاني من عام 2018 قرر الرئيس دونالد ترامب رفع قيمة التعريفات الجمركية لبعض السلع كفول الصوجا و الأجهزة الإلكترونية بنسبة25 ٪ و التي تمثل 50 مليار دولار، بعدما أن رفعت الصين قيمة التعريفات الجمركية لكل من الفولاذ بنسبة25 ٪ و الألمنيون ب10 ٪، و الرئيس دونالد ترامب يعرف أنه يخاطر كون الولايات المتحدة هي الحلقة الأضعف في هذه المعادلة، بسبب العجز في الميزانية، فهي تستورد من الصين 550مليار دولار و تصدر إليها 130 مليار دولار من السلع، إضافة إلى إثقال كاهلها بالديون الصينية التي يمكن أن تستعملها في أي لحظة لضرب و شل الإقتصاد الأمريكي[2] .

إن سيناريو إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من .المتوسط معطى ممكن أن يتحقق في الفترة الزمنية القادمة، و لو إقتصاديا فقط لمواجهة العملاق الصيني القادم من الشرق و المتعطش لإعادة أمجاد الإمبراطورية الصينية و الزعامة الدولية التي تؤمن أنها سرقت منها من طرف القوى الكبرى، مع الحفاظ على القواعد العسكرية و الأسطول السادس لتأمين المنطقة، فالأرقام التي قدمها المرصد المتوسطي للإستثمار تشير إلى بداية تراجع الإقتصاد

[1] المرجع نفسه.
[2] إبن أحمد، تراجع الإستثمار الأجنبي ب 50 بالمئة بدول جنوب المتوسط، في : .**http://djazairess-com/alahrar/11829**، (2018/09/18).

الأمريكي في المتوسط خاصة دول الجنوب، فقد تراجع إلى النصف في عام 2009 إذ لم تستثمر في كل هذه الدول مجتمعة سوى 19 مليار دولار، مقابل 41 مليار دولار في السنوات السابقة، و قد تراجعت مجموع مشاريعها في كل من تركيا و مصر من 456 مشروع إلى 226 مشروع عام2012[1].

المطلب الثاني :سيناريو التدعيم أو التطور.

صرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد وصوله بفترة إلى البيت الأبيض ":لقد بدأنا التخطيط لحوار إستراتيجي مع عدة دول متوسطية بهدف تعزيز التعاون في العديد من القضايا، من بينها الإقتصاد و الحفاظ على الأمن في المتوسط "...و هذه الخرجة الغير المنتظرة أن يركز على المشاكل الداخلية للولايات المتحدة و المعروفة في حملته الانتخابية بالنزعة الإنعزالية و كان من المنتظر أن تتراجع أمريكا من المتوسط و آسيا الوسطى تدريجيا، لكنه خالف كل التوقعات، وواصل في سياسة سلفه الرئيس أوباما و الإنعطاف نحو الشرق، ففي خرجته الأولى قام بزيارات رسمية إلى 05 دول متتالية كاليابان و كوريا الجنوبية لتعزيز التعاون الاقتصادي و الأمني و مواجهة تهديد كوريا الشمالية، إضافة إلى

[1] المرجع نفسه.

زيارته إلى السعودية و إمضاء صفقة تعاون بقيمة 400 مليار دولار في مجال الطاقة و التسلح[1].

إن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم و تطوير منطقة المتوسط تبدو جليا في جملة من الصفات و المشاريع في دول هذه المنطقة، و رغم إنخفاض نسبة هذه المشاريع مقارنة بالسنوات الماضية إلى أن هناك أكثر من 200 مشروع موزع على عدة دول كتركيا، إيطاليا، مصر و الجزائر، ففي هذه الأخيرة إستثمرت فيها 22 شركة أمريكية متخصصة في الصناعات الفلاحية التحويلية و العتاد الفلاحي، و من المشاريع التي عرفت تقدما هي في المجال الفلاحي و الزراعي و ذلك بزرع 200 ألف هكتار من البطاطا، و القمح و الحمضيات، التي ستصدر جزءا كبيرا منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و هذا للإمتياز الجزائر بالجودة في المنتوج خاصة القمح و الحمضيات، التي تصنف في المراتب الأولى عالميا، إضافة إلى الشراكة في الميدان التكنولوجي و الصحة و تبادل الخدمات[2].

قد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المجال الاقتصادي عبر ما يسمى ب" حاضنات المشاريع"وهي الأماكن التي تقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت

[1] يمني سليمان، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب** (القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية،ط1، 2017)، ص ص2-4.

[2] إستثمار أمريكي في الجزائر، في : .**https://www.elkhabar.com**، (2018/09/23).

وشركات تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص أمريكيين، وتتوزع أكثر من 100 حاضنة من أصل 500 موجودة في الحوض المتوسطي والهدف منها :

-التعامل المباشر مع سوق العمل.

-تطبيق فعلي من خلال ممارسة العمل بجدية و حماس.

-معرفة كيفية تأسيس إدارة المشاريع الصغيرة.

-إكتساب القدرات و المهارات و السلوكات التي يتطلبها سوق العمل.

-التعريف بتطورات المستجدة، ورفع أساليب كفاءة العمل.

-كسر حاجز الرهبة وبث روح المغامرة بإقتحام سوق العمل [1].

فسيناريو التدعيم أو التطور سيمثل تحديات لسياسة الخارجية الأميركية بصفة عامة و لإرادة ترامب بصفة خاصة، من أجل كبح مساعي القوى الكبرى في المتوسط كالصين و روسيا الاتحاد الأوروبي من التغلغل في هذه المنطقة، و بهذا ستصبح الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الوحيدة في المتوسط و الشرق الأوسط، و الانفراد في ميزان القوى.

[1] الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، التجربة الأمريكية لإقامة المشاريع الصغيرة، في: Https://www.abahe.co.uksmall-project-management-enc657750-american-experience-For-estalishing-small-projects.htm/ (2018/09/18).

المطلب الثالث : سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن.

إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على وضعها الراهن في المتوسط والشرق الأوسط، وفي حال ما إذا بقيت معتمدة على بترول وغاز هذه المنطقة فعليها السعي وراء تثبيت الأمن والاستقرار، و لذلك عدم المغامرة بالدخول في مواجهة مباشرة أو غير المباشرة مع أحد القوى الإقليمية في المنطقة كإيران مثلا :من أجل الحفاظ على وارداتها، من بترول و غاز الخليج الذي يسلك مضيق هرمز يوميا من جهة، أو استغلال النفط و الغاز الإيراني، فضلا على أن هذا الموقف تجاه إيران يكسبها دورا استراتيجيا في المنطقة حيث يجعل السعودية ليست الفاعل الطاقوي الوحيد في المنطقة[1].

يبقى هذا السيناريو هو الأحسن لجميع الأطراف في الضفة الشرقية المتوسط، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل سيناريوهات الفوضى الخلاقة للاستفادة من نفط الدول العربية دون مقابل يذكر كما حدث في العراق و ليبيا رغم بعض التنافس الذي واجهته في ليبيا من طرف روسيا و فرنسا، و قد سعت دائما إلى إغراق الدول العربية في ويلات الربيع العربي للإسقاط رؤساء ديكتاتوريين يصعب التحكم فيهم، و استبدالهم بآخرين يكونون

[1] -شاهر إسماعيل الشاهر، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأميركية دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما و ترامب** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط1، 2017)، ص.472.

عملاء لها، كما يحدث الآن في ليبيا فمنذ سقوط نظام القذافي و تعاقب الحكومات يتجه الأن اللواء"خليفة حفتر "للاستلاء على طرابلس و ذلك بمباركة مصرية و أمريكية، و من المعروف أن هذا الأخير عاش أكثر من عشر سنوات في الولايات المتحدة تحت حماية CiA.

إن ضمان الولايات المتحدة إستمرار الوضع الراهن في المتوسط و الشرق الأوسط مرهون أيضا بضمان أمن شقيقتها الصغرى إسرائيل، فضمان أمن إسرائيل ضل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة بالنظر لأهمية الإستراتيجية لهذه الأخيرة، بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة إنطلاق مثالية للغارات العسكرية في كافة الإتجاهات.

فضلا عن قدراتها العسكرية و تفوقها في مجال البحث و التطويرات و الإستخبارات على نحو يجعل بالإمكان الإعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة[1].

ما يدل على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمن وبقاء دولة إسرائيل كقوة إقليمية، هي المبادرة الأخيرة التي أعلن عنها الرئيس ترامب و هي **صفقة القرن**، و التي تصبو إلى فصل الدولتين فلسطين و إسرائيل، و إيجاد أخيرا حلا لهذه القضية المستعصية و التي فشل في حلها كل رؤساء أمريكا من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، و التي

[1]منير موسى أبو رحمة، **سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، رسالة غير منشورة (جامعة وهران :كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2013 ،2012)، ص.82.

يتنازل بموجبها الفلسطينيين عن جزء من أراضيهم لصالح إسرائيل مقابل مبالغ هائلة تستثمر للإعادة بناء سيناء المصرية لتكون مستوطنة فلسطينية، ثم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس و إعلانها عاصمة إسرائيل، و التي يرى الدارسون و الباحثون السياسيون أن الفلسطينيين خاصة و العرب عامة لن يقبلوا بمثل هذه المبادرة لفظ الدولتين[1].

-استنتاجات الفصل :

-إستطاعت الصين التغلغل في إفريقيا عامة و المتوسط خاصة، لذا كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية إستثمار مبالغ ضخمة في المجال الإقتصادي لدى دول هذه المنطقة لإسترجاع مكانتها و نفوذها، أما روسيا فكان هدفها الأسمى هو الحصول على منابع النفط من الدول الربيع العربي في صورة ليبيا، و الحصول على معبر إستراتيجي في سوريا من أجل نفط دول الخليج، و فيما يخص الإتحاد الأوروبي فكان يحاول إستعادة مكانته في المتوسط عامة و غرب المتوسط خاصة بإعتبارها منطقة نفوذ له أيام الإستعمار التقليدي.

[1] مطهر السفاري ، فلسطين ...صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الإستراتيجي الدراسات، في : www.Fikercenter.com، (2018/09/10).

-شكلت إستراتيجية الإنعطاف نحو آسيا قفزة في سياسة الرئيس أوباما العالمية في البحث عن مناطق نفوذ جديدة قرب القوى المنافسة لها كالصين، بعدما أن كان الإهتمام الأمريكي منحصر في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و بعد غياب طويل توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وسط آسيا و المحيط الهادي للبحث عن موارد طاقوية و أسواق إقتصادية تجارية جديدة، و منافذ إستراتيجية كبحر الصين، و مضيق باب المندب في القرن الإفريقي و ذلك في مواجهة مباشرة مع الصين.

-شكلت الطفرات الثلاث منعرجا حاسما في الحياة الإقتصادية و التنموية في المتوسط و الشرق الأوسط، فبعد عشية وضحاها وجدت هذه الدول نفسها في بحبوحة مالية بعد الإرتفاع المفاجئ لأسعار النفط أصبحت تملك فائض يقدر بمليارات الدولارات هذا ماساهم في إنعاش إقتصاد دول المنطقة، و التحدي يمكن في كيفية إستعاب هذه المداخل الضخمة و إستثمارها و الحيلولة دون حدوث أي تضخم قد يؤدي إلى أزمة عالمية أخرى، و قد إستغلت الو.م.أ هذه البحبوحة المالية لإرسال شركات متخصصة في إنشاء البنى التحتية و إعادة هيكلة هذه البلدان.

-يحوم الغموض حول مستقبل التواجد الأمريكي في المتوسط بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، و هو المعروف بنزعته التحفيظية الإنعزالية"AmericaFirst" ،

فهو يقول ان ليس على الولايات المتحدة الأمريكية تحمل مشاكل و صراعات الدول الأخرى خاصة في المتوسط و الشرق الأوسط و التدخل بإسم حقوق الإنسان في شؤون الدول الأخرى، و أن في فترة حكمه ستتواجد في مناطق ذات المصالح المباشرة، أما السيناريو الثاني فيرى الباحثون أن على الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الإستثمارات و تدعيم مكانتها في المتوسط، فقد بدأت تفقدها تدريجيا لصالح العملاق الصيني، أما السيناريو الثالث فوجب على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على وضعها الراهن في المتوسط بالسيطرة على منابع النفط و المضائق الإستراتيجية دون تدخل أي قوى أخرى.

خاتمة

خاتمة :

لقد شكلت منطقة المتوسط عبر التاريخ محطة اهتمام للقوى الكبرى، لما تتمتع به من مقومات إقتصادية و جيوسياسية، إضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر أهم المواقع الإستراتيجية في العالم، و هذه الأهمية التي يتمتع بها المتوسط شكلت نقطة إرتكاز أساسية في سياسات القوى الإقتصادية الكبرى في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية، وقد عرف مفهوم الاقتصاد تطورا كبيرا مع المدارس المعاصرة إثر فشل المدارس التقليدية بعد أزمة 1929 وظهور المدرسة الكنزية التي أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي للدول.

و لطالما كانت منطقة المتوسط منطقة صراع و نزاع على مر العصور لامتلاكها ثروات طبيعية متعددة كالمواد الطاقوية في صورة البترول و الغاز و اليورانيوم، و كذلك المعادن خاصة النفسية منها كالذهب و الفضة، إضافة لامتلاكها معابر و مضائق تسهل عملية نقل هذه الثروات إلى جميع أنحاء العالم كقناة السويس و مضيق جبل طارق، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تكثف من سياساتها في المنطقة لتوسيع نفوذها و تحقيق السيطرة الكلية، حتى و إن كان رسم سياسة خارجية شاملة في المتوسط أمرا في غاية التعقيد فإن الولايات المتحدة الأمريكية سخرت مختلف أجهزتها المختصة في هذا الشأن كالكونغرس، أجهزة المخابرات، و الشركات الكبرى مثل

المركب الصناعي الأمريكي الحربي. و تتمثل هذه السياسات في جملة من المشاريع مست منطقة المتوسط و الشرق الأوسط على حد سوى، كمبادرة أيزنستات و مشروع الشرق الأوسط الكبير و الجديد و اللذان يحملان أهداف معلنة كنشر الحرية و حقوق الإنسان و إرساء الحكم الراشد و تحرير التجارة، أما الأهداف المخفية فهي تتمثل في مواصلة الولايات المتحدة التغلغل و السيطرة على المنطقة و ضمان أمن الشقيقة الصغرى" إسرائيل"، إضافة إلى ضمان إستمرار تدفق البترول و الغاز إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما مشروع" ايزنستات "جاء لتطويق منطقة شمال إفريقيا كالجزائر، تونس و المغرب، التي تمثل قاعدة استهلاكية ضخمة و سوقا واسعا للمنتجات الأمريكية على حساب السلع الصينية و الأوروبية، و ذلك بإنشاء منطقة تجارة حرة في هذه المنطقة من المتوسط.

مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام2017 ، أعلن عن مشروع جديد يمس المتوسط و الشرق الأوسط و هو مشروع" صفقة القرن "و الذي ستعرف بموجبه المنطقة حركة رؤوس أموال كبيرة تقارب الواحد ترليون دولار، إضافة إلى تزويد كل من السعودية و مصر بشحنات ضخمة من الأسلحة الأمريكية.

خاتمة

قد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة عدة تحديات، منها المنافسة الشرسة من القوى الكبرى كالصين، التي تواصل توسعها في المتوسط خاصة إذ أصبحت اليوم تسيطر تقريبا على معظم أسواق دول جنوب المتوسط، و كل السلع التي تتداول داخل هذه الأسواق مصنوعة في الصين نسبة لرخائها بالمقارنة مع السلع الأمريكية، بالإضافة إلى التنافس على المعابر الإستراتيجية كقناة السويس و باب المندب، و كذلك على مصادر الطاقة خاصة البترول و الغاز.

أما الإتحاد الأوروبي، فقد أوجد عدة مشاريع للحد من الهيمنة الأميركية في المتوسط، و استرجاع مكانته التقليدية في المنطقة كمبادرة برشلونة، سياسة الجوار الأوروبية و الإتحاد من أجل المتوسط.

أما روسيا، فكان هدفها الأساسي الحصول على منابع النفط من المتوسط عامة و دول الربيع العربي خاصة ليبيا، و الحصول على معبر إستراتيجي في سوريا من أجل تسهيل عملية نقل نفط الخليج نحو روسيا، إضافة الى إبرام صفقات بيع الأسلحة لدول المنطقة.

يمكننا القول في الأخير، ان كل التنافس الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط، دفع بها إلى الإستثمار في قطاعات أخرى خارج المحروقات، كالفلاحة، التنمية العقارية و

الصناعات التركيبية كالإلكترونيات و السيارات و غيرها، و ذلك لضمان إستمرارية هيمنتها و سيطرتها على المنطقة، و إبعاد سيناريو التلاشي أمام إحدى القوى الصناعية الكبرى كالصين، روسيا و الإتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية:

I.الكتب:

1. إبراهيم، أحمد وآخرون. **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1،2011

2. أشرف، منصور. **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.1، 2018.

3. الأشهب، نعيم والحسيني، مازن. **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2005.

4. بخوش، صبيحة. **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التعامل الإقتصادي والمعوقات السياسية**. عمان: دار الحامد، ط1، 2017

5. بريزات، رايق سليم. **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأميركية**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2015.

6. جرجس، فواز. **الشرق الأوسط الجديد**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط.1، 2016.

7. حسين عوض الله، زينب وعدلي ناش، سوزي. **مبادئ الاقتصاد السياسي** .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2007.

8. حميد الراوي، مهند، **عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2015.

9. خليفة الكواري، علي. **الطفرة النفطية الثالثة و إنعكاسات الأزمة المالية العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2009.

10. رياض، محمد. **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**. بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989

11. زينه، حسني. **بحث في أسباب و طبيعة ثروة الأمة** .بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية ، ط.1، 2008.

12. السبعاوي، سالم مطر: **نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد**. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2017.

13. سعيدي عبد الله، إيناس. **الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية**. بغداد: اشواريا نيبال للكتاب، ط.1، 2010.

14. سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة، ط.2 ،1998.

15. الشاهر، شاهر إسماعيل. **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأميركية دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما و ترامب**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط1، 2017.

16. الشاهر، شاهر إسماعيل. **أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001**. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط.1.

17. شبلي، سعد شكري. **الأستراتجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.2013,1

18. الطاهر، عبد الله والزغبي بشير، عبد الله اليوسف. **مبادئ الإقتصاد السياسي**. عمان: دار وائل للنشر و الطباعة، ط.1، 2002 .

19. عبد الواحد الجاسور، ناظم. **تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1, 2007.

20. علي عبد الفتاح، أبو شرار. **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسيات**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط.2، 2010.

21. فلورنسا، سنين، وآخرون، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع 2010.

22. فيصل حسين، غازي. السياسة **الخارجية الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط.1, 2017.

23. قبيس، هادي. السياسة **الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, ط.1 , 2008.

24. المخادمي، عبد القادر رزيق. **الإتحاد من أجل المتوسط:** الأبعاد و الآفاق .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2009,1.

25. المشاقبة، أمين، وشاكر، سيلي سعد، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** (مرحلة ما بعد الحرب الباردة). عمان: مكتبة الحامد كالنشر والتوزيع، ط.1، 2012 .

26. مشروب، إبراهيم. **الإقتصاد السياسي مبادئ – مدارس – أنظمة.** بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.5 ،2002

27. مكنامرا، روبرت. **ما بعد الحرب الباردة.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ط.1. 1991.

28. ممدوح، منصور ومصطفى، محمد. **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط.** القاهرة: مكتبة مدبولي, ط.1,1995.

29. نافعة، حسن. الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2004.

30. هادي، برهم. التنافس **الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**.عمان: زهران للنشر والتوزيع، ط.1 ،2005.

31. يمني، سليمان. توجهات **السياسة الخارجية عند دونالد ترامب** . القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ط.1، 2017.

II.المذكرات الجامعية:

1. برد، رتيبة. الحوار المتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008.

2. بنابي، فتيحة. السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة أحمد بوقرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009/2008.

3. بوزيدي، سارة. **مشروع إيزنهاور 1957 في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017/2016.

4. بوزيدي، عبد الرزاق. **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خضير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015.

5. حمادوش، رياض. **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة منتوري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011 .

6. زاوي، رابح. **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن: القوة سلم القوى. دراسة حالة: الحوار الأطلسي–المتوسطي**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013

7. زكري، مريم. **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية المغاربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة. أبو بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

8. طالبي، صلاح الدين. **تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة العاصبة و تداعيتها –حالة الجزائر–)**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2010/2009.

9. عثماني، بسمة. **التنافس الأمني الأمريكي الروسي في منطقة المتوسط**، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة العربي بن مهيدي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

10. العطري، ميلود. **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتنية في فترة ما بعد الحرب الباردة "**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2008/2007.

11. موسى أبو رحمة، منير. **سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة وهران :كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012.

12. وناسي، لزهر. **الإستراتجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سيبتمبر 2001**، أطروحة غير منشورة. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/ 2009.

13. وهيبة، تيباني. **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

III.المقالات:

1. تقرون، جيلاني. **العلاقات بين إيالت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني 1776-1830م.** مجلة جيل العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،ع.190 مارس 2018.

2. عباس، رؤوق. **"الولايات المتحدة من العزلة إلى الهيمنة "**.مجلة الملال، ديسمبر 1992.

3. الحبيب، باي. "**الاستثمارات الصينية في إفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية**". **مركز الجزيرة للدراسات**، أفريل 2014.

4. عبد المنعم، عامر. **الخاسرون والرابحون في صفقة القرن.** القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2018.

5. عبد اللطيف، خالد. **مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ،مجلة السياسة الدولية ، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد123، 1996.

IV. المحاضرات:

1. بن بلعيد، فريد. "**محاضرات غير منشورة في مقياس السياسة الأمريكية في المتوسط**". قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، السنة الجامعية :2017/2016.

2. سيبوكر، إسماعيل." **محاضرات الحضارة الإنسانية** " مستوى السنة الأولى.

3. خليفة اليوسف، يوسف. "**محاضرات الإقتصاد السياسي للنفط= رؤية عربية لتطوراته**". جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة الجامعية 2014/2015.

4. براه،مية نوارة ."**الأحلاف العسكرية و دورها في إذكاء الصراع بين القطبين**". جامعة العربي تبسي، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ،2016/2015.

V.المراجع باللغة الأجنبية:

1. Otmane, beknniche. Le partenariat Euro-méditerranéen les enjeux. Alger : office des publications universitaires, 2011.

2. Diemer. Conférence en économie général, (IUFM Auvergne; gestion et économie; Lyon)

VI.مواقع الانترنت:

1. أحمد، إبن، **تراجع الإستثمار الأجنبي ب 50 بالمئة بدول جنوب المتوسط**. في : http://djazairess-com/alahrar/11829.

2. منصور، أحمد. **الطفرة النفطية الثانية و صناعة مستقبل الخليج**.في http://www.aljazera.net/ programs-without-bounds/ 2006424.

3. أزمة 1929 في: https//www.djelfa.info/vb/showthread.php

4. **إستثمار أمريكي في الجزائر**، في : https://www.elkhabar.com.

5. الإقتصاد الأمريكي يعاني من مشكلة كبيرة، في: Http://www.noonpost-org/orgcontent/13584

6. إقتصاد سياسي، على الموقع: Https://ar-wikipedia-org/wiki.

7. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، التجربة الأمريكية لإقامة المشاريع الصغيرة، في: Https://www.abahe.co.uksmall-project-management-enc657750-american-experience-For-estalishing-small-projects.htm

8. أمريكا و مشاريع الفوضى الخلاقة، في:WWW.aljazeera.net

9. البحر الأبيض المتوسط، على الموقع: Https://ar.wikipedia.orglwiki

10. البحر-الأبيض - www-aljazeera- net/ eneyelopedia/citiesandregions/.

11. تعريف ومعنى الطفرة النفطية في مرجع المعاني الجامع، في: الطفرة-النفطية-http://www.almaany.com/ardietar-ar- ،(2018/09/03)

12. تنافس صيني أمريكي على مصر،www. Dealbawaba.com ، .16=40 .(2018/09/16)

13. جاك. ما **يرد على ترامب**. في: http://www.youtube.com/watch?VXQGbNUQi57F,(18/09/2018) W.

14. العايب، خير الدين ،"**التسابق الأمريكي الأوروبي في حوض المتوسط**. هل هو مقدمة لحرب باردة جديدة"،في:-http //.swww.albayan.aeopinions2001 02-01-1-1177140

15. دكتور هارفرد "الباب مفتوح" في chitcola_blogspot_com/2010/05/blog_spot_199.htmls2018/06/20

16. متولي السيد. سمية. **عرض كتاب تقييم التوجيهات الخارجية الأمريكية تجاه آسيا**. في: http://passabell.net/news/2017610

17. متولي، سمية. **التوجهات الخارجية الأمريكية تجاه آسيا**. في: http://assabell.net/news/2017610.

18. صبح، سميرة. **"مشروع الشراكة الأمريكية –المغاربية أداة إضافية لإنهاك أوروبا"**. في: www.alhayat.com/article/997.182 .

19. العسلي، سيف. **هل الإقتصادي الأمريكي قريب من الإنهيار؟** في: http://elmenda.net/spip.php/article/2756.

20. يحي فاضل، صدقة. "**السياسة الأمريكية في المنطقة**:الأهداف و الوسائل". في: www.okaz.com.sa/1515518 .

21. صفقة القرن في : #صفقة – القرن/http://www.marefa.org.

22. طريق الحرير"... كيف تعيد الصين تشكيل العالم بصمت؟ في: midam_aljazeera_net_edn_ampproject.org

23. أبو زينة، علاء الدين. "**خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: مشروع الشرق الأوسط الجديد**".في: Http://www.alghd.com/articles/1571212

24. مكي، لقاء، "**الشرق الأوسط الجديد.. إختلاق الفوضى**".في:

Http://www.aljazeera.net/specialFiles/pages/Fcc95504-2978-4756-9021-6F191838a7a3.

25. محمد، طارق. "**الطفرة النفطية الثالثة**".في = www.aljazeera.net

26. محمد، عمر. **توجه"ترامب" نحو آسيا..... مآلات النجاح و الفشل**. في:

http://selbadil-pss.org120171115

27. فايز فرحات، محمد. "**متى تتخلى الصين عن مبدأ عدم التدخل**".في: www.alhayat.com.

28. المدرسة النيوكلاسكية، على الموقع : https://Fr.scribd.com/doc/22556739

29. المدرسة النيوكلاسكية، على الموقع https://Fr.scibd.com/doc/22556739:

30. مشروع" طريق الحرير" الصيني، في:

www.bbc.com /arabic/amp/business .

31. السفاري، مطهر، **.فلسطين ...صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الإستراتيجي الدراسات.**في .www.Fikercenter.com

32. من مشروع مرشال في: www.aljazeera-net/encyclopeia/economy/2015

33. النظرية الكلاسيكية و النييوكلاسيكية، على الموقع : httpsciencesjuridiques.ahlamontada.nett1077-topic

34. النظرية الكلاسيكية و النييوكلاسيكية، على الموقع: httpsciencesjuridiques.ahlamontada.nett1077topic.,

35. الشيخ، نورهان. "**سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الأستراتيجي العالمي**"،

في:https://ia600907.us.archive.org/zglitems/rusia001/0007.pdf.

36. هزيمة و إذلال الأمريكان على يد الخلافة العثمانية في "شواطئ طرابلس" في :

http// :www.turkpress.conode /34944

37.-Democratie Arabic center For strategic, politique and economie stadies https://democraticac.de/

38.INTRODUCTION à L'ÉCONOMIE Politique dont:

Https://www.universalis-Fr/ encyclopedie/ nouvelle-economie-politique.

39.المدرسة النيوكلاسيكية، على الموقع: **httpwww.mouwazaf-dz.comt11566-topic**، (2018/06/25)، 22:45.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

خطة الدّراسة

مقـدّمـة 2

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدّراسة.

تمهيد.....14

المبحث الأوّل: ماهية الإقتصاد السياسي.....15

- المطلب الاوّل: تعريف الاقتصاد السياسي..... 15
- المطلب الثّاني: نظريات الاقتصاد السّياسي 18

المبحث الثّاني: جيوسياسة المتوسط.....40

- المطلب الأوّل: التعريف بمنطقة المتوسط 40
- المطلب الثّاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسّط 41
- المطلب الثّالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط..... 51

المبحث الثّالث: أبعاد الاهتمام الدولي بمنطقة المتوسط 58

- المطلب الأوّل: البعد الاقتصادي –الطاقوي-..... 58
- المطلب الثّاني: البعد الأمني 60

- المطلب الثالث: البعد الحضاري 64

إستنتاجات الفصل 66

الفصل الثاني: الآليات الامريكية لتحقيق الهيمنة الاقتصادية في المتوسّط.

تمهيد.....70

المبحث الأوّل: السياسة الخارجية الامريكية.....71

- المطلب الأوّل: تعريف السياسة الخارجية الأمريكية 71
- المطلب الثّاني: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية 80
- المطلب الثّالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية..... 85

المبحث الثّاني: التطور التاريخي للتواجد الأمريكي في المتوسط..... 89

- المطلب الاوّل: فترة السيادة العثمانية..... 89
- المطلب الثّاني: فترة الاحتلال الأوروبي 90
- المطلب الثالث: فترة اثناء وبعد الحرب الباردة 97

المبحث الثّالث: المبادرات الاقتصادية الأمريكية في المتوسّط 112

- المطلب الأوّل: مبادرة إيزنستات.....112
- المطلب الثّاني: مشروع الشّرق الأوسط الكبير والجديد.....118
- المطلب الثّالث: الفوضى الخلاقة.....137
- المطلب الرّابع: صفقة القرن.....140

إستنتاجات الفصل 146

الفصل الثّالث: تحديات التفوق الاقتصادي الأمريكي في المتوسط.

تمهيد 150

المبحث الأوّل: تحديات المنافسين المباشرين 151

- المطلب الأوّل: التحدي الصيني..... 151
- المطلب الثّاني: التحدي الروسي 157
- المطلب الثّالث: التحدي الأوروبي..... 163

المبحث الثّاني: التحديات الإستراتيجية 169

- المطلب الأوّل: الإنعطاف نحو آسيا..... 169
- المطلب الثّاني: الطفرة النفطية..... 173

المبحث الثّالث: مستقبل التواجد الأمريكي في المتوسط..... 181

- المطلب الأوّل: سيناريو الانسحاب..... 181
- المطلب الثّاني: سيناريو التدعيم والتطور 184
- المطلب الثّالث: سيناريو الحفاظ على الوضع الرّاهن..... 187

إستنتاجات الفصل..... 189

خاتمة..... 193

قائمة المراجع 198

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة :

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الدولية تحولات عميقة في مجالات عديدة ، كان أهمها على المستوى الاقتصادي خاصة مع إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية ، وبزوغ قوى إقتصادية واعدة كالصين و الإتحاد الأوروبي ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية المجيئ بسياسات و مشاريع إقتصادية من أجل تدعيم مكانتها و هيمنتها على المستوى العالمي عامة و المتوسط خاصة ، و يعتبر هذا الأخير نواة و خزان الاقتصاد الأمريكي الذي يتصدر الإقتصاديات العالمية في إستهلاك الطاقة ، لذا كرست الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية للسيطرة الكاملة على المتوسط ، التي تعتبر منطقة إستراتيجية و جيوسياسية هامة ذلك لتوسطها العالم و إمتلاكها لمعابر و مضائق و منافذ لجميع أنحاء العالم كمضيق جبل طارق ، البوسفور و قناة السويس، إضافة لكون دول هذه المنطقة من أغنى الدول بالمواد الأولية خاصة النفط، و كذلك سوق إقتصادية واعدة كونها أكبر قاعدة إستهلاكية في العالم دون الإنتاج خاصة دول جنوب المتوسط ، ما دفع القوى الاقتصادية العالمية بالتسارع إلى الحصول على مناطق نفوذ في المتوسط. ما جعل هذه الأخيرة تتحول إلى منطقة تنافس بين الاقتصاديات الكبرى، كالولايات المتحدة الامريكية التي كرست سياستها الخارجية بالإتيان بجملة من المشاريع الاقتصادية كمبادرة إيزنستات و مشروع الشرق الأوسط الكبير و الجديد، ردا على القوى الأخرى خاصة الإتحاد الأوروبي بمسار برشلونة و الاتحاد من أجل المتوسط، إضافة إلى الصين التي

تغلب منطق المصلحة المتبادلة في علاقاتها مع الدول المتوسطية، أما روسيا فهي تسعى للعودة إلى مصاف الدول العظمى، وذلك من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من النفط و الإنفراد في مجال تجارة الأسلحة و التكنولوجية العسكرية.

في الأخير، وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها أمام ثلاث سيناريوهات محتملة، بفعل المنافسة الشديدة من طرف القوى الكبرى في منطقة المتوسط.

فالسيناريو الأول هو تدعيم مكانتها في المنطقة لبلوغ الهيمنة المطلقة، أما الثاني هو الاكتفاء بالوضع الراهن و إقتسام خيرات المنطقة مع الدول المنافسة في صورة الصين و الاتحاد الأوروبي، أما السيناريو الثالث هو الإنسحاب و التركيز على إعادة بناء إقتصادها الذي تراجع في السنوات الأخيرة مقارنة بالإقتصاد الصيني، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008.

Résumé

Après la fin de la guerre froide, les relations internationales ont subi de profonds changements dans de nombreux domaines, Le plus important au niveau économique, en particulier avec le leadership mondial des États-Unis d'Amérique, Et l'émergence de forces économiques prometteuses telles que la Chine et l'Union européenne, poussant les États-Unis d'Amérique à élaborer des politiques et des projets économiques Afin de renforcer sa position et sa domination au niveau mondial en général et dans la région méditerranéenne en particulier, Ce dernier constitue le noyau et le réservoir de l'économie américaine, à la tête des économies mondiales en matière de consommation d'énergie. Les États-Unis ont donc consacré leur politique étrangère au plein contrôle de la Méditerranée, Inciter les puissances économiques mondiales à accélérer pour obtenir des zones d'influence en Méditerranée. Les États-Unis, qui ont consacré leur politique étrangère à divers projets économiques, tels que l'initiative Eisenstadt et le Grand et le Nouveau Moyen-Orient, en réponse à d'autres puissances, notamment l'Union européenne et l'Union pour la Méditerranée. Et la Chine, qui a surmonté la logique de l'intérêt mutuel dans ses relations avec les pays méditerranéens, tandis que la Russie cherche à revenir dans les rangs des superpuissances, en obtenant le maximum de pétrole et l'exclusivité dans le domaine des armes et de la technologie militaire.

Enfin, les États-Unis d'Amérique ont été confrontés à trois scénarios possibles, en raison de la concurrence intense exercée par les grandes puissances de la Méditerranée.

Le premier scénario consiste à consolider sa position dans la région pour parvenir à une hégémonie absolue, le deuxième à régler la situation actuelle et à partager les biens de la région avec les pays concurrents sous la forme de la Chine et de l'Union européenne, et le troisième à se retirer et à se concentrer sur la reconstruction de son économie, en régression par rapport à la Chine, Surtout après la crise financière mondiale de 2008.

Université de Mouloud MAMMERI Tizi Ouzou
Faculté de droit et de sciences politiques
Département de science politique

La dimension économique de la Politique américaine dans la Méditerranée après-guerre froide 1990-2018

-Mémoire présenté dans le cadre de Complète le Diplôme de master en Sciences politiques et relations internationales

- **Spécialité: études méditerranéennes**

-Préparer par:
Oulmi Boudjema
Bensaad Youcef

−Superviser par:
Ben belaid Farid

-**Member de jury**:
President(e)……
Superviseur et Rapporteur……..Ben belaid Farid
Examinateur…….

Année Universitaire : 2017/2018